2008
تقرير سيكوي

مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في اسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر

סיכוי سيكوي Sikkuy

2008
تقرير سيكوي

مؤشر المساواة بين المواطنين اليهود والعرب في اسرائيل

تحرير: المحامي علي حيدر
بحث وكتابة: ياسر عوّاد ومنار محمود

סיכוי سيكوي Sikkuy

القدس، حيفا – أيلول 2009

مؤشر المساواة
بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل

تحرير: **المحامي علي حيدر**
بحث وكتابة: **ياسر عوّاد، منار محمود**

القدس، حيفا، أيلول 2009

ينشر هذا التقرير أيضا باللغتين العبرية والإنجليزية
وعلى موقع الجمعية www.sikkuy.org.il

الترجمة للعربية: "تواصل" – للترجمة والتعريب
التدقيق اللغوي: حنّا نور حاج
الترجمة للإنجليزية: مريم شليسلبيرغ
التصميم والإنتاج: UnderGround Studio
إنتاج وإعداد للطباعة: علاء حمدان
ينشر مؤشّر المساواة بدعم مشكور من قبل :

صندوق كاهانوف THE Kahanoff FOUNDATION

The European Union
الاتحـــاد الأوروبـــي

This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole respnsibility of Sikkuy and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

סיכוי Sikkuy
העמותה לקידום שוויון אזרחי الجمعية لدعم المساواة المدنية
The Association for the Advancement of Civic Equality

© نسمح ونوصي بالتصوير والنسخ والاقتباس من هذا التقرير مع ذكر المصدر بشكل مفصّل. لا يمكن إعادة طباعة التقرير إلا بإذن خطي من المحرر.

القدس
شارع همشوررت راحيل 17، بيت هَكيرم، القدس 96348
هاتف 02-6541225 ، فاكس : 02-6541108، Jerusalem@sikkuy.org.il
حيفا
جادة بن غوريون 57، ص.ب 99650 حيفا 31996
هاتف: 04-8523188، فاكس: 04-8523065، Haifa@sikkuy.org.il

المشاركون في بناء المؤشّر وإعداده

اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤشّر

بروفيسور محمد حاجّ يحيى، بروفيسور عضو في مدرسة العمل الاجتماعيّ والرفاه الاجتماعيّ، الجامعة العبريّة.

بروفيسور راسم خمايسي، بروفيسور عضو في قسم الجغرافيا والدراسات البيئيّة في جامعة حيفا، خبير في الجغرافيا ومخطّط مدن.

بروفيسور يوسي ياهاف، بروفيسور متقاعد في علم الإحصاء، الجامعة العبريّة، الإحصائيّ الحكوميّ (سابقًا).

بروفيسور دافيد نحمياس، بروفيسور للسياسات العامّة ونُظُم الحكم، المركز المتعدّد المجالات، هرتسليا.

خبراء في مجال المضامين

د. خالد أبو عصبة، مدير معهد مسار للأبحاث والتخطيط والاستشارة، ومعهد فان لير في القدس.

د. عنات بن سيمون، المركز القطريّ للامتحانات والتقييم.

د. جوني چال، مدرسة العمل الاجتماعيّ، الجامعة العبريّة في القدس.

د. نهاية داود، مدرسة الصحّة الجماهيريّة، هداسا، الجامعة العبريّة في القدس، قسم الأمراض المُعدية،جامعة بن غوريون.

د. رافيت حنانئيل، قسم السياسات العامّة، ورئيسة برنامج القانون والبيئة، كلّيّة القانون ومدرسة الدراسات البيئيّة على اسم فورتير، جامعة تل أبيب.

السيّد محمّد خطيب، مدير عام جمعيّة الجليل،محاضر في مجال تطوير الصّحة، قسم التمريض ، جامعة حيفا

بروفيسور راسم خمايسي، قسم الجغرافيا، جامعة حيفا.

د. سامي ميعاري، الجامعة الأوروبية، إيطاليا.

د. شلومو سفيرسكي، المدير الأكاديميّ، مركز أدفاه.

بروفيسور يوسي كاطان، مدرسة العمل الاجتماعيّ، جامعة تل أبيب.

طاقم موظّفي سيكوي

الخبير المركزي في بناء المؤشر

السيّد ياسر عوّاد، مدير مشروع التمثيل الملائم والمساواة في العمل في جمعيّة سيكوي. يُعِدّ للدكتوراه في قسم الإحصائيّات في جامعة حيفا، ومدير مجال البحث في مؤسّسة التأمين الوطني (سابقًا).

بحث وكتابة: **ياسر عواد، منار محمّود**

محرر التقرير: **المحامي علي حيدر**، مدير مشارك في جمعية سيكوي.

الفهرست

الصفحة	الموضوع
5	رسومات بيانية وجداول
7	كلمة المديرين
11	موجز
15	مؤشّر المساواة –2008 مقدّمة وشروحات
20	الفصل الأول: مؤشّر الصحة
29	الفصل الثاني: مؤشّر الإسكان
39	الفصل الثالث: مؤشّر التربية والتعليم
48	الفصل الرابع:مؤشّر التشغيل
55	الفصل الخامس: مؤشّر الرفاه الاجتماعي
63	الفصل السادس:مؤشّر المساواة الموزون 2008
69	مفتاح الدلائل والمتغيرات
73	مراجع

رسومات بيانية وجداول

رسومات بيانية

رسم أ	قيم المؤشّرات الموزونة 2006–2008	12
رسم ب	قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه ومؤشّرات المساواة الموزونة 2007–2008	12
الرسم 1.1	قيمة مؤشّر الصحّة 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007	21
الرسم 1.2	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة في صفوف الذكور والإناث حسب المجموعة السكّانيّة	23
الرسم 1.3	نسبة وفيات الرضّع (لكلّ 1000 ولادة حيّ) حسب المجموعة السكّانيّة	24
الرسم 1.4	نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	25
الرسم 1.5	نسبة الوفاة لكلّ 100,000 نسمة حسب فئات عمُريّة منتقاة والمجموعات السكّانيّة	26
الرسم 2.1	قيمة مؤشّر الإسكان 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007	31
الرسم 2.2	نسبة القاطنين في شقّة مُتلكة، حسب المجموعة السكّانيّة	32
الرسم 2.3	قيمة الشقّة المتلكة حسب المجموعة السكّانيّة (بآلاف الشواقل)	33
الرسم 2.3.1	قيمة الشقّة المتلكة في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة بين العامين 2000–2006 (بآلاف الشواقل)	33
الرسم 2.4	نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10,000 مواطن فما فوق	35
الرسم 2.5	معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة ومعدّل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكّانيّة	36
الرسم 2.5.1	توزيعة الأُسَر حسب عدد الغرف في الشقّة، وحسب المجموعة السكّانيّة، 2007 (بالنسب المئويّة)	36
الرسم 2.5.2	معدّل الأنفس للغرفة حسب مساحة المنزل، والمجموعة السكّانيّة، 2007	37
الرسم 2.5.3	توزيعة الأُسَر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكّانيّة، 2007	37
الرسم 2.6	معدّل إنفاق الأُسَر الشهريّ على المسكن، ومعدّل مدفوعات الأرنونا للأُسَر حسب المجموعة السكانية، (شيكل في الشهر)	38
الرسم 3.1	قيمة مؤشّر التربية والتعليم 2008 مقابل قيمة مؤشر 2007.	40
الرسم 3.2	معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في التعليم الابتدائيّ وفوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ	41
الرسم 3.3	معدّل ساعات التدريس للطلاّب في التعليم الابتدائيّ والتعليم فوق الابتدائي في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ	42
الرسم 3.4	نسبة المعلّمين الأكاديميّين ونسبة المعلّمين غير المؤهّلين في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ	42
الرسم 3.5	نسبة الأولاد في سنّ العامين وفي سنّ 3-4 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودور الحضانة حسب المجموعة السكّانيّة	43
الرسم 3.6	نسبة التسرّب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة	44

الرسم 3.7	نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العمريّة 34-20 حسب المجموعة السكّانيّة	45
الرسم 3.8	أبناء 15 عامًا فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسيّة وذوي 13 سنة دراسيّة فما فوق حسب المجموعات السكّانيّة	46
الرسم 3.9	متوسّط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 15 عامًا فما فوق	46
الرسم 3.10	نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة. ونسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة	47
الرسم 3.11	معدّل العلامات في امتحانات الميتساف في صفّي الخامس والثامن في التعليم العبريّ وفي التعليم العربيّ	47
الرسم 4.1	قيمة مؤشّر التشغيل 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007.	49
الرسم 4.2	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	50
الرسم 4.3	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة	51
الرسم 4.4	نسبة المشاركة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكّانيّة	51
الرسم 4.5	نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة	52
الرسم 4.6	توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة	52
الرسم 4.7	توزيع المشغّلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكّانيّة	53
الرسم 4.8	توزيع المشغّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكّانيّة- مؤشّر 2008 (بالنسب المئويّة)	54
الرسم 5.1	قيمة مؤشّر الرفاه الإجتماعي 2008 مقابل قيمة مؤشر 2007	56
الرسم 5.2	المجموع الكلّيّ المعدّل للإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلية) السنوي على الرفاه، (بالشيكل- للفرد)	58
الرسم 5.3	معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في بعض البلدات اليهوديّة وبعض البلدات العربيّة	58
الرسم 5.4	انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة	60
الرسم 5.5	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة	61
الرسم 5.6	نسبة الأنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2000-2007 حسب المجموعات السكّانيّة	61
الرسم 6.1	قيم المؤشّرات الموزونة 2007-2008	63
الرسم 6.2	قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2007-2008	64
الرسم 6.3	الإنفاق القوميّ للمؤشّرات الخمسة التجميعيّة، مؤشّر 2007 ومؤشّر 2008 (ملايين الشواقل)	67

جداول

جدول أ	عيّنة بلدات عربيّة ويهوديّة	57
جدول 6.1	مركبات الإنفاق القومي على الإسكان 2007	65
جدول 6.2	مركبات الإنفاق القومي على التشغيل 2007	66
جدول 6.3	مركبات الإنفاق القومي على الرفاه 2007	66
جدول 6.4	احتساب قيمة المؤشّر الموزون	68

كلمة المديرَيْن

في أحيان متقاربة، يبعث لنا الواقع بإشارات تحذير حول المستقبل. وبدورنا نحن -حاملين همومَ المستقبل- لا نألو جهدًا في استيعاب هذه الإشارات، وتحليلها ووصلها بسلسلة الإشارات السابقة بغية تمييز كينونة النزعات والاتّجاهات. ونحن نعي تمامًا أنّه لا تكفي الإشارة إلى وجود الظواهر والنزعات ودراستها وتحليلها، بل ثمّة واجب في العمل المثابر والدؤوب بغية التأثير على الواقع وتغييره صوب الأفضل.

في الفترة الأخيرة، يوفّر لنا الواقع -بوتيرة عالية- تشكيلة من الأحداث الصعبة التي تنتهك مكانة الجمهور العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وتمسّ بالمساواة بين عموم المواطنين -يهودَ وعربًا-، وتُلحق الأذى بمنظومة العلاقات بين المجموعتين القوميّتين -العربيّة واليهوديّة- اللتين تعيشان في إسرائيل. هذه الأحداث هي إشارات واضحة إلى احتدام قد يحصل مستقبَلاً.

لا يمكن، في إطار هذه التوطئة، الإشارة إلى مجُمل الأحداث، لكن يبقى من الجدير التذكير بأبرزها، بدءًا من تأثير الحرب في غزّة على منظومة العلاقات بين اليهود والعرب، مرورًا بنزع الشرعيّة عن المواطنين العرب الذين احتجّوا ضدّ الحرب، وصولاً إلى المعركة الانتخابيّة للكنيست الثامن عشر، وما ترتّب عنها من نتائج وإسقاطات آنيّة.

في كلّ ما يتعلّق بالمواطنين العرب، تميّزت المعركة الانتخابيّة الأخيرة بنزعتين خطيرتين:
محاولة شطب أخرى للأحزاب العربيّة، وتعاظم قوّة حزب "يسرائيل بيتينو" وفكره وعقيدته. وشكّل شطب الحزبين العربيّين- التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ والقائمة العربيّة الموحّدة – الحركة العربيّة للتغيير محاولة أخرى يقوم بها الكنيست للحيلولة دون مشاركة الأحزاب العربيّة في الانتخابات. يمسّ هذا الشطب بمبادئ الأساس للنظام الديمقراطيّ، ويَنتهك حقّ المواطنين في انتخاب ممثّليهم، ويشير إلى طغيان الأغلبيّة. نحن من جهتنا نعتبر محاولات الشطب المتكرّرة سيرورة تبعث على القلق وتهدّد العلاقات بين المواطنين العرب والدولة، ونؤمن بأنّ من شأن شطب هذه الأحزاب أن يؤدّي إلى تصعيد خطير في منظومة العلاقات هذه.

بالإضافة إلى ذلك، تميّزت المعركة الانتخابيّة بفرض التهديد على مواطَنة المواطنين العرب وحقوقهم. تجسّدت هذه النزعة في الدعاية الانتخابيّة لحزب "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيجدور ليبرمان. حرّضت هذه الحملة الدعائية على المواطنين العرب، وهدّدت بسحب مواطَنتهم بطرق مختلفة. اشترط حزب "يسرائيل بيتينو" المواطَنة بالتعبير عن الولاء؛ وهو إجراء يناسب الأنظمة الظلاميّة، ويتعارض تمامَ التعارُض مع مفهوم المواطَنة كحقّ أساسيّ. ومن دواعي الأسى حصول هذا التيّار الديماجوجيّ على الكثير من المؤيّدين في صفوف المصوّتين، الأمر الذي حوّل "يسرائيل بيتينو" إلى الحزب الثالث حجمًا من حيث التمثيل في الكنيست، والحزب الثاني حجمًا في الائتلاف الحكومي. في الفترة الأخيرة، تلقّينا تأكيدًا على الخطر الكامن في عقيدة هذا الحزب من خلال مجموعة من مشاريع القوانين والتصريحات والأنشطة التي اتّخذها أعضاؤه، نورد منها -على سبيل المثال- مشروع قانون اقترحه عضو الكنيست أليكس ميلر يحظر إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، صادقت عليه اللجنة الوزاريّة لشؤون التشريع. وفي ما بعد صادقت عليه الكنيست بصيغة مختلفة. ومن أمثلة ذلك

مشروع القانون الذي قدّمه عضو الكنيست دافيد روتيم، الذي بموجبه سيُطلب من المواطنين العرب الإعلان عن ولائهم لدولة إسرائيل دولةً يهوديّة وصهيونيّة. أُقْصِيَ مشروع القانون مؤقّتًا عن جدول عمل الحكومة على ضوء الضغوط الجماهيريّة والانتقادات الدوليّة.

من دواعي الأسى كذلك استغلال بعض الوزراء الحكوميّين لمناصبهم ووظائفهم بغية تطوير سياسة تمييزيّة، وإطلاقهم تصريحات عنصريّة ضدّ المواطنين العرب. في هذه الأيّام، يوفّر لنا هؤلاء سيلاً من التصريحات العنصريّة التي لا تقتصر على المجموعات الهامشيّة. على سبيل المثال، قرّر وزير المواصلات يسرائيل كاتس في الفترة الأخيرة عَبْرَنَة أسماء المدن المُثبَتة على لافتات الشوارع. كذلك في الفترة الأخيرة، صرّح وزير البناء والإسكان (أريئيل أتياس) بضرورة "إيقاف التفشّي العربيّ في وادي عارة". أمّا وزير التربية والتعليم (چدعون ساعار)، فقد قرّر إخراج مصطلح "النكبة" من مناهج التعليم في المدارس العربيّة.

بُعَيْدَ انتهاء الانتخابات، دخل باروخ مارزيل وإيتمار بن چڤير على رأس مجموعة من اليمين المتطرّف إلى مدينة أمّ الفحم بغية ترهيب سكّان المدينة والتحريض ضدّهم واستفزازهم. هذه الخطوة تسبّبت في صدامات خطيرة بين قوّات الشرطة والمواطنين العرب الذين خرجوا للاحتجاج على زيارة الكراهية والعنصريّة. يجدر بالإشارة كذلك أنّ مجموعة من المواطنين اليهود قد قَدموا إلى أمّ الفحم، معبّرين عن تضامنهم مع سكّان المدينة. واصل باروخ مارزيل وبن چڤير وزمرتهم جولات الكَراهية والعدائيّة حين دخلوا إلى مدينة رهط في الجنوب. سبقت هذه الاستفزازات أحداث أكتوبر عام 2008 في مدينة عكّا والمواجهات العنيفة التي حصلت بين المواطنين العرب واليهود في المدينة، والتي ذكّرتنا مرّة أخرى بهشاشة العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب، ولا سيّما في المدن المختلطة. توضّح هذه الأحداث أهمّيّة المعالجة الفوريّة لحالة المجتمعات العربيّة التي تعيش في هذه المدن.

على الرغم من التوتّر المتفاقم بين الشعبين واستمرار العنصريّة والتمييز وغياب المساواة بين المواطنين اليهود والعرب، على الرغم من ذلك امتنعت الحكومة -في خطوطها الأساسيّة- عن التطرّق إلى سياستها تجاه المواطنين العرب. هذا التجاهل يشيع فينا الكثير من القلق؛ إذ من الواضح أنّ على الحكومة قيادة عمليّة تصحيح فوريّ وواسع في سياستها تجاه المواطنين العرب. نناشد الحكومة، على ضوء عجالة هذه القضيّة، إجراء الحوار المتواصل مع قيادات الجمهور العربيّ بغية فهم طموحات الجمهور العربيّ وحاجته إلى إشراكه في وضع السياسات، وذلك في إطار تحديد وتطبيق سياسة واسعة لتحقيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب.

تتعامل جمعيّة سيكوي مع الغايات التالية باعتبارها مواضيع ملتهبة تستوجب التدخّل الفوريّ:
العمل على رفع مستوى جهاز التعليم لدى المواطنين العرب، وذلك من خلال رصد الموارد المطلوبة؛ تنفيذ تغييرات هيكليّة ومضمونيّة في مؤسّسات التعليم العالي وإتاحتها للمواطنين العرب. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة منح السلطات المحلّيّة العربيّة مساعدات خاصّة لبناء وإعادة ترميم البنى التحتيّة في البلدات العربيّة، والعمل على تعزيز الحكم المحلّيّ العربيّ، وتحسين رفاهيّة الفرد والمجتمع في المدن والقرى العربيّة، وتعبئة النقص في ميزانيّات الرفاه للسلطات المحلّيّة.

من المواضيع الجوهريّة الخلافيّة بين الدولة والمواطنين العرب مسألةُ الأراضي. يعاني المواطنون العرب من التمييز الصارخ والمتواصل في رصد "أراضي عامة". هذا التمييز يجعل ضائقة الأرض في المجتمع العربيّ تتفاقم، وعليه تقع على عاتق الحكومة مسؤوليّة الاهتمام بأن تتوافر الأراضي العامّة للمواطنين العرب كما تتوافر للمواطنين اليهود، وضمان إشراك الجمهور العربيّ في إجراءات التخطيط ومراعاة احتياجاتها عند اتّخاذ هذه الإجراءات. حريٌّ بالحكومة أن توسّع مناطق نفوذ البلدات العربيّة ومنحها مزيدًا من الأراضي العامّة بغية بناء أحياء سكنيّة جديدة؛ وأن تصادق على إقامة بلدات جديدة؛ وأن تشجّع البناء الشعبيّ للمحتاجين على نحو يلائم الطابع الثقافيّ للجمهور العربيّ؛ وأن توقِف التمييز الممارَس تجاه المواطنين العرب في المدن المختلطة؛ وأنْ تعترف بالقرى

العربيّة غير المعترف بها في النقب وَفْق معايير عادلة ومتساوية. ندعو الحكومة أن تتحمّل المسؤوليّة عن ضائقة السكن في المجتمع العربيّ، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لديها لحلّ هذه الضائقة.

تتصدّر المدن والقرى العربيّة قائمة البلدات المنكوبة بالبطالة. على ضوء الأزمة الاقتصاديّة العالميّة التي تُوسّع من دائرة البطالة، ينبغي على الحكومة تدعيم خلق أماكن عمل للمواطنين العرب، وإقامة المناطق الصناعيّة ومراكز التشغيل في البلدات العربيّة، وضمّ سلطات محلّيّة عربيّة إلى المناطق الصناعيّة المناطقيّة القائمة، وإشراك المواطنين العرب في سلك الخدمة العامّة. تُلقى على عاتق الحكومة كذلك مسؤوليّة العمل على دمج المواطنين العرب في تلك الفروع التي يجري إقصاؤهم عنها إقصاءً فعليًّا.

بالإضافة إلى الموارد المادّيّة، ثمّة حاجة إلى العمل على المستوى الرمزيّ. على الحكومة منح المواطنين العرب فرصة التعبير عن ثقافتهم العربيّة، وعليها مُلقى واجب رصد الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الأمر. عليها، من خلال مراسلاتها ونشراتها، أن تجعل العربيّة منعكسة لغةً رسميّة في دولة إسرائيل. في موازاة ذلك، ينبغي على الحكومة وضْع خطّة شاملة لصدّ العنصريّة والتحريض ضدّ المواطنين العرب وضد قيادة المجتمع العربي والعمل على تطبيق توصيات لجنة اور، المتعلقة بحقوق المواطنين العرب. في هذا الصدد، ينبغي التذكير مرّة أخرى بعدم الموافقة على إغلاق الملفّات ضدّ أفراد الشرطة المتّهَمين بقتل 13 شابًّا عربيًّا في أحداث أكتوبر عام 2000. نحن من جهتنا نعرب عن تأييد مطلب لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربيّة بإقامة لجنة تحقيق حياديّة، كي تحقّق تحقيقًا متعمّقًا في مقتل المتظاهرين العرب.

اتّخذت حكومة إسرائيل التي أنهت عملها في آذار عام 2009 (والتي كانت برئاسة إيهود أولمرت)، اتّخذت جملة من القرارات الإيجابيّة، ونفّذت بعض الخطوات الإيجابيّة في كلّ ما يتعلّق بالمواطنين العرب. تجدر الإشارة إلى التالية من بينها: قرار الحكومة المتعلّق بإتاحة خدمات الحكومة إتاحة فعّالة، والقرارات الحكوميّة المتعلّقة بضمان تطوير التمثيل اللائق للعرب في الوزارات الحكوميّة. على الصعيد التنفيذيّ، تمكن الإشارة إلى التقدّم المهمّ الذي طرأ على تحرير الخرائط الهيكليّة للمدن والقرى العربيّة وإقامة "سلطة التطوير الاقتصاديّ للوسط العربيّ" في ديوان رئيس الحكومة، وتحويل الميزانيّات إلى هذه السلطة. على الرغم من ذلك، لا يتعدّى الأمر بضع خطوات أوّليّة وشديدة المحدوديّة. مقادير التمييز ضدّ المجتمع العربيّ تُلزم الحكومة الحاليّة باتّخاذ خطوات دراماتيكيّة بغية مواجهة مسألة غياب المساواة. وعلى الرغم من عدم تطرّقها -في الخطوط الأساسيّة- إلى سياساتها تجاه المواطنين العرب، لم يَفُت الأوانُ لتقوم هذه الحكومة بتصحيح الوضع. على الحكومة التوجُّه توجُّهًا مباشرًا وجِدّيًا إلى العمل الشامل والمخطّط والمُدْرَج في ميزانيّة، وعليها عدم تجاهل إشارات التحذير الواضحة.

سيكوي (وهي منظّمة مشترَكة للمواطنين العرب واليهود) لا تكتفي بتحليل الواقع وكشفه؛ إنّها منظّمة تعمل على تغيير الواقع. نقوم بذلك من خلال تطبيق المشاريع المختلفة في مستويات ثلاثة: أمام الحكومة، في صفوف السلطة المحليّة، وفي صفوف الجمهور الواسع. هذه المبادرات تبتغي تدعيم سياسة متساوية، وخلق أطر عمل ثابتة وإقناع الجمهور للعمل على تحقيق المساواة والتعامل بجِدّيّة مع قضيّة المساواة.

ليس من السهل العمل في الواقع الصعب الذي وُصف في ما سلف. بَيْدَ أنّنا نؤمن بإمكانيّة تغيير الواقع. ونحن مصمّمون على مواصلة العمل على خلق التغييرات الفعليّة، وذلك انطلاقًا من التزامنا بمبادئ العدل والمساواة والحرّيّة.

نعرض أمامكم مؤشّر المساواة الثالث، ثمرةً لعمل الكثيرين من طواقم العمل والخبراء. نتحدّث هنا عن مؤشّر مهنيّ يعتمد على طرائق بحث علميّة. مؤشّر حُرِّر بمساعدة أفضل المهنيّين في البلاد في مجالات البحث ذات الصلة.

من المؤشّر الحاليّ، يتّضح كذلك أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب آخذٌ بالاتّساع.
ما يعنيه الأمر هو أنّ تصريحات حكومات إسرائيل وأفعالها في العَقْد الأخير لم تُترجَم إلى تقليص (وإن كان طفيفًا) لعدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود. ينبغي لهذه الحقيقة أن تقضّ مضاجعنا. يجدِّر التعامل مع معطيات المؤشّر الخطيرة كإشارات تحذّر من النتائج الهدّامة لسياسة الحكومة. التحليلات والمدارك التي يتضمّنها هذا المؤشّر تشكّل برنامجًا لتغيير هذه السياسات.

في هذا الصدد، نحيّي طاقم عاملي سيكوي الذي عمل وساهم في بناء هذا المؤشّر. ونشكر بخاصّة الآنسة منار محمود، والسيّد ياسر عوّاد، اللذين بذلا الكثير من التفكير والوقت لتحسين المؤشّر، وجميع المعطيات ومعالجتها وكتابة التقرير الذي نضعه بين أيديكم.
كذلك نعبّر عن شكرنا للسيّد علاء حمدان الذي انضمّ إلى دائرة الأبحاث في الجمعيّة، وبذل الكثير في سبيل إنتاج المؤشّر.
نشكر كذلك أعضاء اللجنة التوجيهيّة لبناء المؤشّر: البروفيسور دافيد نحمياس؛ البروفيسور محمّد حاجّ يحيى؛ البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور راسم خمايسي –الذين رافقوا عمل أعضاء الطاقم وبذلوا الكثير لاستكمال المؤشّر الثالث.
نشكر كذلك خبراء المضامين الذين لم يألوا جهدًا في تقديم الملاحظات والمشورة: د. خالد أبو عصبة؛ د. عنات بن سيمون؛ د. جوني چال؛ د. نهاية داوود؛ د. راڤيت حنانيل؛ السيّد محمّد خطيب؛ البروفيسور راسم خمايسي؛ د. سامي ميعاري؛ د. شلومو سڤيرسكي؛ البروفيسور يوسي كاطان.

في الختام، نشكر شولي (شالوم) ديختر الذي أنهى في نهاية السنة الفائتة عشر سنوات من العمل في جمعيّة سيكوي مديرًا عامًّا مشاركًا. ساهم شولي مساهَمة بالغة في تعزيز المنظّمة ونشر رسالتها. نحن على اقتناع تامّ أنّ أفكار شولي، ومساهمته، ومهنيّته، وإيمانه بعدالة طريقنا، كلّ تلك سترافقنا على امتداد الطريق. نشكر شولي على كلّ هذه الأمور، ونتمنّى له النجاح في مواصلة دربه.

مع تحيّات
المحامي علي حيدر ورون چيرليتس
مديران عامّان مشاركان

موجز

جمعيّة سيكوي هي منظّمة مشتركة لليهود والعرب مواطني الدولة، تعمل من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين اليهود والعرب. تضع الجمعيّة على عاتقها المسؤوليّة المدنيّة لتطوير وعرض مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب للسنة الثالثة على التوالي. مؤشّر المساواة يشكّل ثمرة عمل الكثير من الخبراء العرب واليهود المعروفين في البلاد، والذين ساهموا بوقتهم وطاقتهم بغية بناء هذا المؤشّر المتميّز. في السنة الثالثة للمؤشّر، يتبيّن لنا أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب يواصل تدهوره، أي أنّ الفجوات بين المجموعتين آخذة بالاتّساع وليس لصالح الجمهور العربيّ.

مؤشّر المساواة بين اليهود والعرب هو المؤشّر التجميعيّ الأوّل في إسرائيل، من حيث التحليل المنهجيّ للفجوات بين اليهود والعرب مواطني الدولة. من خلال المؤشّر، نصبو إلى عرض صورة واسعة قدر الإمكان لوضع المساواة بين اليهود والعرب في الكثير من المجالات، وذلك بالاستناد إلى محدوديّات بنك المعطيات المتوافرة لدينا. كما المؤشّرات التي نُشرت في سنين سابقة، يتمحور المؤشّر الحاليّ في الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ فقط. يشكّل هذا المؤشّر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحّة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعيّ.

بغية تقييم مستوى المساواة تقييمًا كمّيًّا بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات، ثمّة حاجة إلى بناء مؤشّر تجميعيّ (تكامليّ)، بواسطته يُمكن ربط جميع المتغيّرات معًا، ومَوْزَنَتُها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشّر التجميعيّ وزنًا لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة حسب حصّتها من المجموعة السكّانيّة العامّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكّانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه، في ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكّانيّة العامّة. تجري مَوْزَنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة داخل مؤشّر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحّة؛ الرفاه الاجتماعيّ؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشّر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمِعةً.

يتحرّك مدى قيم المؤشّر بين (1–) وَ (1). عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة "1"، دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة، وإن انحرف المؤشّر نحو قيمة "1–"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة.

قيمة مؤشّر المساواة المَوْزون للعام 2008 تشير إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب، أي اتّساع الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين لغير صالح الجمهور العربيّ. قيمة مؤشّر المساواة للعام 2008 هي 0.3600؛ وهي مرتفعة نسبيًّا مقارَنةً بمؤشّر العام 2007 (الذي بلغ 0.3500) ومؤشّر العام 2006 (الذي بلغ 0.3450). بكلمات أخرى: بين العامين 2006 وَ 2008، حصل ارتفاع مثير للقلق في مؤشّر عدم المساواة العامّة بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم "أ").

الرسم "أ"- قيم المؤشّرات الموزونة [1] 2006-2008

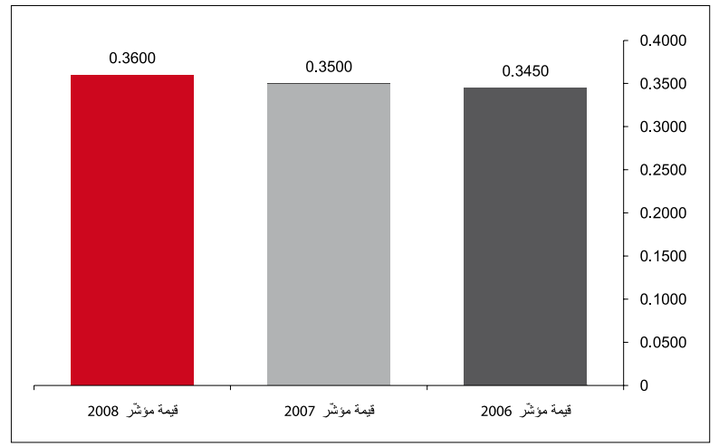

لشديد أسفنا، يدلّ المؤشّر على اتّساع في أحجام غياب المساواة في أربعة من المجالات الخمسة التي فُحصت (مجال التربية والتعليم هو الاستثناء). هذا الاتّساع يواصل نزعة زيادة الفجوة التي ظهرت منذ إعداد المؤشّر الأوّل في العام 2006.

في ما يلي التغيّرات في المؤشّر بين العامين 2007 وَ 2008 بحسب المجالات المختلفة:

الرسم "ب": قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2007-2008

1 بغية إتاحة المقارنة بين مؤشّر 2006 ومؤشّرَي 2007 وَ 2008، جرى توحيد في أساس الاحتساب بمساعدة معدّل متحرّك، على نحو احتُسبَ فيه مؤشّر العام 2006 من جديد بصيغة العام 2007 كالتالي: أُجريَ الاحتساب فقط لمؤشّرَي الإسكان والرفاه الاجتماعيّ (ابتداءً منَ العام 2006، حصل تغيير في قاعدة احتسابهما) للعام 2006 بصيغة 2007، وذلك من خلال تقليل قيمة مؤشّر العام 2007 في هذين المجالين بنسبة ارتفاع هذين المؤشّرين بين مؤشّر 2006 ومؤشّر 2007 بصيغة 2006.

قيمة مؤشّر الصحّة للعام 2008

هو الأدنى بين المؤشّرات الخمسة. على الرغم من ذلك، يظهر ارتفاع في قيمة هذا المؤشّر للسنة الثالثة على التوالي؛ وهو ارتفاع يشير إلى اتّساع الفجوة لصالح الجمهور اليهوديّ. وصل مؤشّر الصحّة للعام 2008 إلى 0.2225 مقابل 0.2108 (مؤشّر 2007) وَ 0.2076 (مؤشّر 2006). هذه النتائج تشير إلى تفاقم الوضع، أي اتّساع غياب المساواة في مجال الصحّة -لغير صالح الجمهور العربيّ- بنحو 7.1% بدءًا من العام 2006.

قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2008

هو مؤشّر مرتفع نسبيًّا مقارَنةً بالسنوات السابقة، ويصل إلى 0.2820، مقابل 0.02706 (2007) وَ 0.2678 (2006)[2]. هذه النتائج تدلّ على تدهور الوضع واتّساع غياب المساواة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان بنسبة 5.3% لصالح الجمهور اليهوديّ.

قيمة مؤشّر التربية والتعليم للعام 2008

يشير إلى تراجع في السنوات الأخيرة: 0.3260 مقابل 0.3413 (2007) وَ 0.3420 (2006). هذه النتائج تشير إلى تقلّص غياب المساواة بنحو 4.7% بدءًا من العام 2006 بين اليهود والعرب.

قيمة مؤشّر التشغيل للعام 2008

يشير إلى حصول ارتفاع: 0.3851 (2008) مقابل 0.3705 (2007)، أي ارتفاع بنحو 3.9%؛ وذلك مقابل تراجع بنحو 4.7% بين العامين 2006 وَ 2007، من 0.3882 إلى 0.3705. الاتّجاه العامّ يشير إلى استقرار في مؤشّر التشغيل.

قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ للعام 2008

هو الأعلى بين المؤشّرات التجميعيّة، ويبلغ هذا العام 0.6009 مقابل 0.5595 (2007) وَ 0.5386 (2006)[3]. للسنة الثالثة على التوالي، ترتفع قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ، أي إنّ الفجوات بين العرب واليهود تتّسع لصالح الجمهور اليهوديّ. نتحدّث هنا عن ارتفاع حادّ بـِ 11.5% بين الأعوام 2006-2008.

تلخيص

يضع مؤشّر المساواة 2008 صورة قاتمة أمام الجمهور وصنّاع القرار في الدولة. ينتج غياب المساواة بين اليهود والعرب من الفجوة بين المساهمات الحكوميّة. ومن الفجوة في امتحان الحصيلة النهائيّة للسياسات الحكوميّة على امتداد الوقت بين العرب واليهود، أي نتائج ماهيّة التنفيذ[4] لهذه السياسة.

الفجوة المذكورة تتجسّد في المجالات التالية:

- في مجال الصحّة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.28 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال الإسكان، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.39 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التعليم، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.48 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التشغيل، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.62 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

2 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".
3 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".
4 تتجسّد ماهية التنفيذ بقيمة المتغيّرات في المؤشّر، سواء أكانت تلك متغيّرات تعكس استثمار المساهمات المباشرة (كميزانيّة مكاتب الرفاه، وقوى التدريس، وغيرها)، أم متغيّرات تعكس النواتج (كمستوى التعليم، والفقر، والتشغيل، وغيرها).

- في مجال الرفاه الاجتماعيّ، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 2.5 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- بصورة عامّة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.56 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

نتائج هذا المؤشّر، مع انتهاء ثلاث سنوات من المتابعة، تشير -لأسفنا الشديد- إلى تفاقم غياب المساواة بين المواطنين العرب واليهود للسنة الثالثة على التوالي. يتبيّن من المؤشّر أنّ السنة الأخيرة شهدت تدهورًا في غياب المساواة في كلّ واحد من المجالات، باستثناء مجال التربية والتعليم. الصورة التي تُستشفّ من هذه المعطيات مدعاة لأشدّ القلق، وينبغي لها أن تشكّل شارة تحذير لصنّاع القرار وللجمهور الواسع. ندعو الحكومة للعمل على نحوٍ فوريّ وطارئ لتقليص الفجوات.

مؤشّر المساواة 2008

مقدّمة وشروحات

تُشتقّ قيمة المساواة من الفرضيّة الأساسيّة التي مُفادها أنّ قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشريّ، وهي التي تمنحهم حقًّا طبيعيًّا بالعيش بكرامة. لا يعني الإلتزام بمبدأ المساواة المحاولة فحسب، بل يعني كذلك تطبيقاً منهجياً لهذا المبدأ في كل المجالات الحياتية، وتجاه جميع بني البشر، بغض النظر عن ميزات مثل الثراء، والمنشأ العرقيّ، والقوميّة، والمعتقد الدينيّ، والجندر، والميول الجنسيّة، والموروث الجينيّ، والصحّة، والثقافة. على الرغم من ذلك، يستوجب تطبيق المساواة مراعاةَ التباين بين البشر. على كل ما يعنيه هذا الأمر، يولد الناس ضمن ظروف حياتيّة متباينة، وهي التي تؤثّر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيقُ الحقوق الأساسيّة التعاملَ مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع، ومع طريقة توزيعها بين أعضائه[5].

تنبع أهمّيّة المساواة كقيمة إنسانيّة من دوافع أخلاقية قيَميّة، ومن دوافع نفعيّة على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقيّ، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعيّ لجَميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعيًّا، تُعتبر المساواة شرطًا أساسيًّا لتطبيق النظام الديمقراطيّ. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيويّة لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريّين في المجالات الحياتيّة المختلفة، مثل الاقتصاد وخاصة في مجالات التشغيل والرفاه الإجتماعي، والإسكان، والتربية والصحة. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصاديّة الاجتماعيّة العميقة تمسّ بالإنجازات في جميع المرافق الحياتيّة[6]. ينضاف إلى ذلك أنّ المساواة ضروريّة لبلورة الاتّفاق الاجتماعيّ والمحافظة عليه. في المقابل، ينهش التمييزُ الاستقرارَ والتماسكَ الاجتماعيّين[7].

خلقَ التزام الدولة والمنظّمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الاهتداء بها عند اتّخاذ القرارات، ووضع السياسات)، خلقَ حاجة متزايدة إلى تطوير أدوات متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكّانيّة المختلفة. بادرت الأمم المتّحدة إلى بناء مؤشّرات التنمية البشريّة (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانيّة بين الدول. في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، بادرت العصبة المدينيّة الوطنيّة (National Urban League) إلى بناء مؤشّر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتّحاد الأوروبيّ، طُرحت مبادرات لبناء مؤشّر مساواة جندريّ. وعلى ضوء اتّساع ظاهرة الهجرة جرى بناء مؤشّر الاحتواء الأوروبيّ (European Inclusion Index)، بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتّحاد الأوروبيّ المختلفة.

يُعتبر مؤشّرُ المساواة بين اليهود والعرب المؤشّرَ التجميعيّ الأوّل من نوعه في إسرائيل من حيث تحليله المنهجيّ للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشّر، نرغب في عرض صورة واسعة قدر الإمكان لحالة

5 Edward N. Zalta. (ED.) **Stanford encyclopedia of Philosophy**. Stanford CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University, 1998

6 United Nation Development Programme, "Inequality and Human Development", **Human Development Report 2005.**

7 تقرير لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر 2000 . القدس: أيلول، 2003، ص 43.

المساواة المدنيّة بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطَنة الثلاثة الأساسيّة: المساواة أمام القانون؛ المساواة في الحلبة السياسيّة؛ المساواة الاجتماعيّة السياسيّة. كلّ ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يُمليه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتّى الآن، تقتصر معالجة المؤشّر على الجانب الاجتماعيّ الاقتصاديّ، وسيشكّل هذا المؤشّر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الإجتماعي.

بغية تقييم مستوى المساواة كمّيًّا بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيّرات، ثمّة حاجة إلى بناء مؤشّر تجميعيّ (تكامليّ)، يُمكن بواسطته ربط جميع المتغيّرات معًا، ومَوْزَنَتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشّر التجميعيّ وزنًا لكلّ واحدة من المجموعات السكّانيّة حسب حصّتها من المجموعة السكّانيّة العامّة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكّانيّتين بالنسبة لكلّ واحد من المتغيّرات. ما يعنيه الأمر هو أنّه، وفي ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجماليّ "كعكة" الموارد مع حصّتها في المجموعة السكّانيّة العامّة. تجري مَوْزَنة المؤشّرات التجميعيّة الخمسة داخل مؤشّر موزون واحد، ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (الصحة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الإجتماعي) في المؤشّر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العامّ للإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة مجتمعةً.

أهداف المؤشّر:

يخدم مؤشّر المساواة الأهدافَ المركزيّة التالية:

- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواتجها.
- مُراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنيّة معطاة، وعلى محور زمنيّ متواصل.
- التأثير على الرأي العامّ بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسدّ الفجوات بين المجموعتين السكّانيّتين.

جمهور الهدف:

جمهورا الهدف الأساسيّان للمؤشّر هما المؤسّسات الحكوميّة والجمهور العريض، وإلى جانب المُتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسّسات الحكم، ثمّة حاجة إلى تعميق الوعي العامّ للنتائج الهدّامة المترتّبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكّانيّة التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكّن من مواجهته بنجاعة أكبر.

استخدامات المؤشّر

يُستخدم المؤشّر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة، ومراقبة التقدّم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمنيّ متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدّمة، الإشارة -بواسطة المؤشّر- إلى إمكانيّة الربط بين متغيّرات مختلفة ونواتج ميدانيّة.

جمهور المؤشّر

استقينا جُلّ معطيات المؤشّر من دائرة الإحصاء المركزيّة التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكّانيّة:

1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكّان القدس الشرقيّة؛
2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛
3. آخرين، أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب.

يتطرّق مؤشّر المساواة إلى مجموعتين سكّانيّتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل -بمن في ذلك سكّان شرقيّ القدس[8]؛ بينما تضمّ الفئة الأخيرة اليهود وآخرين -أبناء ديانات أخرى من غير العرب.

8 في الكثير من الحسابات، وبخاصة تلك المتصلة بالمؤشر، لا تميز دائرة الإحصاء المركزية بين المواطنين العرب في إسرائيل وبين سكان القدس الشرقية.

مصادر معطيات المؤشّر

أُسْتُقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشّر من معطيات قائمة، درجت على نشرها دائرةُ الإحصاء المركزيّة، ومؤسّسة التأمين الوطنيّ ومواقع الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى معطيات وفّرتها لنا أقسامٌ إتاحة المعلومات في الوزارات الحكوميّة المختلفة. تتعلّق جودة نتائج المؤشّر -إلى مدى بعيد- بحجم المتغيّرات التي يشملها، وكذلك بجودة تلك المتغيّرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفّرها لنا الوزارات الحكوميّة كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشّر. وكي نتمكّن بالتالي من تقديم عرضٍ أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواةَ، وللفرص الكامنة لتعزيزه.

نشكر موظّفي الوزارات الحكوميّة الذين وفّروا لنا المعطيات المطلوبة ، ونشكر كذلك كل من قرأ المسوّدات وقدّموا ملاحظاتهم عليها، لا سيما موظفي وزارة الرفاه الاجتماعي، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة الصحّة.

دلائل ومتغيّرات

يشمل مؤشّر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل وَ 96 متغيّرًا. نرغب في أن يشمل المؤشّر تلك الدلائل والمتغيّرات التي تحظى بأكبر قدر من القبول أو الاتّفاق، ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيّرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوّعة (أفراد؛ عائلات؛ مجموعات سكّانيّة؛ منطقة جغرافيّة -وغير ذلك) بواسطتها يمكن تجسيد أهداف اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة[9].

ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغييرات المطلوبة في السياسات العامّة. يمكن تصنيف متغيّرات المؤشّر حسب تصنيفات مختلفة، ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيّرات تصف الدواخل -على سبيل المثال- ومتغيّرات تصف النواتج).

يتطوّر مؤشّر المساواة تدريجيًّا، وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيّرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشّر. على الرغم من ذلك، نحن ندرك تمام الإدراك أنّ التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيّرات تمسّ بتتالي المؤشّر (لكن ليس بالنزعة العامّة)، لذا سيَجري مرّةً كلّ بضع سنوات إدخالُ التغييرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشّر وتتاليه. هذا العام لم ندخل أي من التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيّرات مقارنة بمؤشّر 2007 لذا فالمقارنة ممكنة وواضحة.

مدى قيم المؤشّر

يتحرّك مدى قيم المؤشّر، *index*، بين "1-" وَ "1". عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا، فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة "1"، دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة، وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة.

عرض رياضيّ

يتمثّل كلّ متغيّر بواسطة المعدّل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ c_i، بحيث يشير i إلى متغيّر مُعطى من أصل n متغيّرات مختلفة. لكلّ فاكتور c_i هنالك c_{ij}، حيث يشير j إلى مجموعة سكّانيّة معطاة من مجموع m من المجموعات السكّانيّة الفرعيّة (في الحالة الماثلة أمامنا: m=2، وهذا يشير إلى اليهود والعرب). يمكن احتساب معدّل القيمة لكلّ متغيّر i للمجموع العامّ للسكّان (وسيشار إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^{m} p_j c_{ij}$$

9 راجعوا مفتاح الدلائل والمتغيرات، ص 69-72.

بحيث يكون عامل (فاكتور) p_j التوزين للمجموعة السكّانيّة j ويسري:

$$\sum_{j=1}^{m} p_j = 1$$

بغية ضمّ متغيّرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، تجري معايرة كلّ فاكتور c_i لفاكتور جديد، N_i بحيث: $N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$

لذا، لكلّ i يتولّد متغيّر ثنائيّ مع تلاؤم مقادير $\sum_{j=1}^{m} N_{ij} = 1$ ، مع معدّل يساوي $\overline{N_{i.}} = \sum_{j=1}^{m} N_{ij}$ وانحراف معياريّ يساوي $S_i = (\overline{N_{i.}} * (1 - \overline{N_{i.}}))^{0.5}$

نعرّف الفاكتور من الشكل $IND_j = \sum_{i=1}^{n} \frac{(\overline{N_{i.}} / S_i)}{(p_j / S_i)}$

نقوم باحتساب المؤشّر التجميعيّ لكلّ واحدة من المجموعات الفرعيّة بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث، ويشار إليه بـ IND_j ، كالمجموع الموزون لفاكتور المتغيّرات المعدّل لنفس المجموعة السكّانيّة الفرعيّة ($\overline{N_{i.}}$) بحيث يكون الوزن الممنوح للمتغيّر المقلوب للانحراف المعياريّ S_i . الحصّة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقّع (expectation).

المؤشّر IND_j احتُسب لكلّ مجموعة فرعيّة على انفراد، وعلى هذا النحو تَوَلّدَ مؤشّر نسبيّ جديد، وهو النسبة بين الفرق بين مؤشّر المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين المقسوم على القيمة الأقصويّة للمؤشّر بين المجموعتين السكّانيّتين الفرعيّتين وأشير إليه بـ *index*.

في حالتنا، ثمّة مجموعتان سكانيّتان (العرب واليَهود)، ولذا $j = 1, 2$. والمؤشّر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالّة الـ $Max(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكّانيّة التي حصلت على أقلّ من الحصّة التي تستحقّها حَسب حصّتها النسبيّة في المجموعة السكّانيّة العامّة.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه، بغية المحافظة على تجانس تأثير التغيير في قيم المتغيّر الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيّرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتّجاه قيم المؤشّر. ثمّة متغيّرات تؤثّر على نحو إيجابيّ في وضع المجموعة السكّانيّة الفرعيّة كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. في المقابل، ثمّة متغيّرات تؤثّر سلبًا في وضع المجموعة السكّانيّة الفرعيّة (علاقة عكسيّة)، كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسّن وضع المجموعة الفرعيّة. خضعت هذه المتغيّرات لعمليّة تحويل، وجرى تسجيلها بقيمتها العكسيّة (1 يُقسم على معدّل المتغيّر)، لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيّرات.

صفات ومميّزات المؤشّر:

- يحمل المؤشّر صفات إحصائيّةً متعارفًا عليها في مثل هذا النوع من المؤشّرات.
- يتميّز المؤشّر بقدرة على تنبّؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمّة أهمّـيّة قصوى لقيمة بارامتر المَوْزنة في معادلة المؤشّر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يمكن لها أن تكون قيمة مختلفة لدلائل ومؤشّرات مختلفة)، تعبّر عن السياسات الموضوعة أو التوزيع الحقيقيّ، أو بدل ذلك كتناسب كمّيّ بين مجموعتين سكّانيّتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحّدًا وثابتًا، تؤثّر قيم المتغيّرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكّانيّتين. عند وجود تغيّر في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيّرات، تؤثّر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيّرات مختلفة لبارامتر المَوْزنة لمتغيّرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترَحة.
- كلّما كان انتشار المتغيّرات بمفهوم المساواة بين عزم (moment) أوّل (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكّانيتين، اقتربت قيمة المؤشّر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشّر *index* بالحسبان قيمة المتغيّر i المعايَر لمجموعة سكّانيّة واحدة وكذلك المسافة بين المتغيّر i المعايَر في مجموعة سكّانيّة واحدة وبين المتغيّر i المعايَر في المجموعة السكّانيّة الثانية.
- يُعتبر المؤشّر *index* دالّة لبارامتر المَوْزنة، حصّتها في الحيّز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشّر صفر، لعدم قيام فرضيّة وجود مجموعتين سكّانيّتين).
- بوجود معطى شكْل انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" وَ "ب"، وبافتراض أنّ انتشار المتغيّرات في المجموعتين "أ" وَ "ب" ليس متماثلاً بمفهوم عزم أوّل وعزم ثان، عندها تنوجد قيمة a' لبارامتر المَوْزنة a والذي بالنسبة له 0= *index* (مساواة تامّة). عندما $a \geq a' \geq 0$، كلّما قام a بالتداخل في a' تداخل *index* لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما يتداخل $a' < a \leq 1$ وَ a لـ 1، يتداخل عندها *index* لعدم مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين السكّانيّتين واسعة، هنالك مجال لبارامتر الموزنة ((0، a']) فيه يتداخل *index* في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعيّة المرجعيّة، ممّا يضمن مستوى عدم مساواة معطى بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشّر الموزون

يلخّص المؤشّر الموزون ويجمع المؤشّرات التجميعيّة الخمسة، ويعكس بُعد المجموعتين السكّانيّتين عن نقطة المساواة. جرَتْ مَوْزنة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة حسب الوزن النسبيّ لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القوميّ. يرجع منطلق المَوْزنة في الإنفاق القوميّ إلى حقيقة أنّ الإنفاق القوميّ يشمل مجموع الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحلّيّ، والمؤسّسات غير الربحيّة) بالتلاؤم مع السياسات الموضوعة وسلّم الأفضليات القوميّ، وكذلك مجموع الإنفاق الخاصّ (الأُسَر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات. مجموع مركّبات حاصل ضرب قيم المؤشّرات في المجالات الخمسة في النسب المئويّة للإنفاق القوميّ يعرض المقابل النهائيّ بين رصد الحكومة والأُسَر وبين الموارد الفعليّة.

طريقة الاحتساب

احتساب قيمة المؤشّر جرى من خلال استعمال اللائحة الألكترونيّة (excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجيّة بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشّر لتغييرات القيم. فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشّر لتغييرات في بارامتر المَوْزنة، ولتغييرات في قيم المتغيّرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكّانيّتين في جميع المجالات.

الفصل الأوّل
مؤشّر الصحّة

يتأثّر متوسّط عمر الفرد من ثلاثة أبعاد: الأوّل هو مستوى تفشّي الأمراض (كتواتُر الأمراض -مثلاً-. ولا سيّما الأمراض المزمنة)؛ والثاني هو السلوك الصحّيّ (نحو: النشاط البدنيّ؛ الحصول على التطعيمات؛ عادات التغذية؛ التدخين)؛ والثالث هو مُتاحيّة الخدمات الصحّيّة. التي تتجسّد في مستوى الاستثمارات في البنى التحتيّة المادّيّة (مراكز طبّيّة ومستشفيات) والمهنيّة (مستوى وعدد الأطبّاء. والممرّضات وأفراد الطاقم المهنيّ) بعامّة. وفي مناطق الأطراف بخاصّة. بما في ذلك النشاط الذي تقوم به الحكومة بغية إزالة العوائق القائمة التي تَحُول دون الوصول إلى أماكن تقديم الخدمات الطبّيّة. تستلزم مواجهة الأبعاد الثلاثة التعاملَ مع خلفيّة الفرد الثقافيّة والاقتصاديّة الاجتماعيّة. وذلك من خلال تبنّي سياسة مساواة حقيقيّة بحسب احتياجات الفئات السكّانيّة المختلفة في الدولة.

> وَفقًا للمؤشّر. ثمّة فجوة تصل إلى نحو 4 سنوات في متوسّط العمر عند الولادة بين العرب واليهود. تتّسع هذه الفجوة مع مرور السنين. وتشير إلى تعاظم غياب المساواة في الأبعاد الثلاثة. وإلى غياب التعامل الحكوميّ مع احتياجات الجمهور العربيّ.

يتطرّق مصطلح "غياب المساواة في الصحّة" إلى الفجوات. وإلى الاختلاف -أو الفروق-. في الحالة الصحّيّة بين المجموعات السكّانيّة في السياسة الصحّيّة المعمول بها تجاه مجموعات مختلفة. أو في عمليّة تقديم العلاج الطبّيّ بين أفراد أو مجموعات سكّانيّة مختلفة. تقع على الجهاز الصحّيّ مسؤوليّة منع الفجوات وتصحيح الأضرار وتقليص الفجوات. وعليها أن تشكّل كابح هزّات يحمي السكّان من العوامل المختلفة التي تُعَمّق عدم المساواة[10].

يشدّد باحثون في مجال الصحّة على أنّ التعامل الحكوميّ الفعليّ مع مشكلة غياب المساواة. في المجال الصحّيّ. يتّسم برؤية أحاديّة الأبعاد. من خلال الارتباط بمجموعة سكّانيّة واحدة أو بمواضيع عينيّة. لا برؤية شاملة للجهاز. في هذا الصدد. يشير الباحثون أنّ ثمّة مصدرين أساسيّين لغياب المساواة. الأوّل هو غياب المساواة في الموارد المتوافرة لصالح الجهاز الصحّيّ: بنى تحتيّة ماديّة وقوى بشريّة طبّيّة وشبه طبّيّة. الثاني هو غياب للمساواة في مسارات مختلفة في جهاز الصحّة يؤدّي هو بالتالي إلى غياب مساواة في مُتاحيّة الخدمات. هذه المسارات تخلق حواجز اقتصاديّة وثقافيّة وتفرض صعوبات على المجموعات السكّانيّة الضعيفة في الحصول على علاج طبّيّ لائق. وتَحُول دون وصولهم إلى معلومات قد تمنع انتشار الأمراض[11].

بحسب مؤشّرات صحّة كثيرة. الوضع الصحّيّ للجمهور العربيّ متدنٍ مقارنة بوضع الجمهور اليهوديّ

10 نهاية داوود. "بين الثقافة والوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ: العوامل التي تساهم في غياب المساواة في الصحّة بين اليهود والعرب في إسرائيل". لدى: عادل مَنّاع (محرّر). **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (2)**. القدس: معهد فان لير. هكيبوتس هَميئوحاد. 2008. ص 408-385.

11 ليئون إبشطاين وطوفيا حوريف. **غياب المساواة في الصحّة وفي الجهاز الصحّيّ: عرض المشكلة وخطوط سياسة مواجهتها**. القدس. مركز طاوف. 2007

الصحّـيّ. ثمّة أسباب عدّة لهذا الوضع: الوضع السياسيّ (الوضع الصحّيّ لا يتأثّر بالجهاز الصحّيّ فحسب. بل يتأثّر كذلك بعوامل أخرى كثيرة: عمل مدمج للوزارات الحكوميّة المختلفة. ولا سيّما وزارة الماليّة. ووزارة الرفاه الاجتماعيّ. ووزارة التربية والتعليم)؛ مشاكل المُتاحيّة: مستوى وفرة الخدمات الصحّـيّة واستخداماتها؛ الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ؛ العوامل الثقافيّة والسلوكيّة؛ العوامل النفسيّة الاجتماعيّة؛ وغيرها.

ترى نهاية داوود. بخلاف كثير من الباحثين الذين يُوْلُون العوامل الثقافيّة السلوكيّة أهمّـيّة كبيرة. ترى أنّ الحالة الصحّـيّة تتعلّق -في واقع الحال- بعوامل طبقيّة ذات علاقة بحالة السكّان العرب الاجتماعيّة الاقتصاديّة والسلوكيّات الصحّـيّة. هذه العوامل هي التي تفسّر الحالات الصحّـيّة (التقييم الذاتيّ للحالة الصحّـيّة؛ المرض المزمن؛ القيود في الأداء؛ الاكتئاب) التي لوحظت في صفوف الجمهور العربيّ. تشدّد داوود أنّه -وَفقًا للنتائج. وخلافًا للأفكار السائدة- ليس للعوامل الثقافيّة المتعلّقة بالنزعة التقليديّة ولا للعوامل المتعلّقة بمُتاحيّة الخدمات الصحّـيّة. ليس لهذه العوامل ارتباط إحصائيًا بأيّ من أبعاد الوضع الصحّيّ. وتبيّن كذلك أنّ "سلوك الصحّة" يرتبط بحالة السكّان العرب الاجتماعيّة الاقتصاديّة. لا بمدى نزعتهم التقليديّة[12].

قيمة مؤشّر الصحّة 2008: 0.2225

ارتفعت قيمة مؤشّر الصحّة للعام 2008 بـ 5.5%. مقارَنةً بالسنة الفائتة. معنى ذلك أنّ الفجوة بين اليهود والعرب اتّسعت في هذا المجال لصالح اليهود. على الرغم من الارتفاع في متوسّط العمر عند الولادة في صفوف الرجال لدى الجمهور العربيّ والجمهور اليهوديّ. فإنّ نزعة التغيير في صفوف الجمهور اليهوديّ كانت أكبر من تلك التي رُصدت في صفوف الجمهور العربيّ (راجعوا الرسم 1.2). بالإضافة إلى ذلك. وعلى الرغم من التراجع في نسبة وفيات الرضّع لدى المجموعتين السكّانيّتين. كان التراجع في صفوف اليهود أكبر. بكلمات أخرى. ثمّة ارتفاع في الفجوة في معدّل العمر في صفوف الرجال. واتّسعت الفجوة في نسب وفيات الرضّع (راجعوا الرسم 1.3).

في مجال التدخين. حصل اتّساع في الفجوة بين اليهود والعرب. وفي صفوف الرجال في المجموعتين السكّانيّتين حصل استقرار. في صفوف النساء. اتّسعت الفجوة بسبب تراجع نسبة المدخّنات في صفوف اليهوديّات مقابل استقرار نسبة المدخّنات في صفوف المدخّنات من الجمهور العربيّ (راجعوا الرسم 1.4). بالإضافة إلى ذلك. في كلّ ما يتعلّق بنسب الوفاة في أعمار منتقاة حصل اتّساع في الفجوة بين اليهود والعرب في سنّ العشرين فما فوق. وبخاصّة في صفوف الرجال. ولدى الرجال والنساء الذين هم فوق سنّ الثمانين (راجعوا الرسم 1.5).

الرسم 1.1: قيمة مؤشّر الصحّة 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007

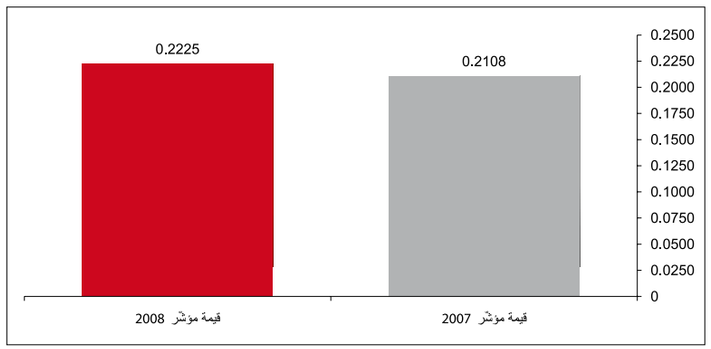

12 نهاية داوود. "بين الثقافة والوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ: العوامل التي تساهم في غياب المساواة في الصحّة بين اليهود والعرب في إسرائيل". لدى: عادل مَنّاع (محرّر). **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (2)**. القدس: معهد فان لير. هكيبوتس هَميئوحاد. 2008. ص 408-385.

دلائل ومتغيّرات

كما ذكرنا في تقارير سابقة لمؤشّر المساواة، ما زال المؤشّر يعتمد على ثلاثة دلائل لفحص مستوى المساواة في مجال الصحّة. نشير مرّة أخرى أنّ اختيار هذه الدلائل والمتغيّرات ينبع من أهمّيّتها في فحص مستوى المساواة. على الرغم من ذلك، نشير أنّه لو توافرت لدينا تنويعة أكبر من المعطيات الجارية حول متغيّرات أخرى –متغيّرات انتشار المرض (على سبيل المثال، تواتر الأمراض ومعالجتها)، ومتغيّرات إتاحة (على سبيل المثال: أطبّاء ومراكز طبّيّة في المدن والقرى)–، لو توافرت لكان في مقدورنا تقديم صورة أوسع حول مستوى المساواة بين اليهود والعرب.

دلائل	متغيّرات
معدّل العمر	1. متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة
سلوك معزّز للصحّة	2. نسبة المدخّنين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة
نسب الوفاة	3. نسبة وفَيَات الرضّع حسب المجموعة السكّانيّة 4. نسب الوفيات في بعض الأعمار المنتقاة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة

يُعتبر متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة مثابة حالة من التجريد الإحصائيّ معتمدة على نسب حالات وفاة قائمة مميّزة للسنّ. يعرّف متوسّط العمر المتوقّع بأنّه معدّل عدد السنوات التي من المتوقّع أن يحياها الفرد في سنّ معطاة، إذا انسحبت نسب الوفاة في الحاضر على المستقبل كذلك[13].

متوسّط العمر للرجال في إسرائيل مرتفع نسبيًّا (المرتبة الـ 11 في التدريج العالميّ)، بينما يحتلّ متوسّط عمر النساء مرتبة أقلّ في هذا التدريج (المرتبة الـ 20)[14]. يجدر بالإشارة أنّ متوسّط العمر لليهود والعرب يتّجه نحو الارتفاع، لكن وتيرة التقدّم تختلف بين المجموعتين السكّانيّتين. والفجوات ما زالت آخذة بالاتّساع. فعلى سبيل المثال، كانت الفجوة في متوسّط العمر عند الولادة بين الرجال اليهود والعرب 1.7 سنوات في العام 1996 (76.6 عام، مقابل 74.9 – على التوالي)، وفي العام 2008 ازدادت الفجوة لتصل إلى 3.7 عام (78.7، مقابل 75.0 – على التوالي). الفجوة في متوسّط العمر عند الولادة بين النساء اليهوديّات والعربيّات بلغت 2.6 عام في العام 1996 [15] (80.3 عام، مقابل 77.7 – على التوالي)، وارتفع إلى 3.8 عام في العام 2008 (82.5 عام، مقابل 78.7 عام – على التوالي).

يُظهر الرسم 1.2 وجودَ فجوة في متوسّط الأعمار عند الولادة بين اليهود والعرب –لصالح اليهود– في صفوف الذكور كما في صفوف الإناث (متوسّط العمر في صفوف النساء يفوق هذا المتوسّط في صفوف الرجال لدى العرب كما لدى اليهود). هذه الفجوة بين اليهود والعرب في متوسّط الأعمار عند الولادة تشكّل استمرارًا لنزعة اتّساع الفجوة، التي أشرنا إليها في السنتين الفائتتين في مؤشّرَي المساواة 2006 وَ 2007.

13جلال طربيه، **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل 2004**، وزارة الصحّة، 2005، ص 38.
14جابي بن نون ونير كيدار، **مقارنات دوليّة في الأجهزة الصحّيّة: دول OCED وإسرائيل 1970-2005**، القدس، وزارة الصحّة، شعبة الاقتصاد والتأمين الصحّيّ، 2007.
15كتاب الإحصاء السنويّ لإسرائيل، 49، 1998

الرسم 1.2 : متوسّط العمر عند الولادة في صفوف الذكور والإناث بحسب المجموعة السكّانيّة

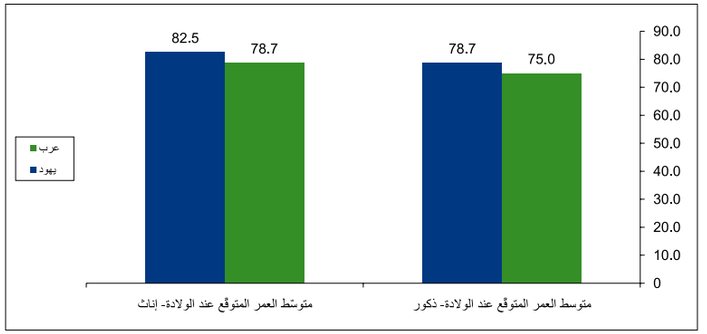

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

نسبة وَفَيَات الرضّع

ثمّة أسباب عديدة للوَفَيَات في صفوف الرضّع، ويمكن منع بعض حالات الوفاة بواسطة التشخيص في المرحلة التي تسبق الولادة: فحص ماء الرحم (ماء الرأس) والمَشيمة. تُستخدم هذه الفحوص للتشخيص في مرحلة ما قبل الولادة، وهي مشمولة ضمن السلّة الصحّيّة لمَن قد يكون جنينها عرضة لمخاطر الخلل في الكروموزومات أو لأمراض وراثيّة. وُجدت فروق كبيرة في استنفاد الفحوص بين المجموعات السكّانيّة المختلفة: فقد وصلت نسبة النساء اليهوديّات اللواتي تخطّين سنّ الـ 35 وأُجريت لهنّ هذه الفحوص إلى 52%، مقابل 15% في صفوف العربيّات المسلمات، وَ 16% في صفوف العربيّات الدرزيّات، وَ 58% في صفوف العربيّات المسيحيّات[16]. ووُجدت كذلك فروق في نسب إيقاف الحمْل في صفوف اليهوديّات مقابل العربيّات: إذ تشير معطيات الفترة الواقعة بين العامين 1999 وَ 2001 إلى أنّ حصّة النساء العربيّات في وقف الحمْل عند إصابة الجنين بعاهة مفتوحة في قناة الأعصاب أقلّ من حصّة النساء اليهوديّات. جرى إيقاف 44% من حالات الحمل التي أصيب فيها الجنين بعاهة مفتوحة في قناة الأعصاب في صفوف النساء العربيّات، مقابل 75% في صفوف اليهوديّات[17]. مَرَدّ هذا الفرق في استنفاد الفحوص إلى غياب برامج تعزيز الوعي، وإلى كلفة الوصول إلى المراكز الطبّيّة المهنيّة التي تقع –في المعتاد– في المراكز المدينيّة اليهوديّة.

بحسب الرسم 1.3، ثمّة فجوة كبيرة في نسَب وفاة الرضّع بين اليهود والعرب– 3.2 مقابل 0.8 لكلّ 1000 ولادة حيّ على التوالي. من المهمّ أن نشير هنا أنّ نسبة وفيات الرضّع لدى العرب مرتفعة، لا سيّما في البلدات العربيّة في النقب وهي تفوق المعدّل القطريّ بثلاثة أضعاف (13 لكلّ ألف ولادة حيّ في صفوف العرب في النقب، مقابل 4 لكلّ ألف ولادة حيّ في صفوف السكّان بعامّة)[18]. السبب الرئيسيّ لوَفَيَات الرضّع لدى البدو في النقب هو العاهات المولودة والأمراض الوراثيّة. السبب الثاني للمرض هو ولادة الخدّج. في الأعوام 2006–2004، كانت العاهات المولودة والأمراض الوراثيّة السببَ في وفاة 42.7% من الرضّع في صفوف البدو في النقب، وتوفّي 22% من الرضّع بسبب ولادتهم في حالة إخداج[19]. من شأن الاستثمار المكثّف والمثابر في النشاط وفي برامج التوعية في صفوف السكّان البدو في البلدات الثابتة والقرى غير المعترف فيها، من شأنه أن يساعد في تعزيز الوعي للفحوص المبكّرة لعوامل الخطر.

16جلال طربيه، **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل** 2004، وزارة الصحّة، 2005.
17جلال طربيه، **الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل** 2004، وزارة الصحّة، 2005.
18عادل منّاع، "التغيير والتواصل في كينونة العرب في إسرائيل– صورة الوضع". لدى: عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (2)**، القدس، معهد فان لير، هكيبوتس هَميئوحاد، 2008، ص 27.
19الحالة الصحّيّة للأطفال والأولاد البدو حتّى سنّ 6 سنوات في البلدات الثابتة والقرى غير المعترف بها في النقب، المركز القوميّ للإشراف على الأمراض، النشرة رقم 314، دائرة الصحّة، كانون الأوّل 2008.

يجدر بالإشارة أنّ ثمّة تراجعًا في نسبة وَفَيَات الرضّع في صفوف المجموعتين السكّانيّتين، مقارنة ببيانات العام 2007، لكن التراجع الأبرز حصل في صفوف السكّان اليهود. تراجعت نسبة وَفَيَات الرضّع في صفوف السكّان العرب من 8.4 لكلّ 1,000 ولادة حيّ في العام 2007 إلى 8.0 لكلّ 1,000 في معطيات مؤشّر 2008، وهو تراجُعٌ بنسبة 5.0%. أمّا في صفوف اليهود، فقد تراجعت نسبة الوفيات من 3.6 لكلّ 1,000 ولادة حيّ إلى 3.2 ، وهو تراجُعٌ بنسبة 12.5%.

الرسم 1.3 : نسبة وَفَيَات الرضّع (لكلّ 1,000 ولادة حيّ) حسب المجموعات السكّانيّة

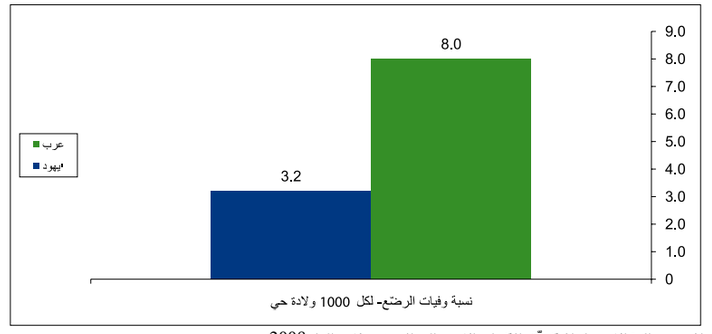

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل،2008

سلوك مُعزِّز للصحّة

نسبة المدخّنين

تتّخذ وزارة الصحّة خطوات ونشاطات شتّى لمنع التدخين، ومن بينها بدء سَرَيان قانون حظر التدخين في الأماكن العامّة، وبرامج متميّزة لمنع بداية التدخين لدى أبناء الشبيبة، ومرافقة بعض المدن والسلطات المحلّيّة في تطبيق سياسة "مدينة نقيّة من التدخين"، وبرامج لمنع التدخين في دوائر الصحّة[20]. من شأن الاستثمار الحكوميّ في أنشطة التوعية وبرامج المكافحة التي تقوم بها وزارة الصحّة والوزارات الحكوميّة الأخرى، من شأنها أن تدعّم السلوك الصحّيّ وتقلّص من ظاهرة التدخين بين عموم السكّان، ولا سيّما أبناء الشبيبة. يعاني الجمهور العربيّ من غياب برامج التوعية والمكافَحة الملاءَمة لغويًّا وثقافيًّا.

بحسب الرسم 1.4، تُمكن الإشارة إلى وجود فجوة بارزة في نسبة المدخّنين بين اليهود والعرب بحسب الجندر، فبينما تبلغ نسبة المدخّنين في صفوف الذكور العرب 42.4%، تبلغ هذه النسبة في صفوف الذكور اليهود 29.5%. يتغيّر هذا الوضع حين يُتطرّق إلى نسبة المدخّنات، إذ تفوق نسبةُ المدخّنات اليهوديّات نسبةَ المدخّنات العربيّات بثلاثة أضعاف: تبلغ نسبة المدخّنات اليهوديّات 20.6%، مقابل 6.9% في صفوف العربيّات. على الرغم من ذلك، يشير الاتّجاه العامّ إلى فرق ضئيل في نسبة المدخّنين بين اليهود والعرب (بدون الفروق الجندريّة): 24.65% مقابل 25.05% على التوالي.

حصل تراجع طفيف في نسبة التدخين في صفوف الذكور مقارنة ببيانات العام 2007 لدى اليهود والعرب على حدّ سواء. في العام 2007، بلغت النسبة 30.3% وَ 43.1% على التوالي. على الرغم من ذلك، لم يُرصد تراجع في صفوف المدخّنات اليهوديّات أو العربيّات مقارَنةً بمعطيات مؤشّر 2007.

20 **تقرير وزير الصحّة لشؤون التدخين 2007-2008**، المركز القوميّ للإشراف على الأمراض، 2008.

الرسم 1.4: نسبة المدخّنين بحسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

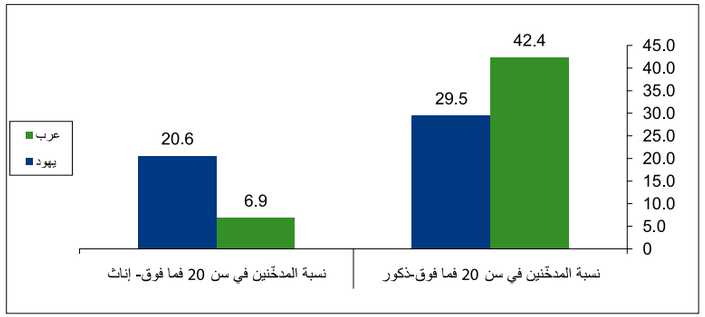

المصدر: تقرير وزير الصحّة حول التدخين في إسرائيل 2008-2007،وزارة الصحة،2008

بحسب تقرير وزير الصحّة حول التدخين للعام 2008-2007، أكثر من نصف الرجال المدخّنين يستهلكون ما بين 10 وَ 20 سيجارة في اليوم، في صفوف الرجال العرب، هذه النسبة أكبر، إذ تبلغ 66.2% مقابل 55.2% في صفوف الرجال اليهود. يجدر بالإشارة أنّ ربع الرجال العرب هم مدخّنون "مكثرون" (أي إنّهم يستهلكون ما يفوق 20 سيجارة في اليوم)، بينما تصل نسبة المدخّنين "المكثرين" في صفوف اليهود إلى 15.5% فقط. توزيعة المدخّنات في صفوف النساء بحسب كمّيّة السجائر اليوميّة تتشابه في صفوف اليهوديّات والعربيّات، ففي المجموعتين السكّانيّتين رُصِدت نسب متدنّية للنساء "المكثرات"[21].

من المهمّ أن نشير هنا إلى تزايد احتمال أن تتحدّد السلوكيّات الصحّيّة في صفوف السكّان العرب بعوامل اقتصاديّة اجتماعيّة، لا بعوامل ثقافيّة وَ/أو تقليديّة[22]. من هنا، قد يساهم تحسين الوضع الاقتصاديّ في تحسين السلوك المعزّز للصحّة. الارتباط بين الحالة الاقتصاديّة ومستوى الخدمة الطبّيّة وجودتها يتحقّق في بعض الخدمات التي تَغيب عن رزمة الصحّة الأساسيّة وَ/أو في الخدمات التي تستوجب اشتراكًا ذاتيًّا من قبل المريض، كالمدفوعات للتأمين الصحّيّ لشركات التأمين التجاريّة (التأمين المكمّل)، ومدفوعات المشارَكة الذاتيّة التي تتطلّبها بعض الخدمات (كرسوم عيادة الأمّ والطفل، ورسوم الطبيب المهنيّ). ينضاف إلى ذلك أنّ ثمّة خدمات ضروريّة وباهظة لا تشملها رزمة الصحّة الأساسيّة، لذا تقع كلفتها بالكامل على المريض. نتحدّث، على سبيل المثال، عن طبّ الأسنان وعن أدوية وتقنيّات لا تشملها الرزمة الصحّيّة الأساسيّة[23]. معظم الجمهور العربيّ يقطن في المناطق البعيدة عن المركز، ولذا فكلفة السفر إلى المراكز الطبّيّة المهنيّة والمستشفيات –وهي مؤسّسات تقع غالبيّتها في المناطق الحضرية اليهوديّة– باهظة بصورة ملحوظة.

قد يكون السلوك الصحّيّ نتاجًا لحالة السكّان الاجتماعيّة الاقتصاديّة؛ لذا من الواضح أنّه ثمّة حاجة إلى الاستثمار في تشجيع السلوكيّات المعزِّزة للصحّة في صفوف الجمهور بعامّة، والجمهور العربيّ بخاصّة[24].

21 **تقرير وزير الصحّة لشؤون التدخين 2007-2008**، المركز القوميّ للإشراف على الأمراض، 2008.
22 نهاية داوود، "بين الثقافة والوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ: العوامل التي تساهم في غياب المساواة في الصحّة بين اليهود والعرب في إسرائيل"، لدى: عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل** (2)، القدس: معهد فان لير، هكيبوتس هَميئوحاد، 2008، ص 408-385.
23 تخصيص كوادر لخدمات اجتماعيّة، القدس، مركز طاوف للدراسة السياسيّة الاجتماعيّة في إسرائيل، 2007
24 نهاية داوود، "بين الثقافة والوضع الاجتماعيّ – الاقتصاديّ: العوامل التي تساهم في غياب المساواة في الصحّة بين اليهود والعرب في إسرائيل"، لدى: عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل**(2)، القدس: معهد فان لير، هكيبوتس هَميئوحاد، 2008، ص 408-385.

نسب الوفاة في أعمارٍ منتقاة

كما ذكرنا سابقًا، يجسّد معدّل العمر عند الولادة عددَ السنوات التي قد يعيشها الفرد بحسب أنواع نسب الوفاة التجميعيّة الآنيّة.

في المقابل، تعبّر نسبة الوفاة عن نِسَب المتوفّين عندما ترتبط أسباب الوفاة بجودة مرافقة وحماية جهاز الصحّة مع الأخذ بعين الاعتبار للتغييرات في الجهاز الصحّيّ، وفي الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ، وفي مستوى الحياة الذي يسري على الفرد في كلّ مستويات السنّ على امتداد حياته، بحسب سنّ الوفاة. ما زال الجمهور العربيّ فتيًّا مقارَنةً بالجمهور اليهوديّ، فنصف أبنائه هم في الـ 20.1 فما دون (الكتاب السنويّ الإحصائيّ لإسرائيل، 2008)، ونسبة المسنّين لا زالت متدنيّة، ففي العام 2007 كانت نسبة أبناء الخامسة والستين فما فوق في صفوف العرب في إسرائيل 3.4%، مقابل 11.4% في صفوف اليهود. على وجه العموم، يمكن القول إنّ العرب مُعافَوْن أقلّ من اليهود. نسبة الذين يعانون من الأمراض المزمنة (كالسكّريّ، وضغط الدم العالي، وأمراض القلب، والسرطان، والأمراض الوراثيّة) مرتفعة في صفوف العرب مقارَنةً باليهود. علاوة على ذلك، إنّ مستوى الخدمات الصحّيّة في المدن والقرى العربيّة متدنٍ مقارنة بالمدن والقرى اليهوديّة[25].

الرسم 1.5: نسبة الوفاة لكل 100.000 نسمة حسب فئات عمرية منتقاة ومجموعات سكّانيّة

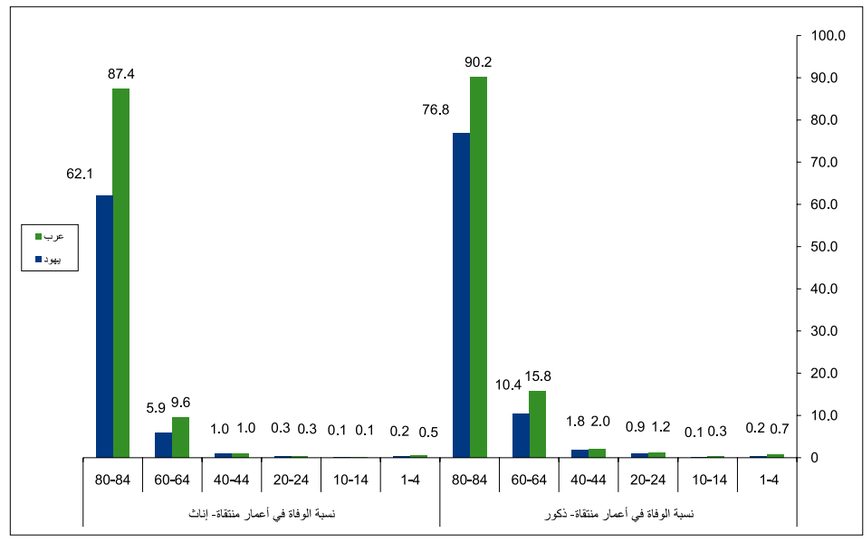

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

في أغلبيّة الفئات العمرية، تفوق نِسَبُ الوفاة في صفوف العرب نِسَبَها في صفوف اليهود. يعرض الرسم نِسَب الوفاة في مجموعات عمريّة منتقاة:

في الفئة العمريّة 4-1، تبلغ نسبة الوفاة في صفوف الذكور العرب 0.7؛ وهي أكثر بـ 3.5 أضعاف من نسبة الوفاة في صفوف الذكور اليهود التي تبلغ 0.2. هذه النزعة تُميّز الإناث في الفئة العُمريّة ذاتها كذلك، لكن بفجوة أقلّ اتّساعًا (0.5 في صفوف الإناث العربيّات، مقابل 0.2 في صفوف الإناث اليهوديّات).

25 عادل منّاع، "التغيير والتواصل في كينونة العرب في إسرائيل- صورة الوضع". لدى: عادل منّاع (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (2)** القدس، معهد فان لير هكيبوتس هَميئوحاد، 2008، ص 37-13.

الفئات العمريّة 64-60 وَ 84-80 تجسّد الفجوات الأكبر بين اليهود والعرب في صفوف الذكور والإناث على حدّ سواء. في صفوف الفئة العمريّة 64-60 بين الذكور اليهود تصل إلى 10.4، مقابل 15.8 لدى العرب. في صفوف الإناث من الفئة العمريّة نفسها، تصل النسبة إلى 5.9 في صفوف اليهوديّات، وَ 9.6 في صفوف العربيّات.

في الفئة العمريّة 84-80، تصل نسبة الوفاة في صفوف اليهود إلى 76.8، مقابل 90.2 في صفوف العرب الذكور. في صفوف الإناث من الفئة العمريّة نفسها، تصل نسبة الوفاة لدى اليهوديّات إلى 60.1، مقابل 87.4 في صفوف العربيّات.

يجدر بالإشارة أنّ نِسَب الوفاة بين الإناث اليهوديّات والعربيّات في الفئات العمريّة 14-10، 24-20، 44-40 متماثلة. بالمقارنة مع معطيات مؤشّر 2007، لم يطرأ تغيّر في معظم الفئات العمريّة، لا بين الإناث ولا بين الذكور. حصل تغيّر معيّن في صفوف فئة 84-80 في صفوف الذكور اليهود والعرب؛ ففي العام 2007، كانت نسبة الوفاة 78.1 (لدى اليهود) وَ 87.2 (لدى العرب). أمّا في العام 2008، فقد كانت النسبة 76.8 وَ 90.2 على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، حصل تغيّر في فئة 84-80 بين الإناث اليهوديّات والعربيّات؛ إذ أشارت معطيات مؤشّر 2007 إلى 66.3 بين اليهوديّات وَ 86.7 بين العربيّات، بينما وصلت معطيات 2008 إلى 62.1 لدى اليهوديّات وَ 87.4 لدى العربيّات.

مدفوعات المشارَكة مقابل الأدوية، وزيارات الأطبّاء، والفحوص في إطار جهاز الصحّة العامّ، كلّ هذه تشمل مركّبًا قد يؤثّر على الحالة الصحّيّة، وبالتالي فهو يعزّز عدم المساواة. ويفيد مركز أدفاه أنّ مجموع معدّل صرف العائلة على الصحّة، كنسبة من مجموع المصروفات للاستهلاك[26]، قد تعاظم بصورة تدريجيّة من 3.8% من مجموع الإنفاق للاستهلاك في العام 1997، إلى 4.8% في العام 2000، وَ 5.1% في العام 2006. ويتحدّث معهد أدفاه عن ارتفاع متواصل في نسبة الأفراد الذين تنازلوا عن شراء أدوية، أو عن الحصول على خدمات صحّيّة أخرى، بسبب أثمانها الباهظة. التنازل في الخُمس الأخير يفوق تنازُلَ سائر السكّان بـ 50%[27]. يمكن الإفتراض بأن الجمهور العربي يتضرر أكثر من هذا الوضع بسبب حالته الإجتماعية – الإقتصادية المتردية نسبياً.

بغية تقليص الفجوات، ثمّة حاجة إلى تخصيص الاستثمارات، وكذلك تحديد سلّم أفضليّات لتدعيم الصحّة لدى الجمهور العربيّ. وبحسب تقارير وزارة الصحّة، تقوم هذه الأخيرةُ في السنتين الأخيرتين بتنظيم عشرات البرامج في البلدات العربيّة بغية تدعيم الصحّة، وبخاصّة لدى الجمهور العربيّ في النقب. لا شكّ أنّ هذه البرامج الجيّدة ستُؤتي ثمارها قريبًا، لكن -على الرغم من ذلك- هذا النشاط غير كاف، ولا يلبّي الحدّ الأدنى المطلوب لجَسْر الفجوات. وتقع مسؤوليّة الصحّة القويمة الخالية من الفجوات على الحكومة ورئيسها. معالجة جانب واحد (هو السلوك الصحّيّ) غير كافية مطلقًا، وثمّة حاجة إلى معالجة شاملة تضمّ البعدين الإضافيّين: مستوى انتشار الأمراض، ومُتاحيّة الخدمات الطبّيّة.

في العام 2006، أصدر المركز القوميّ للإشراف على الأمراض كرّاسة حول الحالة الصحّيّة للجمهور العربيّ في إسرائيل[28]. تتضمّن تفاصيلَ الأمراض والوَفَيَات في مواضيع مختلفة. يدّعي المركز أنّه بغية تقليص الفجوات بين السكّان ثمّة ضرورة لاتّخاذ جملة من الإجراءات، من بينها العمل على وضع برنامج رسميّ شامل ومتعدّد المنظومات، تشارك فيه جميع الأطراف ذات الصلة، ويستند إلى المبادئ التالية:

1. يتطرّق برنامج التدخّل إلى مميّزات تفشّي الأمراض وإلى عوامل الخطر المركزيّة، وتجري ملاءَمته للاحتياجات والثقافة وأسلوب العيش في المجتمع العربيّ.
2. على كلّ برنامج تدخّل لمنهج حياة صحّيّ أن يبدأ في مرحلة الطفولة، وأن يشكّل جزءًا من الأنشطة المدرسيّة.

26 مجموع الإنفاق الشهريّ المعدّل على سلّة استهلاك أساسيّة تشمل المواد الغذائيّة والملبوسات والأحذية وغير ذلك، كما حُدّد في دائرة الإحصاء المركزيّة.

27 باربرا سڤيرسكي، **مدفوعات المشاركة مقابل خدمات الصحّة: يوافقون لكنّهم لا يفعلون**، تل أبيب معهد أدفاه، 2008.

28 http://www.health.gov.il

3. ثمّة ضرورة لمناقشة مسألة التمييز المصحّح في كلّ ما يتعلّق برصد الموارد، وتغيير معادلة "ضريبة الرأس"[29]، ربّما على أساس الحالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة أو على أساس الفجوات في مؤشّرات الجودة أو المكافأة مقابل الجودة.
4. ثمّة تأثير بالغ لمواقف وسلوك الأطبّاء الذين يعملون في المدن والقرى على المجتمع، لذا يجب تعزيز القيادة الطبّيّة بغية تعزيز صحّة الجمهور.

29تلك معادلة تقوم بحسبها مؤسّسة التأمين الوطنيّ بتوزيع الأموال التي تجبيها من رسوم التأمين الصحّيّ بين صناديق المرضى المختلفة. تعتمد هذه المعادلة –في أساس ما تعتمد– على جنس المؤمّن وسِنّه.

الفصل الثاني
مؤشّر الإسكان

ضائقة الإسكان في صفوف الجمهور العربيّ آخذة بالتدهور عامًا بعد عام. ترتبط هذه الضائقة ارتباطًا مباشرًا بمسألتين مركزيّتين؛ أولاهما مسألة الأراضي التي تشمل ثلاثة مركّبات أساسيّة وهي: تحرير الأراضي، والتخطيط والبناء. المسألة الثانية مقترنة بسلّم أفضليّات الحكومة في كلّ ما يتعلّق بالاستثمار في البنى التحتيّة الأساسيّة التي تدعم التطوير الفيزيائيّ العصريّ، كبنى المياه والصرف الصحّيّ وشبكات الطرق للمواصلات بعامّة وللمواصلات العامّة بخاصّة.

في شهر حزيران عام 2009، نشرت دائرة أراضي إسرائيل نتائج أوّليّة لبحث أُجرتْه بعنوان "تحليل عرض وحدات سكنيّة في "تاما" 35". يعالج هذا البحث[30] عرض الوحدات السكنيّة مقابل الطلب الفعليّ. قسّمت "تاما" (الخريطة الهيكليّة القطُريّة) مساحة الدولة إلى 35 نسيجًا تخطيطيًّا. وقام البحث بفحص الحالة التخطيطيّة في كلّ نسيج ونسيج. وفحص درجة توفيره للطلبات المتوقّعة للوحدات السكنيّة بحسب الزيادة السكّانيّة حتّى العام 2030. برز في بعض المناطق نقصٌ فعليّ في العرض التخطيطيّ، وبرز بخاصّة نسيج شفاعمرو الذي تنقصه 7,000 وحدة سكنيّة، ونسيج سخنين الذي تنقصه 1,500 وحدة سكنيّة، ونسيج أمّ الفحم الذي تنقصه 4,500 وحدة سكنيّة.

قيمة مؤشّر الإسكان 2008: 0.2820

ارتفعت قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2008 بـ 4.2%، إذ وصل في العام 2007 إلى 0.2706، وإلى 0.2820 في العام 2008 (الأدنى من بين المؤشّرات الخمسة في العام 2008).
مَرَدّ ارتفاع مؤشّر الإسكان إلى التراجع الحادّ في سعر الشقّة المملوكة (وهي –بعامّة– أغلى الممتلكات التي تملكها العائلة) في صفوف الجمهور العربيّ. لدى الجمهور العربيّ، حصل تراجع بنحو 6.0% في هذا المعطى، بينما تراجع المعطى نفسه لدى الجمهور اليهوديّ بـ 1.8% فقط. ثمّة عامل مركزيّ آخر لارتفاع المؤشّر في الفترة بين 2007 وَ 2008، يتمثّل في غياب بدايات بناء بمبادرة عامّة في صفوف الجمهور العربيّ، مقابل ارتفاع حادّ في هذا الأمر في صفوف الجمهور اليهوديّ. شكّلَت بدايات البناء بمبادرة عامّة (حكوميّة) في صفوف الجمهور اليهوديّ نحو 21.9% من مجموع بدايات البناء هناك، مقابل 1.6% في صفوف الجمهور العربيّ.

ثمّة عاملان اثنان حالاَ دون ارتفاع مؤشّر الإسكان أكثر ممّا هو عليه؛ أوّلهما الارتفاع في معدّل مدفوعات الأرنونا لدى الجمهور العربيّ. وتراجع هذا المعدّل في صفوف الجمهور اليهوديّ. العامل الثاني هو نسَب امتلاك الشقق، إذ تسكن نحو 92.6% من العائلات العربيّة في بيوت بمِلْكيّتها، مقابل 69.0% من العائلات اليهوديّة. نسبة المِلْكيّة العالية في صفوف العرب مَرَدُّها إلى أنّ البناء يجري على أراضٍ خاصّة، وهي موردٌ آخذ بالنفاد.

30 http://www.mmi.gov.il/static/start.asp

يشكّل الجمهور العربيّ 20% من سكّان الدولة. لكن مناطق نفوذ السلطات العربيّة لا تغطّي أكثر من 2.5% من مساحة الدولة. أضف إلى ذلك أنّ 3.5% فقط من أراضي الدولة تقع ضمن ملْكيّة مواطنين عرب. ومنذ قيام الدولة لم تُمكّن الدولة من إقامة بلدة عربيّة جديدة واحدة. في النقب هنالك 46 بلدة عربيّة غير معترف بها[31]، ويقدّر عدد المَواطنين العرب الذين يسكنون فيها ما بين 63,000 نسمة (الرقم الذي تبنّته لجنة چولدبيرج بحسب معطيات وزارة الداخليّة)، وَ 85,000 نسمة (تقديرات خبراء أفادوا بشهادتهم أمام اللجنة). يضاف إلى هذه 11 بلدة في لواءَيْ حيفا والشمال. زد على ذلك الحظر المفروض على شراء أو استئجار الجمهور العربيّ لأراضٍ في نحو 80% من مساحة الدولة[32]: غالبيّة الأراضي الريفيّة في إسرائيل (نحو 80% من أراضي الدولة) تقع تحت سيطرة مجالس إقليميّة لكيبوتسات أو موشافيم. وعلى الرغم من قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا (ملفّ العليا 95/6698 قعدان ضدّ بلدة كتسير)، ما زال في الإمكان إقصاء العرب عن أراضي الدولة على نحو قانونيّ في جميع مناطق الدولة. ينبغي أن نذكّر أنّ قرار المحكمة العليا المتعلّق بعائلة قعدان لم يتطرّق إلاّ إلى فرض مبدأ المساواة المتعلّق بحقوق السكن للمواطنين كأفراد. ولم يتطرّق إلى مسألة حاسمة هي تخصيص أراضٍ للمجتمعات المحلّيّة العربيّة على أساس جماعيّ.

ضائقة السكن لدى المواطنين العرب تتجسد في مَناحٍ عدّة وهي:

أ. مستوى التطوير في محيط منطقة السكن. في جميع المدن والقرى العربيّة، لا زال غير مستجيب للمعايير المتعارَف عليها في دولة إسرائيل. ثمّة نقص في المساحات والمباني العامّة. وكذلك إنّ مستوى البنى التحتيّة والصيانة شديدُ التدنّي.

ب. يستغرق بناء المسكن في المجتمع العربيّ وقتًا طويلاً نسبيًّا (تتعلّق المدّة بمقدرة صاحب البيت الماديّة). وينتج عن ذلك أنّ الكثير من العائلات تسكن في بنايات لم يُستكمل بناؤها بعد، ولذا فهي عرضة للمخاطر في مجال الأمان.

ج. الكثير من المساكن العربيّة بُنِيَتْ دون ترخيص، ولذا فهي واقعة تحت خطر أوامر الهدم والغرامات الباهظة والتسجيلات الجنائيّة. يسري هذا الوضع في منطقة النقب، وداخل المدن المختلطة، وفي البلدات العربيّة المختلفة. البناء غير المرخّص هو نتاج مباشر للخَنْق التخطيطيّ الذي تمارسه الحكومة في البلدات العربيّة. في العام 2000، اعترفت الحكومة بأنّه -بغية جَسْر فجوات الماضي، من ناحية، وتلبية الطلب الطبيعيّ، من الناحية الأخرى- يحتاج المواطنون العرب إلى نحو 10,000 وحدة سكنيّة في كلّ عام لمدّة 4 سنوات. على الرغم من ذلك، فضّلت الحكومة تجاهُلَ احتياجات المواطنين العرب الأساسيّة، وقامت منذ العام 2000 بتسويق نحو 950 شقّة فقط. بالإضافة إلى ذلك، تفاقمت ضائقة السكن لدى هذا الجمهور نتيجة غياب البناء العامّ بمبادرة ودعم الحكومة؛ وبدون هذا البناء ليس في الإمكان تلبية جزء من الطلب للشقق السكنيّة في صفوف المواطنين العرب.

د. الكثير من المواطنين العرب الذين يحاولون شراء شقق في أحياء داخل مدن يهوديّة أو مختلطة يواجهون، في الكثير من الأحيان، معارضة على خلفيّة عنصريّة.

هـ. العديد من القرى العربيّة البدويّة في النقب ما زالت تندرج تحت تعريف "القرى غير المعترف بها"، بكلّ ما يحمله الأمر من استحقاق، من حيث شروط المسكن ومنظومة الخدمات والبنى التحتيّة.

و. بعض الأحياء العربيّة في المدن المختلطة ما زالت تعاني عدم الاعتراف بها، لذا يُحظر على أصحاب البيوت بالمفتاحيّة توسيعُ بيوتهم أو ترميمها.

ز. مناطق نفوذ السلطات المحلّيّة العربيّة مقلّصة جدًّا، ولا تستجيب سلطات الدولة لطلبات توسيعها في المواقع الضروريّة لتخطيط وتوسيع مناطق السكن.

ح. على مرّ السنين، صودرت أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت بملْكيّة السكّان العرب. لذا، تقلّصت مساحات الأراضي التي يملكونها، وتلا ذلك تقلّصٌ في توافر المساكن، وحصل تعقيد في موضوع ملكيّة الأراضي. هذا التعقيد خلق صعوبات في استصدار رخص البناء.

ط. على الرغم من أنّ الجمهور العربيّ قد تضاعف 7 مرّات منذ قيام الدولة،لم تُبْنَ بلدات جماهيريّة عربيّة، ولم

31 لجنة چولدبيرج: في تاريخ 23.12.2007 عيّن وزير البناء والإسكان لجنة يتلخّص دَوْرها في تقديم التوصيات للحكومة حول تسوية السكن البدويّ في النقب، بما في ذلك بلورة اقتراحات لتعديلات في القوانين. ترأّس هذه اللجنة أحدُ قضاة المحكمة العليا المتقاعدين، هو القاضي إليعيزر چولدبيرج. نشرت اللجنة توصياتها في 11.12.2008.

32 أورين يفتاحئيل، **أراضٍ، تخطيط وغياب المساواة: تقسيم الحيّز بين اليهود والعرب في إسرائيل**، مركز أدفاه، تشرين الثاني 2000.

تُبْنَ أيّة مدينة عربيّة، على الرغم من الوعود التي يطلقها بعض الوزراء من حين إلى آخر. لم تُبْنَ منذ قيام الدولة بلدات جماهيرية عربيّة، ولم تُقَم مدينة عربيّة (ما عدا البلدات الثابتة للبدو في النقب). كلّ هذا بينما جرى بناء 700 بلدة يهوديّة منذ قيام الدولة.

ي. لم يطرأ تحسين على إشراك الجمهور العربيّ وتمثيله في مؤسّسات التخطيط. هذا التغيير ضروريّ من أجل تعزيز تأثير الجمهور العربيّ، وعرض احتياجاته بصورة واضحة أمام الأجسام المهنيّة، على نحو يجري معه تعزيز اهتمام مؤسّسات التخطيط بمسار عرض المساكن الشائع في البلدات العربيّة -البناءً الذاتيّ، وهو الأسلوب الأكثر حضورًا (وشبه الوحيد) لتوفير عرض المساكن الذي يلبّي الطلب المتزايد.

يجسّد مؤشّر الإسكان الضائقةَ القائمةَ تجسيدًا جزئيًّا فقط، وذلك لعدم توافر المعطيات السنويّة؛ فتلك لو توافرت، لكانت قد أعانتنا في طرح توصيف أكثر شموليّة للوضع. عدد المتغيّرات المتوافر لدينا قليل جدًّا، ولذا فتأثير كلّ واحد منها مرتفع نسبيًّا.

في الرسم 2.1، قارنّا قيَمَ المؤشّر في العامين 2007 وَ2008. قيمة مؤشّر الإسكان للعام 2008 تشير إلى ارتفاع؛ أي إنّ الفجوة بين اليهود والعرب ازدادت بنحو 4.2% لصالح اليهود. تنبع هذه الزيادة من توسيع الفجوة في المتغيّرات التالية: الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا، قيمة الشقّة المتملَكة، ونسبة الشقق بمبادرة عامّة من مجموع بدايات البناء في البلدات التي يصل تعداد سكّانها إلى 10,000 نسمة فما فوق. يعكس المتغيّر الأخير بصورة دقيقة تعامُلَ الحكومة مع احتياجات الجمهور العربيّ، ودرجةَ تداخل السياسة العامّة في مجال البناء لغرض السكن.

الرسم 2.1: قيمة مؤشّر الإسكان 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007

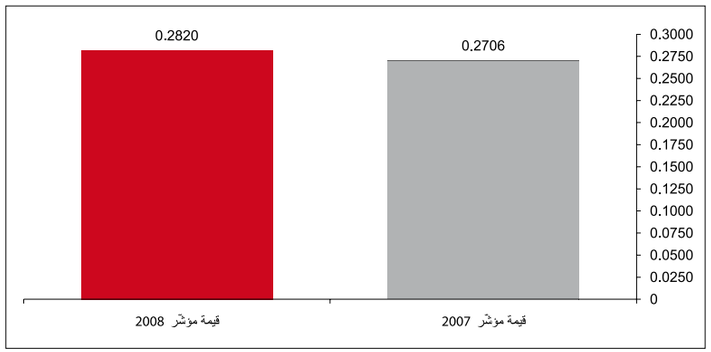

دلائل ومتغيّرات

بغية فحص مستوى المساواة في مجال الإسكان، نُفّذ فحص مقارن لـ 3 دلائل وَ7 متغيّرات تظهر في الجدول التالي:

دلائل	متغيّرات
وفرة المسكن	1. نسبة ملْكيّة الشقّة
	2. قيمة الشقّة المملوكة
	3. نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10,000 مواطن فما فوق.
رفاهية السكن	4. عدد الغرف في الشقّة
	5. معدّل الأنفس في الشقّة
جودة السكن	6. معدّل الإنفاق الشهريّ على الإسكان
	7. معدّل الإنفاق الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

توصيف المتغيّرات

وفرة المسكن: نسبة القاطنين في شقّة مملوكة

يُظهر الرسم 2.2 أنّ نسبة القاطنين في شقّة مملوكة في صفوف العرب تصل إلى 92.6% من مجموع الأُسَر العربيّة. أمّا نسبة القاطنين في شقّة مملوكة في صفوف اليهود فهي أقلّ من ذلك، إذ تبلغ 69.7%. نسبة القاطنين في شقّة مملوكة لا تعكس بالضرورة نسبةَ امتلاك شقّة، إذ إنّ هنالك أُسَرًا تملك كلّ منها شقّة لكنّها تسكن في شقّة ليست بملكيّتها. وحسب نتائج الاستطلاع الاجتماعيّ الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزيّة، في العام 2007، إنّ 14.3% من الأُسَر التي تسكن في شقّة لا تمتلكها تملك شقّة أخرى. ويشكّل هؤلاء نحو 4.3% من مجموع الأُسَر (اليهوديّة والأخرى). في صفوف العرب الذين لا يسكنون في شقّة يملكونها، هنالك 4.3% من أصحاب الشقق، أي نحو 0.5% من مجموع الأُسَر العربيّة. لذا، حتّى حين تؤخذ في الحسبان الأُسَر التي لديها شقّة لكنّها تسكن في شقّة لا تمتلكها، تبقى هنالك فجوة واسعة – نحو 20 نقطة مئوية– لصالح الأُسَر العربيّة في كلّ ما يتعلّق بنِسَب امتلاك الشقق.

الرسم 2.2 : نسبة القاطنين في شقّة مملوكة، حسب المجموعة السكّانيّة

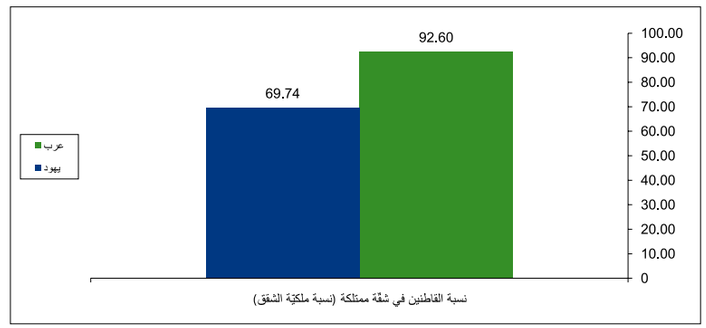

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

قيمة الشقّة المتملَكة

تُعتبر الشقّة المتملَكة أكبرَ استثمار للأسرة، وأغلى ممتلكاتها، حسب معطيات المؤشّر. تقلّ قيمة الشقّة المتملَكة في المدن والقرى العربيّة عن قيمة نظيرتها في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة (656.8 ألف شيكل، مقابل 783.8 ألف شيكل –على التوالي). خلال السنوات الأخيرة، تشهد هذه الفجوة تراجعًا ملحوظًا، وذلك بسبب الارتفاع السريع في أثمان الشقق المتملَكة في البلدات العربيّة (راجعوا الرسم 2.3.1). ويعود السبب الرئيس لارتفاع أثمان الشقّة في البلدات العربيّة إلى ارتفاع سعر الأرض، وهذا الارتفاع بدوره ينبع من التناقص في مساحات الأراضي المتوافرة للبناء (على الرغم من أنّها كانت مقلّة منذ البداية نتيجة مصادرة الأراضي، والمساحات المُعَدّة للبناء كانت قليلة، ولم يكن في الإمكان توسيع مناطق نفوذ السلطات العربيّة أو تغيير غايات الأراضي لغرض المسكن). ومن الزيادة الطبيعيّة (نحو 3% سنويًا) للسكّان، الذين يواصلون –بغالبيّتهم العظمى– السكنَ في بلداتهم.

الرسم 2.3 : قيمة الشقّة المتملَكة حسب المجموعة السكّانيّة (بآلاف الشواقل)

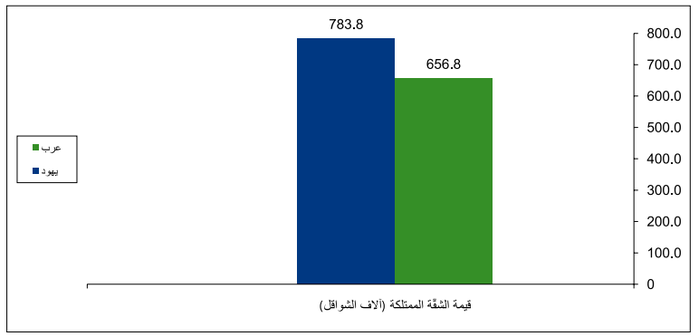

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

الرسم 2.3.1: قيمة الشقّة المتملَكة في البلدات اليهوديّة والبلدات العربيّة بين العامين 2006–2000 (بآلاف الشواقل)

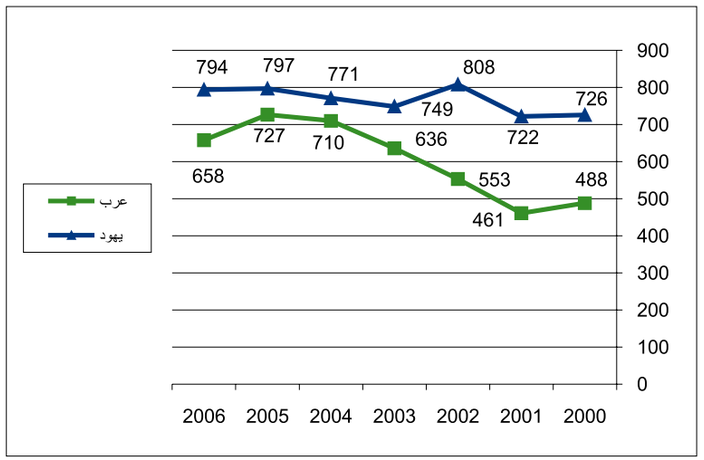

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

نسبة الشقق السكنيّة المشيّدة بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء لغرض السكن في البلدات التي يقطنها 10.000 مواطن فما فوق

يُمكن للتدخّل الحكوميّ الإسكانيّ أن يتأتّى في مجالَي الطلب (بواسطة المساعدة في نفقات التطوير، وسياسة الدعم في قروض الإسكان) والعرض. أمّا في مجال العرض، فيتأتّى ذلك في مشاركة وزارة الإسكان من خلال المبادرة إلى مشاريع سكنيّة جديدة، مرورًا بتسويق الأراضي، وصولاً إلى إنشاء البنى التحتيّة والمباني العامّة أو المساعدة في ذلك. حتّى السنوات الأخيرة، كانت المبادرات الحكوميّة للبناء في المدن والقرى العربيّة شبه معدومة، باستثناء بعض الحالات النادرة. تَولّدَ هذا الوضع بغالبيّته نتيجة مفاهيم ومواقف السلطة تجاه البلدات العربيّة وغايات تطويرها.

يُعتبر البناء من خلال المبادرات الحكوميّة أحدَ السبل المركزيّة لزيادة عروض السكن في البلدات العربيّة، وزيادة سعة القسائم لغرض البناء. تخلق ضائقةُ الأراضي والطلبُ المتزايد للإسكان حاجةً ماسّةً إلى هذا النوع من التدخّل، الذي تجب ملاءَمتُه للمميّزات الخاصّة لمستهلكي الإسكان. يعرض الرسم 2.4 نسبة الشقق التي

شُيّدت بمبادرة حكوميّة من مجموع بدايات البناء للسكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكّانها 10,000 مواطن فما فوق. 21.9% (مقابل 24.2% في مؤشّر العام 2007) من حالات الشروع في بناء المساكن في المدن اليهوديّة والمدن المختلطة، كانت بمبادرة حكوميّة، مقابل 1.6% (3.3% في مؤشّر 2007) من مجموع حالات الشروع في البناء في المدن والقرى العربيّة (راجعوا الرسم 2.4).

يمكن للسياسة العامّة أن تساهم في تدعيم بناء المساكن والتطوير في البلدات العربيّة، وذلك من خلال ما يلي:

أ. إشراك ممثّلي الجمهور العربيّ في تخطيط برنامج شامل لحلّ ضائقة المسكن والأراضي في الحيّز التخطيطيّ للسكّان العرب. من المفترض بهذا التخطيط أن يستجيب لثلاثة معايير أساسيّة: (1) تسريع عمليّات التفويض لتخطيط وتطوير الأراضي للبناء المُعَدّ للسكن؛ (2) رصد ميزانيّات محدّدة لبرنامج معرّف سلفًا من حيث الوقت وحجم الميزانيّة؛ (3) تحديد وبناء معايير ملائمة وذات حساسيّة ثقافيّة لتمويل امتلاك واستئجار شقق في مخطّط كهذا. التخطيط المقترَح يشمل حلاً كاملاً وعادلاً لشقق شُيّدت دون ترخيص.

ب. تحديد إطار متميّز بكفالة الدولة (على غرار المساعدة التي حُدّدت لـ "القادمين الجدد" من الاتّحاد السوفييتيّ السابق في مطلع التسعينيّات)، تقوم الدولة بمنح دعم لمقتني شققٍ محتمَلين بواسطة تقديم مساعدة في كلفة التطوير وقروض الإسكان. ويمكن للأمر أن ينسحب على أسلوب "ابْنِ بيتَك بنفسك"، وعلى أسلوب البناء التعهّديّ ("المُقاوَلة")؛ أو أن تقوم -عوضًا عن ذلك- بضمّ البلدات العربيّة التي تقع في العناقيد 4-1 (بحسب التدريج الاجتماعيّ الاقتصاديّ لدائرة الإحصاء المركزيّة) لبرامج مساعَدة حكوميّة خاصّة.

ج. تطوير المباني العامّة والبنى التحتيّة ذات الجودة العالية في الأحياء السكنيّة الجديدة التي يجري تخطيطها على أراضٍ تملكها الدولة.

د. تنظيم وتوجيه أسعار الأراضي لغرض عرض شقق بأسعار معقولة، وذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الأرض، وزيادة عرض الأراضي المُعَدّة للسكن.

هـ. زيادة عدد الشقق التي يُسمح ببنائها على الدونم الواحد والمواءَمة حضاريًّا للجمهور العربيّ من خلال مراعاة العوائق القائمة (نحو: النقص في المساحات العامّة؛ وضع البناء القائم؛ طابع البلدات)، واستكمال البنى التحتيّة والبنايات العامّة، وتحسين أوضاعها، وذلك من خلال ملاءَمة معايير دعم التحديث البلديّ لواقع المدن والقرى العربيّة.

و. تشجيع إنشاء المساكن العامّة للمحتاجين، ولا سيّما في المدن.

ز. اعتراف حكوميّ بالبلدات العربيّة غير المعترف بها في النقب حسب معايير متساوية وعادلة. بالإضافة إلى ذلك، تنبغي المصادقة على إقامة بلدات جماهيريّة عربيّة.

ح. إنشاء آليّات وأدوات تُتيح الاعتراف بالأحياء في المدن المختلطة وتوسيع وترميم البيوت التي بالمفتاحيّة، واقتناء البيوت من قبل القاطنين فيها بأسعار متدنّية.

ط. إلغاء قوانين المصادرة وجميع الإجراءات التي تُميّز ضدّ العرب في مسائل الأرض؛ توسيع مناطق نفوذ البلدات العربيّة، وضمّ أراضٍ عامّة إليها بغية تخصيصها لبناء أحياء سكن جديدة؛ والقيام بتخطيط يراعي احتياجات السكّان.

ي. منح تمثيل لائق لمهنيّين من بين صفوف الجمهور العربيّ في وظائف مركزيّة في وزارة الإسكان، ودائرة أراضي إسرائيل، ولجان البناء والتخطيط المحلّيّة واللوائيّة، ولا سيّما لجنة التخطيط والبناء القطريّة.

الرسم 2.4: نسبة الشقق التي تُبنى بمبادرة حكوميّة من مجموع حالات الشروع في إنشاء المساكن في المدن والقرى التي يسكنها 10,000 مواطن فما فوق

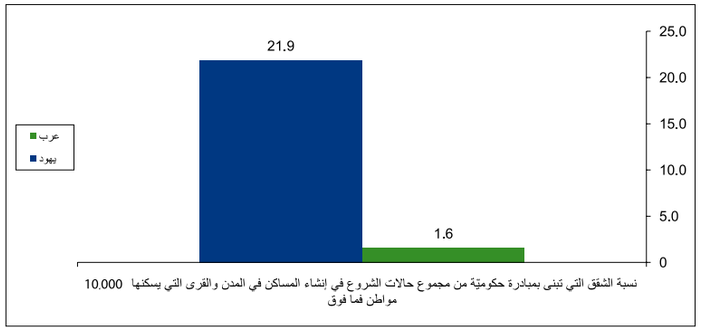

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، البناء في إسرائيل، 2007

رفاهية السكن: مساحة الشقّة، وعدد الغرف في الشقّة، وكثافة السكن

تُقاس رفاهية السكن في مؤشّر المساواة بواسطة متغيّرين اثنين: مساحة الشقّة، وكثافة السكن. يمكن قياس هذين المتغيّرين بوحدات المساحة (المتر المربّع) أو بعدد الغرف. وبسبب النقص في المعطيات، قمنا بقياس حجم الشقّة بواسطة عدد الغرف فيها، وكثافة السكن بواسطة عدد الأنفس في الغرفة. قامت دائرة الإحصاء المركزيّة في السنة المنصرمة بنشر معطيات حول مساحات المساكن، وعدد الوحدات السكنيّة التي أُلزمت بمدفوعات الأرنونا، وذلك بالاستناد إلى ما نُشر في ملفّات إدارة حسابات السلطات المحلّيّة. بالاعتماد على هذه المعطيات، تَمكنّا من تقدير معدّل مساحة الشقّة السكنيّة في المدن والقرى اليهوديّة والمختلطة، وفي المدن والقرى العربيّة. لم يشمل مؤشّر المساواة معطيات حول مساحة السكن، بَيْدَ أنّنا استعنّا بها بغية عَقْد المقارنة، وبغية الحصول على صورة أدقّ حول معدّل مساحة وحدة السكن، والعوامل التي تؤثّر على كثافة السكن فيها.

مساحة الشقّة: عدد الغرف في الشقّة

معدّل عدد الغرف، في الشقّة السكنيّة في صفوف الأُسَر العربيّة، يكاد يساوي معدّل نظيرتها في صفوف الأُسَر اليهوديّة (راجعوا الرسم 2.5)، لكن المقارنة بين الأُسَر العربيّة واليهوديّة في معدّل المساحة للوحدة السكنيّة تُبيّنُ أنّ مساحة الشقّة في البلدات العربيّة المدينيّة (البلدات التي يصل تعداد سكّانها إلى 2,000 نسمة فما فوق) أكبر من مساحة نظيرتها في البلدات اليهوديّة الموازية، وتصل إلى 119 مترًا مربّعًا، مقابل 92 مترًا مربّعًا (معدّل مساحة الشقّة) في البلدات اليهوديّة وتلك المختلطة[33]. تجدر الإشارة هنا أنّه على الرغم من كون معدّل مساحة الشقّة أكبر، يكاد عدد الغرف يكون متساويًا لدى الفئتين. يستعرض الرسم 2.5.1 توزيعة الأُسَر (اليهوديّة والعربيّة) حسب عدد غرف الشقّة الواحدة. ويتبيّن من الرسم أنّ معظم الأُسَر (65% من الأسر اليهوديّة، وَ 76% من الأُسَر العربيّة) تسكن في شقق ذات ثلاث غرف سكنيّة أو أربع. تنعكس الفجوة الأساسيّة بين اليهود والعرب في نسبة الأُسَر التي تسكن في شقّة مكوّنة من 4.5 غرف فما فوق (22.3% لدى اليهود، مقابل 9.7% لدى العرب).

33 قُدّر معدّل مساحة الشقّة بعمليّة قسمة لمساحة الشقق السكنيّة على عدد الوحدات السكنيّة حسب تقارير السلطات المحلّيّة حول استحقاقات الأرنونا البيتيّة بالمتر المربّع، وحسب عدد الوحدات السكنيّة في نشرة "سلطات محلّيّة 2006" التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزيّة. يُنشر هذا المعطى بتأخير يبلغ نحو عام ونصف العام.

الرسم 2.5: معدّل عدد الغرف في الشقّة السكنيّة ومعدّل عدد الأنفس للغرفة الواحدة حسب المجموعة السكّانيّة

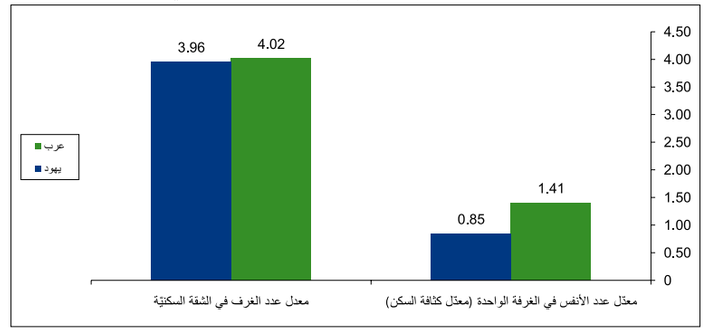

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

الرسم 2.5.1: توزيعة الأُسَر حسب عدد الغرف في الشقّة، وحسب المجموعة السكّانيّة، 2007 (بالنسب المئويّة)

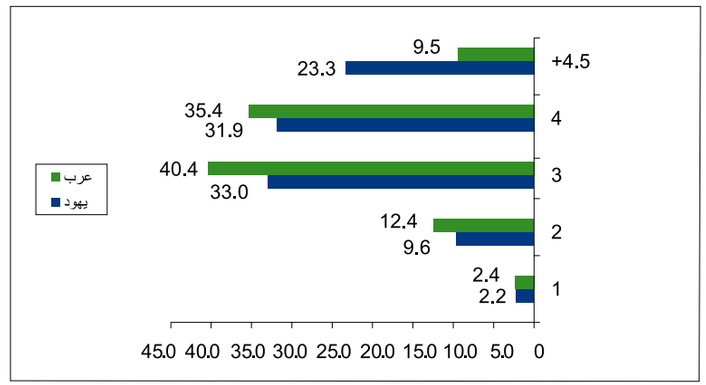

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

معدّل عدد الأنفس في الغرفة الواحدة

يُمكن قياس كثافة السكن بطريقتين: الأولى بوحدة المساحة، أي بالمتر المربّع للنسمة؛ والثانية بعدد الأنفس في الغرفة الواحدة. المعطيات المتوافرة لدينا تُمكّننا من قياس كثافة السكن بالطريقة الثانية (عدد الأنفس للغرفة الواحدة). كثافة السكن في صفوف الأُسَر العربيّة أعلى من نظيرتها اليهوديّة. وتبلغ 1.41 نسمة للغرفة، مقابل 0.85 في صفوف الأُسَر اليهوديّة (راجعوا الرسم 2.5). تجدر الإشارة هنا أنّ كثافة السكن لدى العرب تتميّز بعدم التجانس، وهو ما ينعكس في نِسَب كثافة عالية على نحو خاصّ لدى سكّان القدس العرب.

كثافة السكن لدى العرب هي كذلك أعلى إن قيست باعتماد مصطلحات وحدة المساحة للنسمة. ويتبيّن من نشرة "سلطات محلّيّة 2006" التي أصدرتها دائرة الإحصاء المركزيّة أنّ معدّل المساحة للنسمة في البلدات العربيّة يبلغ 20 مترًا مربّعًا، مقابل 30 مترًا مربّعًا في البلدات اليهوديّة والمختلطة. بالإضافة على ذلك، بصرف النظر عن مساحة الشقّة، يتّضح أنّ معدّل الأنفس للغرفة أعلى في صفوف السكّان العرب بـ 30% من المعدّل في صفوف السكّان اليهود. بطبيعة الحال، تتأثّر كثافة الإسكان بمساحة وحدة السكن. لكن ما تَبيّنَ هو أنّ الكثافة أعلى في البيوت العربيّة حتّى بصرف النظر عن مساحة البيت (راجعوا الرسم 2.5.2). بعبارة أخرى، تَبيّنَ أنّ كثافة السكن في صفوف الأُسَر العربيّة هي الأعلى في جميع مساحات المنازل المعطاة.

الرسم 2.5.2: معدّل الأنفس للغرفة حسب مساحة المنزل، والمجموعة السكّانيّة، 2007

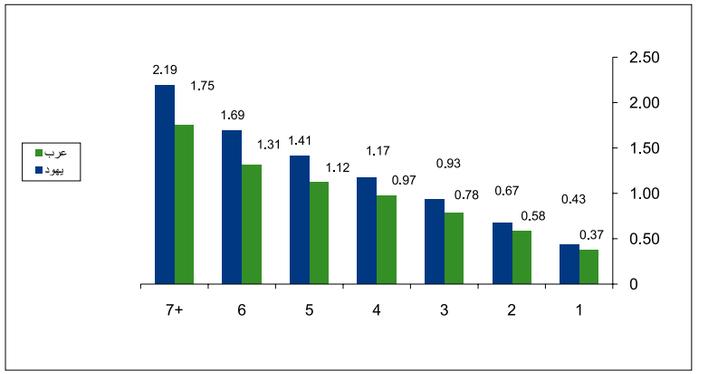

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

الرسم 2.5.3: توزيعة الأُسَر مع أولاد حسب كثافة السكن والمجموعة السكّانيّة، 2007

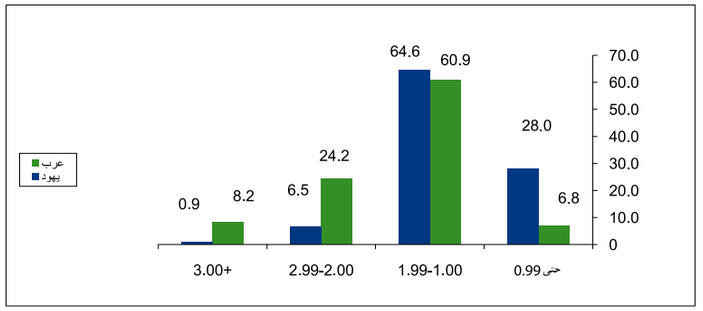

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

يعرض الرسم البيانيّ 2.5.3 توزيعة الأُسَر التي تشمل أولادًا حتّى سنّ السابعة عشرة حسب كثافة السكن. 64.64% من الأُسَر اليهوديّة التي تشمل أولادًا، وَ 60.9% من الأُسَر العربيّة (التي تشمل هي كذلك أولادًا) تسكن في حالة من الكثافة تبلغ نسمة إلى نسمتين اثنتين في الغرفة الواحدة. معظم هذه الفجوة يتجلّى في قيم الكثافة الأكثر تدنّيًا، والأكثر ارتفاعًا. فبينما تعيش 28.0% من الأُسَر اليهوديّة في كثافة تصل إلى أقلّ من نسمة واحدة للغرفة (مقابل 6.8% من الأُسَر العربيّة)، تعيش 32.4% من الأُسَر العربيّة (التي تشمل أولادًا) بكثافة تصل إلى أكثر من نسمتين اثنتين للغرفة الواحدة، مقابل 7.4% من الأُسَر اليهوديّة.

جودة السكن:

معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على المسكن

جرى احتساب الإنفاق على خدمات المسكن، من قبل دائرة الإحصاء المركزيّة، بواسطة إقامة أجر شقّة سكنيّة بديل في شقق متساوية في المساحة في بلدة معيّنة أو منطقة معيّنة. يشكّل هذا المتغيّر دليلاً على جودة المسكن وعلى مستوى صيانته. وكلّما كان معدّل الإنفاق على المسكن أعلى، زاد احتمالُ أن تكون جودة السكن هي كذلك مرتفعة. معدّل الإنفاق الشهريّ على خدمات المسكن في البلدات العربيّة متدنّ نسبيًّا، ويشكّل نحو 61.7% من مجموع الإنفاق على خدمات المسكن في البلدات اليهوديّة وتلك المختلطة (راجعوا الرسم 2.6).

معدّل إنفاق الأسرة الشهريّ على مدفوعات الأرنونا

كلّما ارتفع معدّل مدفوعات الأرنونا للسكن للأسرة الواحدة، ازدادت قدرة السلطة المحلّيّة على توفير خدمات أجْوَد للسكّان. ويتعلّق مبلغ مدفوعات الأرنونا بسعر الجباية للمتر المربّع، وبنسَب الجباية الفعليّة. هذا المعطى، الذي تنشره دائرة الإحصاء المركزيّة، يصف المبلغ المطلوب لتسديد الأرنونا كما أرسلته السلطة المحلّيّة. لا يتساوى المبلغ المطلوب بالضرورة مع المبلغ الذي يُجبَى فعليًّا.

يبلغ معدّل مدفوعات الأرنونا للسكن في صفوف العرب نحو 200 شيكل شهريًّا، ويشكّل هذا المبلغ 74.7% من معدّل مدفوعات الأرنونا في البلدات اليهوديّة والمختلطة، الذي يبلغ 267 شيكلاً شهريًّا (راجِعوا الرسم 2.6).

يجدر بالإشارة، في هذا الصدد، أنّ مسألة مدفوعات الأرنونا للسكن في السلطات المحلّيّة العربيّة وتحديدها كجزء أساسيّ من الميزانية العاديّة يحمل الكثير من التعقيد، وذلك للأسباب التالية:

1. غياب المناطق الصناعيّة ومناطق التشغيل في الحيّز التخطيطيّ التابع للجمهور العربيّ. نشير هنا إلى أنّ مناطق كهذه هي المصدر الأساسي لمدفوعات الأرنونا. في البلدات اليهوديّة، يموّل 65% (بالمعدّل) من جباية الأرنونا بواسطة مدفوعات الأرنونا عن المناطق الصناعيّة والتشغيليّة، ويموّل 20% بواسطة مدفوعات الأرنونا من المساكن. الوضع في البلدات العربيّة معاكس تمامًا: مصدر نحو 20% (بالمعدّل) من الأرنونا هو من مدفوعات المناطق الصناعيّة والتشغيليّة، وَ 80% من الأرنونا المستحقّة على المباني السكنيّة.
2. قُلّصت منح الموازنة[34] بأكثر من 50% في السنوات الخمس الأخيرة، دون تقديم حلّ بديل أو حلّ متدرّج بديل للضائقة الماليّة المتوقّعة.
3. يُشترط تقديم منحة الموازَنة بنسبة جباية الأرنونا. وهنا يجدر أن نشير، في هذا الصدد، إلى عدم توافر القدرة لدى بعض السكّان في البلدات العربيّة على تسديد رسوم الأرنونا بسبب حالتهم الاقتصاديّة الاجتماعيّة المتردّية، وذلك على الرغم من المناشدة المتكرّرة من قبل رؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة للسكّان القيام بتسديد مدفوعاتهم. تتولّد من ذلك دائرة مفرَغة، حيث إنّ الكثيرين لا يتمكّنون من تسديد التزاماتهم للسلطات المحلّيّة، ومن ثَمّ أصبحت السلطات المحلّيّة غير قادرة على توفير الخدمات الأساسيّة، وحتّى دفع أجور موظّفيها. وبعد هذا كلّه، تشترط وزارة الداخليّة تحويل الميزانيّات ببلوغ نسبة عالية غير واقعيّة من جباية الضرائب التي لا يستطيع معظم السكّان تسديدها.

الرسم 2.6: معدّل إنفاق الأسَر الشهريّ على المسكن، ومعدّل مدفوعات الأرنونا للأسَر، حسب المجموعة السكّانيّة (شيكل في الشهر)

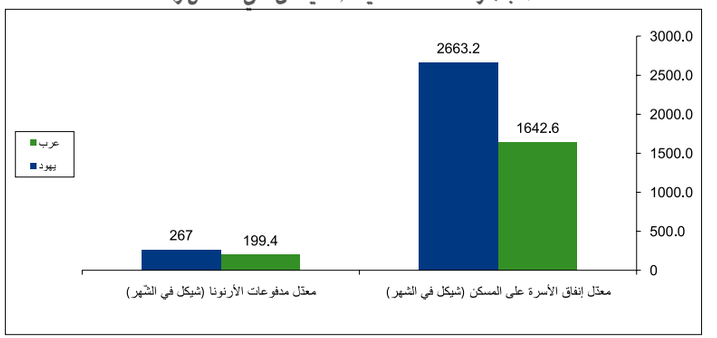

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

34 بحسب معادلة سواري ولاحقًا بحسب معادلة جاديش، وبحسبها حُدّد وزارة الداخليّة قيمة ميزانيّة الموازنة التي حوّلها إلى السلطات المحلّيّة.

الفصل الثالث
مؤشّر التربية والتعليم

تشكّل التربية والتعليم مركّبًا مركزيًّا في حياة المجتمعات. يمكن للتعليم أن يشكّل عاملاً معجّلاً لعمليّات التحديث والعَصْرَنة، أو -على العكس- عاملاً يعزّز الجمود الاجتماعيّ والنزعات المحافِظة. تبدو أهمّيّة التربية والتعليم في جميع مَرافق الحياة[35].

مسؤوليّة توفير الخدمات في مجال التربية والتعليم تقع -في الأساس- على القطاع العامّ. يُعزى أحد الأسباب المركزيّة لهذا إلى ضرورة تقليص التمييز في هذا المجال، حيث يمكن لجهاز التعليم العامّ أن يقلّص الفجوات في تحصيل الأولاد الدراسيّ، وأن يمنح الأولاد والبنات الذين ينتمون إلى عائلات تعاني وضعًا اجتماعيًّا اقتصاديًّا شديدَ التدنّي فُرصًا متساوية. يشدّد أبو عصبة، في هذا الصدد، على العلاقة بين الموارد المستثمَرة في جهاز التعليم، والنواتج التي يقدّمها الجهاز. يشير تحليل السياسة الحكوميّة تجاه جهاز التعليم في الوسط العربيّ إلى استثمار متدنٍ -مقارَنةً بتيّارات تعليميّة أخرى-. ويتجسّد الأمر في موارد شحيحة نسبيًّا -مقارنة بتلك التي تُستثمر في جهاز التعليم العبريّ.

على الرغم من أنّ جهاز التعليم العربيّ قد خاض غمار الكثير من التغييرات (كزيادة عدد الطلاّب، وزيادة عدد الأطر التعليميّة، والارتفاع في جودة التعليم ومستوى التحصيل العلميّ)، فالمعطيات المقارنة بين جهاز التعليم العربيّ وجهاز التعليم العبريّ تُظهر بوضوح أنّ الفجوات الكبيرة ما زالت قائمة بينهما. هذه الفجوات تضع الصعاب أمام استيعاب طلاّب عرب جدد في مؤسّسات التعليم العالي، وثمّة إسقاطات بعيدة المدى لهذا الأمر في المجالين الاجتماعيّ والاقتصاديّ[36].

قيمة مؤشّر التربية 2008: 0.3260

قيمة مؤشّر التربية والتعليم للعام 2008 هي 0.3260. مؤشّر التربية والتعليم للعام 2008 تَراجعَ بـ 4.7% -مقارَنةً بالعام 2007، أي إنّ الفجوات بين اليهود والعرب في مجال التعليم قد تقلّصت. يُظهر الرسم 3.1 قيمة مؤشّر 2007 مقابل قيمة مؤشّر 2008. ينبع التراجع في قيمة المؤشّر من تقليص الفجوة بين العرب واليهود في المتغيّرات التالية: (1) الارتفاع في نسبة أبناء السنتين في الحضانات؛ (2) الارتفاع في نسبة أبناء 4-3 سنوات في رياض الأطفال؛ (3) الارتفاع في نسبة المعلّمين الأكاديميّين؛ (4) التراجُع في نسبة المعلّمين غير المؤهّلين في صفوف العرب.

35 خالد أبو عصبة، "جهاز التربية والتعليم في إسرائيل: التطوّر وصورة الوضع الحاليّة". لدى: عزيز حيدر (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (1)**، القدس: معهد فان لير، هَكيبوتس هَميئوحاد، 2005، ص 221-201.

36 خالد أبو عصبة، "جهاز التربية والتعليم في إسرائيل: التطوّر وصورة الوضع الحاليّة". لدى: عزيز حيدر (محرّر)، **كتاب المجتمع العربيّ في إسرائيل (1)**، القدس: معهد فان لير، هَكيبوتس هَميئوحاد، 2005، ص 221-201.

الرسم 3.1 : قيمة مؤشّر التربية والتعليم 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007

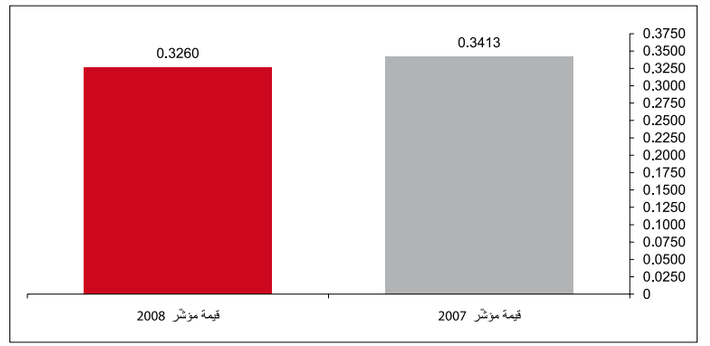

دلائل ومتغيّرات

الدلائل التي انتُقِيَتْ لفحص مستوى المساواة في التعليم بين اليهود والعرب، تشمل تلك التي تتطرّق إلى مركّبات مختلفة من التعليم الذي يتلقّاه الفرد: موارد جهاز التعليم؛ البنى التحتيّة التربويّة؛ المشاركة في التعليم؛ النواتج التعليميّة.

قائمة الدلائل والمتغيّرات

دلائل	متغيّرات
موارد جهاز التربية والتعليم	1. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم الابتدائيّ
	2. معدّل عدد التلاميذ في الصفّ في التعليم فوق الابتدائيّ
	3. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم الابتدائيّ
	4. معدّل ساعات التعليم للطالب في التعليم فوق الابتدائيّ
بُنًى تحتيّة تربويّة	5. نسبة المعلّمين الأكاديميّين
	6. نسبة المعلّمين غير المؤهّلين
المشاركة في التعليم	7. نسبة المشاركة في رياض الأطفال ودُور الحضانة في سنّ العامَين
	8. نسبة المشاركة في رياض الأطفال ودور الحضانة في سنّ 3-4
	9. نسبة التسرّب بين الطلبة في الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة
	10. نسبة الطلاّب المئويّة في الجامعات من مجموع فئة 34-20 عامًا
نواتج تعليميّة	11. النسبة المئويّة لذوي 8-0 سنوات تعليميّة من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق
	12. النسبة المئويّة لذوي 13 سنة تعليميّة فما فوق من مجموع أبناء 15 عامًا فما فوق
	13. متوسّط عدد سنوات التعليم في صفوف أبناء 15 عامًا فما فوق
	14. النسبة المئويّة لمستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة
	15. النسبة المئويّة لمستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعة بين طلاّب الصفوف الثانية عشرة
	16. معدّل علامات الميتساف- الصفوف الخامسة
	17. معدّل علامات الميتساف- الصفوف الثامنة

توصيف المتغيّرات

موارد جهاز التربية والتعليم

الاكتظاظ في غرفة التدريس

في الرسم 3.2، في الإمكان ملاحظة الفرق في عدد الطلاّب في الصفّ الواحد لصالح الجمهور اليهوديّ (تلاميذ أقلّ) في المرحلة الابتدائيّة وفي المرحلة فوق الابتدائيّة. معدّل عدد الطلاّب في الصفّ الواحد في التعليم الابتدائيّ

العربيّ هو 29، بينما يصل معدّل عدد الطلاّب في الصفّ الواحد لدى اليهود إلى 24 طالبًا. يدور الحديث، إذًا، عن فجوة واسعة بنسبة 20% لصالح التعليم اليهوديّ. ثمّة من يدّعون -كما سيوضّح لاحقًا- أنّ عدد الطلاّب في الصفّ يشكّل أحد عوامل التأثير المركزيّة على التحصيل الدراسيّ وقدرة المعلّمين على التدريس. لذا، ففجوة 20% تشكّل عاملاً مركزيًّا لغياب المساواة بين جهاز التعليم العربيّ ونظيره اليهوديّ. تتقلّص هذه الفجوة إلى نحو 10% عندما يدور الحديث عن التعليم فوق الابتدائيّ- 30 طالبًا في التعليم العربيّ، مقابل 27 في التعليم اليهوديّ.

تجدر الإشارة هنا إلى وجود نقاش نظريّ بحثيّ في مسألة جدوى تقليص عدد الطلاّب في غرفة التدريس. يؤيّد البعض تقليص عدد الطلاّب، بينما يعارض آخرون هذا الأمر. يتطرّق المؤيّدون -في أساس ما يؤيّدون- إلى التأثير الإيجابيّ لهذه الخطوة على التحصيل الدراسيّ والتربويّ للطلاّب، بينما يتطرّق المعارضون إلى تأثير هذه الخطوة على الموارد الماليّة المُعَدّة لجهاز التعليم، وعلى القوى العاملة المطلوبة.

يعتمد المؤيّدون على الفرضيّة القائلة بعدم القدرة على تحسين نجاعة التدريس والتحصيل الأكاديميّ دون تقليص عدد الطلاّب في الصفّ الواحد: إذ كلّما كان الصفّ أكبر، قلّت قدرة المدرّس على التعامل بصورة فرديّة ومفصّلة مع الطلاّب، في الصفوف الكبيرة، تتفاقم مشاكل الانضباط، وبخاصّة لدى الفئات السكّانية التي تجد صعوبة في التركيز خلال الحصّة، ولا سيّما في صفوف التعليم الابتدائيّ، ولدى الطلاّب الذين يتحدّرون من خلفيّة اقتصاديّة اجتماعيّة ضعيفة[37].

في المقابل، يشدّد المعارضون لتقليص عدد الطلاّب في الصفّ على الصعوبات الماليّة، وعلى مبدأ الكلفة مقابل الفائدة. ويدّعي هؤلاء أنّ الاستخدام غير الناجع للموارد المتاحة لجهاز التعليم قد يمسّ على نحو غير مباشر بالمجهود الذي يُبذل لتحسين التحصيل الدراسيّ، بافتراض أنّ حجم الميزانيّات المتوافرة لدى جهاز التربية والتعليم لا يتغيّر على نحو جذريّ.

في جميع الحالات، ثمّة تمييز بين اليهود والعرب في مسألة عدد الطلاّب في غرفة التدريس. نشدّد هنا أنّ هذه المعطيات تشكّل استمرارًا للنزعة التي أشرنا إليها في مؤشّر 2007، أي زيادة الفجوة في الاكتظاظ داخل الصفّ في التعليم الابتدائيّ وما فوق الابتدائيّ.

الرسم 3.2: معدّل عدد الطلاّب في الصفّ في التعليم الابتدائيّ وفوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

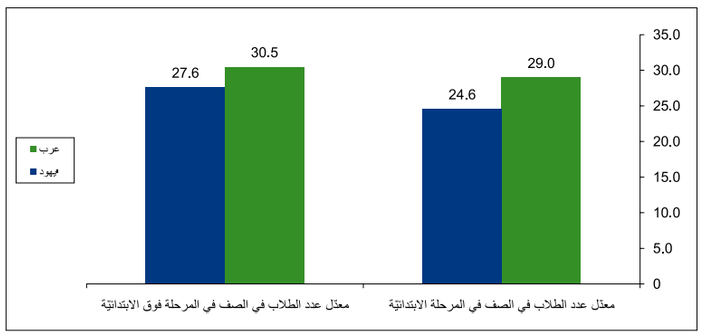

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

معدّل ساعات التدريس

يُظهر الرسم التالي معدّل ساعات التدريس للطالب في التعليم الابتدائيّ، وفي التعليم فوق الابتدائيّ، في المجموعتين السكّانيّتين. ثمّة فجوة في معدّل ساعات التدريس لصالح الجمهور اليهوديّ في المرحلة الابتدائيّة

37 ناحوم بالاس، **تقليص حجم غرفة التدريس: الاستحقاقات التربويّة والماليّة**، مركز طاوف لدراسة السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل، 2008.

والمرحلة فوق الابتدائيّة. تتراوح الفجوة بين 18.7% وَ 17.6% على التوالي. ساعات التدريس هي مجموع الساعات الأسبوعيّة مقسومًا على عدد الطلاّب.

الرسم 3.3: معدّل ساعات التدريس للطالب في التعليم الابتدائيّ والتعليم فوق الابتدائيّ في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

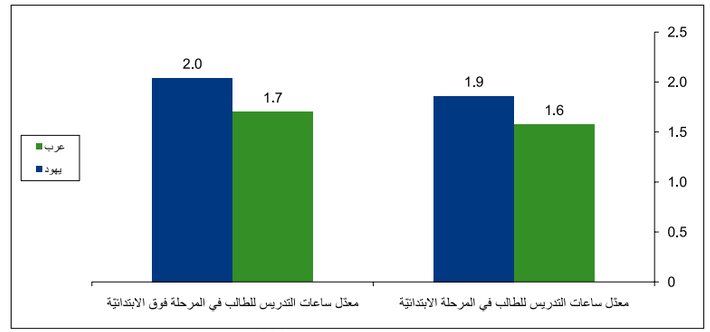

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

بنى تحتيّة تربويّة

المستوى الدراسيّ لدى المعلّمين

تشير الكثير من الأبحاث إلى تأثير المتغيّرات المدرسيّة على تحصيل الطلاّب. أحد المتغيّرات المركزيّة هو المستوى الدراسيّ للمعلّمين. ومن المعروف أنّه ثمّة علاقة إيجابيّة بين مستوى المدرّس الدراسيّ وتحصيل الطلاّب. فكلّما زادت نسبة المعلّمين ذوي الشهادات الجامعيّة، ازدادت نجاحات الطلاّب[38].

يشير الرسم 3.4 إلى المستوى الدراسيّ لدى المدرّسين. ويظهر هناك أنّ نسبة المدرّسين الأكاديميّين في صفوف السكّان اليهود أعلى من نسبتهم في صفوف السكّان العرب (75.7%، مقابل 71.0%). في المقابل، تبلغ نسبة المعلّمين غير المؤهّلين في صفوف العرب 4.8%، بينما تبلغ هذه النسبة في صفوف اليهود 3.3%. ويعكس الأمر فجوة تصل إلى 45% لصالح السكّان اليهود.

بالمقارنة مع بيانات 2007، ثمّة تحسُّن في المستوى الدراسيّ للمعلّمين العرب، إذ ارتفعت نسبة الأكاديميّين من 67.2% إلى 71.0%، وتراجعت نسبة غير المؤهّلين من 5.6% إلى 4.8%.

الرسم 3.4: نسبة المعلّمين الأكاديميّين ونسبة المعلّمين غير المؤهّلين في التعليم العبريّ والتعليم العربيّ

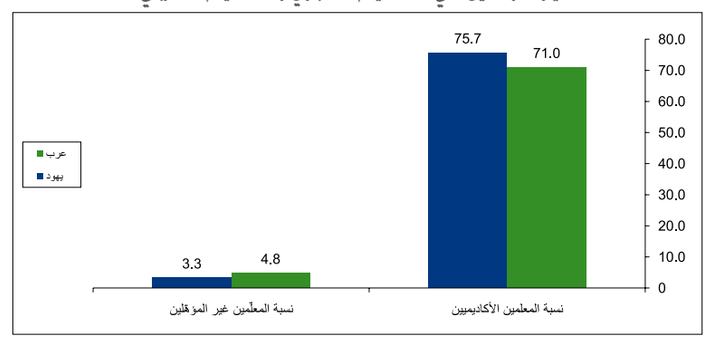

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

38 شموئيل شاي وآخرون، **استحقاق وعدم استحقاق شهادة البجروت: تحليل تحصيل طلاّب المدارس الثانويّة بحسب متغيّرات ديمغرافيّة ومدرسيّة**، القدس، معهد فان لير، 2005.

المشاركة في التعليم

التربية في سنّ الطفولة المبكّرة

تُعتبر نسبة مَن هُم في رياض الأطفال أحد المعطيات المثيرة للقلق في كلّ ما يتعلّق بالتربية في سنّ الطفولة المبكّرة. في السنوات الأخيرة، أخذ الوعي لأهمّيّة التربية في هذه السنّ يتعاظم في صفوف الجمهور العربيّ. ويعود الأمر -في ما يعود- إلى ارتفاع المستوى الدراسيّ للوالدين وانخراطهم في سوق العمل. يتجسّد هذا التغيّر في البحث عن حلول خارج الأطر الرسميّة، كالجمعيّات والمنظّمات الخاصّة التي تدير مؤسّسات تربويّة للأطفال في هذه السنّ[39]. على الرغم من ذلك، ما زالت نسبة الأطفال الذين يقصدون رياض الأطفال في المجتمع العربيّ متدنّية -مقارَنةً بنسبتهم في صفوف السكّان اليهود.

تشير البيانات في الرسم 3.5 إلى نسبة الأطفال الذين يقصدون رياض الأطفال (أبناء عامين وأبناء 4-3 سنوات). تشير البيانات إلى فجوة لصالح الجمهور اليهوديّ في هاتين الفئتين العمريّتين، مع فجوة كبيرة جدًّا في فئة السنتين. نسبة الأطفال اليهود أبناء السنتين الذين يقصدون رياض الأطفال تفوق نسبتهم في المجتمع العربيّ بخمسة أضعاف. على الرغم من ذلك، من المهمّ أن نشير أنّ الفجوة بين اليهود والعرب قد تقلّصت، مقارَنةً ببيانات مؤشّر العام 2007، وبخاصّة عند الحديث عن أبناء 4-3 سنوات، حيث حصل لدى العرب ارتفاع من 57.5% في مؤشّر العام 2007 إلى 66.3% في مؤشّر العام 2008. لم يطرأ أيّ تغيّر يُذكر على البيانات في صفوف الجمهور اليهوديّ، مقارَنةً ببيانات العام 2007 (89.1%، مقابل 89.3% في السنة الفائتة).

في صفوف أبناء العامَيْن، حصل ارتفاع لدى العرب كما لدى اليهود، مقارَنةً ببيانات العام 2007، في صفوف اليهود، ارتفعت النسبة من 35.2% إلى 39.8%، وارتفعت في صفوف العرب من 6.1% إلى 7.5%.

الرسم 3.5: نسبة الأولاد في سنّ العامَيْن وفي سنّ 4-3 أعوام في رياض الأطفال والروضات ودور الحضانة حسب المجموعة السكّانيّة

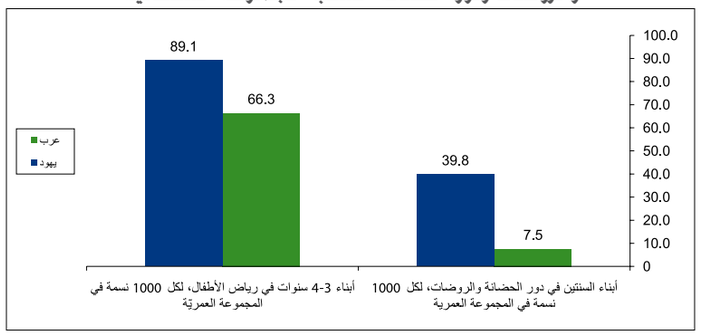

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

التسرّب من المدرسة

منذ مطلع التسعينيّات، تبنّت وزارة التربية والتعليم سياسة واضحة تبتغي تقليص التسرّب وتشجيع التلاميذ على المكوث في المدرسة. أسوة بذلك، يتعاظم وعي أنّ ظاهرة التسرّب لا تتجسّد في هجر المدرسة هجرًا تامًّا فقط، إذ يتسجّل الكثيرون من أبناء الشبيبة كتلاميذ، لكنّهم ينفصلون عن المؤسّسة ولا يدرسون فيها بصورة فعليّة. من الواضح اليوم أنّه ثمّة حاجة للتعامل مع ظاهرة التسرّب على نحو واسع، وأنّه ثمّة ضرورة لأنْ تشمل الطلاّبَ الذين ينتمون إلى إطار تعليم عاديّ، لكنّهم لا يتعلّمون بصورة فعليّة. التعريف الواسع لظاهرة التسرّب يشمل من يتغيّبون في فترات متقاربة، والأولاد الذين يهجرون المدرسة وينتقلون إلى أطر بديلة، والأولاد الذين

39 خالد أبو عصبة، **التعليم العربيّ في إسرائيل: معضلات أقلّيّة قوميّة**، القدس: معهد بلورسهايم للدراسات، 2007، ص 101-100.

تسرّبوا تسرّبًا تامًّا، وهجروا مقاعد الدراسة[40].

نشير هنا أنّ المعطيات التي بحوزتنا ترتكز إلى التعريف "الرسميّ" لوزارة التربية والتعليم، الذي بحسبه "المتسرّب" هو ذلك الفتى (أو الفتاة) في سنّ التعليم الإلزاميّ، الذي لا يتعلّم في مدرسة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم . الرسم التالي يكشف النقاب عن أنّ نسبة التسرّب في صفوف طلاّب الصفوف التاسعة حتّى الصفوف الثانية عشرة في المجتمع العربيّ هي 7.0%، بينما تصل لدى السكّان اليهود إلى 4.0% (أي إنّ الفارق بين الفئتين السكّانيّتين هو 75%). وبينما تشهد نسبة التسرّب في المجتمع اليهوديّ استقرارًا، مقارَنةً بمعطيات مؤشّر العام 2007، ثمّة تراجع في صفوف الجمهور العربيّ من 8.0% في مؤشّر العام 2007 إلى 7.0% في مؤشّر العام 2008. وكما ذُكر سابقًا، الفرق قد تقلّص بعض الشيء، لكن الحديث ما زال يدور عن فجوة جداً عميقة في نِسَب التسرّب في صفوف الطلاّب العرب –مقارَنةً بأترابهم اليهود.

رسم 3.6: نسبة التسرّب بين الطلبة من الصفوف التاسعة حتّى الثانية عشرة

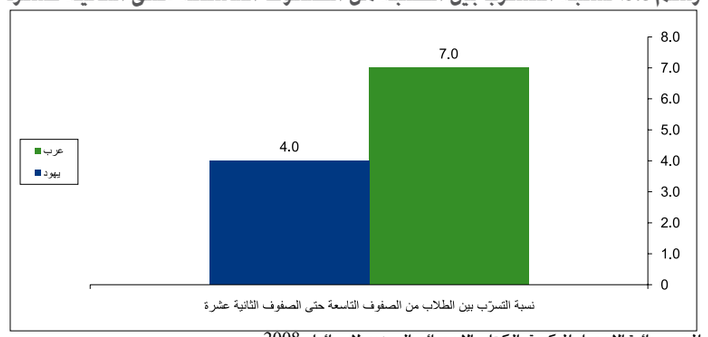

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

نسبة الطلبة في الجامعات من مجموع الفئة العمريّة 20–34

دفعت عمليّة اتّساع جهاز التعليم العالي في إسرائيل، التي بدأت في التسعينيّات، إلى تزايد عدد المؤسّسات الأكاديميّة، وإلى زيادة كبيرة في عدد الطلبة الجامعيّين. على الرغم من ذلك، لم يعزّز هذا الاتّساعُ المساواةَ في مُتاحيّة التعليم العالي. الكلّيّات الخاصّة والعامّة دفعت نحو إزالة العوائق الأكاديميّة في القبول للدراسة، لكن الرابط بين القدرة الاقتصاديّة ومُتاحيّة التعليم العالي أصبح أكثر متانةً من أيّ وقت مضى، بسبب كلفة التعليم العالي في بعض الكلّيّات.

وبسبب التلاؤم المرتفع بين المَنشأ الطائفيّ والقوميّ والمكانة الاقتصاديّة، فإنّ الانتقائية الاقتصاديّة تقوّي الانتقائيّة الثقافيّة، وتمسّ بفرص التلاميذ أبناء المجتمعات الضعيفة والمستضعفة في الحصول على التعليم العالي بعامّة، والدراسة في مسارات مرموقة بخاصّة[41].

نسبة الطلبة في الجامعات من صفوف أبناء 20–34 تبلغ 9.0% في صفوف الجمهور اليهوديّ، أي نحو ثلاثة أضعاف نسبة الطلبة الجامعيّين لدى الجمهور العربيّ (التي تبلغ 3.3%). هذه النسبة جرى رصدها في مؤشّر العام 2007 كذلك. وبينما بلغت نسبة المرشّحين العرب الذين لم يُقبلوا للدراسة في الجامعات 43.6%، بلغت نسبة المرشّحين اليهود الذين رُفضوا 20.5% فقط، أي بفجوة 23.0 نقطة مئوية لصالح السكّان اليهود.

40 مريم كوهين– ناڤوت، شريت ألنفوچن– فرانكوڤيتش وتمار رابنفلد، **التسرّب العلنيّ والخفيّ في أوساط أبناء الشبيبة**، معهد بروكدايل، 2001.
41نوجا كوهين– بوزاچلو، **حقوق اجتماعيّة في إسرائيل: الحقّ في التعليم العالي**، تل أبيب: مركز أدفا، 2007، ص 15.

الرسم 3.7: نسبة الطلاّب في الجامعة من مجموع الفئة العمريّة 20–34 حسب المجموعة السكّانيّة

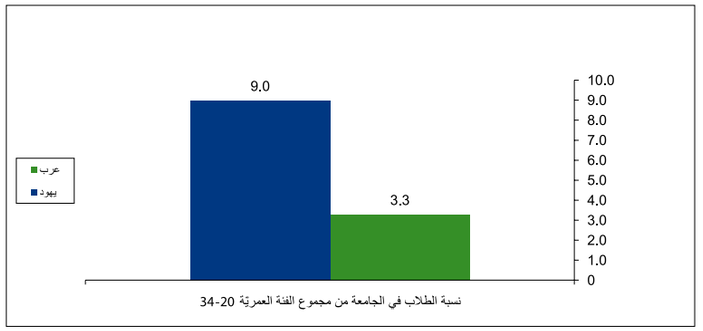

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

نواتج تربويّة

عدد سنوات الدراسة

يُعتبر مستوى الفرد الدراسيّ موردًا حيويًّا بالنسبة له، وذلك لأنّه يحسّن من فرصه في الحصول على عمل أفضل، وصحّة أفضل، وأجر أعلى، ودراية أعمق في المجتمع ومؤسّساته. يشكّل المستوى الدراسيّ –في هذا المفهوم– موردًا يمكّن من الحصول على موارد أخرى[42]. بكلمات أخرى، كلّما ارتفع عدد المتعلّمين –وثمّة ارتباط مباشر بين العائد المادّيّ لسنة التعليم (زيادة على الدخل مقابل كلّ سنة تعليم إضافيّة) ومستوى الدراسة–، ارتفع مستوى المعيشة. بالإضافة إلى هذا، تشير بعض الأبحاث أنّه كلّما ارتفع مستوى الأهل الدراسيّ ازداد تأثيره على نجاح الولد في الدراسة، مقابل تأثير تخصيص الموارد العامّة للتعليم. وتشير الأبحاث كذلك أنّ الرابط الإيجابيّ بين العائد المادّيّ لسنة التعليم والمستوى الدراسيّ يعزّز احتمال تقليص عدم المساواة في المداخيل.

الارتفاع الكبير في نسبة المثقّفين في صفوف الجمهور العربيّ في السنوات الأخيرة، وبخاصّة لدى النساء العربيّات، لم ينعكس في تحسين المستوى المعيشيّ للجمهور العربيّ، وذلك نتيجة لسياسة الإقصاء التي تمارسها الحكومة تجاه المثقّفين العرب. هذه السياسة آتَتْ أُكُلَها في القطاع الخاصّ كذلك، وعلى هذا النحو قُطع الرابط الأساسيّ بين المردود المادّيّ الإيجابيّ للتعليم، ومستوى التعليم.

ثمّة فجوة واسعة بين مستوى الدراسة في صفوف اليهود ومستواها في صفوف العرب. نسبة مَن درَسوا 13 سنة تعليميّة فما فوق في صفوف السكّان اليهود تفوق نسبتهم في صفوف الجمهور العربيّ بضعفين ونصف. نسبة مَن درَسوا 8–0 سنوات تعليميّة في صفوف الجمهور العربيّ –كما يُستشفّ من الرسم– 3.8 تفوق نسبتهم في صفوف الجمهور اليهوديّ بنحو 3 أضعاف.

الرسم –3.9 متوسّط سنوات التعليم في صفوف أبناء الخامسة عشرة فما فوق– يُظهر أنّ المتوسّط أعلى في صفوف الجمهور اليهوديّ: 12.7 مقابل 11.1 في صفوف الجمهور العربيّ. هذه المعطيات تشكّل امتدادًا للنزعة التي رصدناها في مؤشّر العام 2007.

42 شموئيل شاي ونعميقا تسيون، **التعليم والعدالة الاجتماعيّة في إسرائيل: حول تساوي الفرص في التعليم**، القدس، معهد ڤان لير، 2003، ص 7.

الرسم 3.8: أبناء 15 عامًا فما فوق من ذوي 8 سنوات دراسيّة وذوي 13 سنة دراسيّة فما فوق حسب المجموعات السكّانيّة

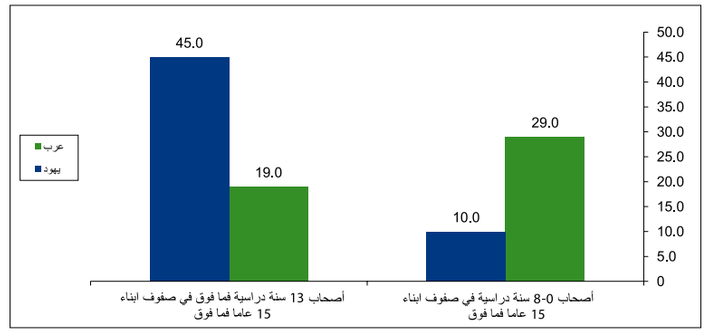

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

الرسم 3.9: متوسّط عدد سنوات الدراسة لدى أبناء 15 عامًا فما فوق

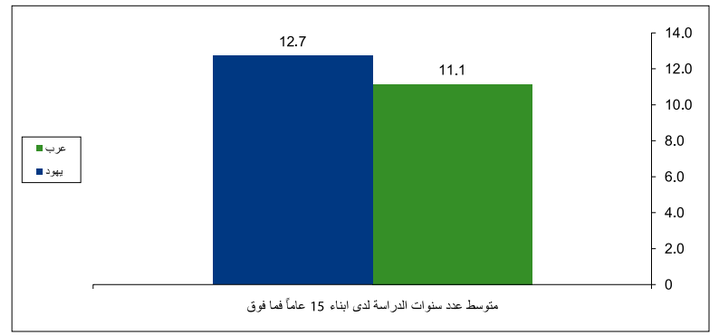

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

التحصيل العلميّ

يظهر الرسم 3.10 نسبة مستحقّي شهادة البجروت، ونسبة الطلبة الذين استوفَوْا شروط الحدّ الأدنى للجامعات من مجموع طلاّب الصفوف الثانية عشرة. في هذين المتغيّرين، في الإمكان ملاحظة فجوة لصالح الجمهور اليهوديّ. على الرغم من ذلك، الفجوة أوسع (حتّى إنّها تبلغ 50%) عندما يدور الحديث عن نسبة مستحِقّي شهادة البجروت التي تستوفي شروط الحدّ الأدنى للجامعات.

لم تتغيّر نسبة مستحقّي شهادة البجروت في صفوف اليهود، مقارَنةً بمؤشّر العام 2007. أمّا في صفوف العرب، فقد تراجعت قليلاً: من 50% في مؤشّر العام 2007 إلى 49.0 في المؤشّر الحاليّ. معطيات الاستحقاق للسنة الدراسيّة 2009-2008، التي نشرتها وزارة التربية والتعليم مؤخّرًا[43]، تشير إلى ارتفاع في نسبة مستحقّي شهادة البجروت في صفوف الجمهور اليهوديّ إلى نسبة 60.0%. وتراجع في صفوف الجمهور العربيّ إلى نسبة 32.0%. هذه الفجوة ستجد لها تعبيرًا في مؤشّر السنة القادمة. ارتفعت نسبة مستحقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط القبول للجامعات في صفوف اليهود (من 47% في مؤشّر العام 2007 إلى 48% في مؤشّر العام 2008). لم يطرأ أيّ تغيير على هذه النسبة في صفوف العرب.

43 أور كاشتي، "نسبة مستحقّي شهادة البجروت في إسرائيل44.4%-"، هآرتس 9.7.2009،
http://www.haaretz.com/hasite/spages/1098980.html

الرسم 3.10: نسبة مستحقّي شهادة البجروت من مجموع طلبة الصفوف الثانية عشرة، ونسبة مستحِقّي شهادة البجروت التي تستوفي الحدّ الأدنى من شروط الالتحاق بالجامعات بين طلبة الصفوف الثانية عشرة

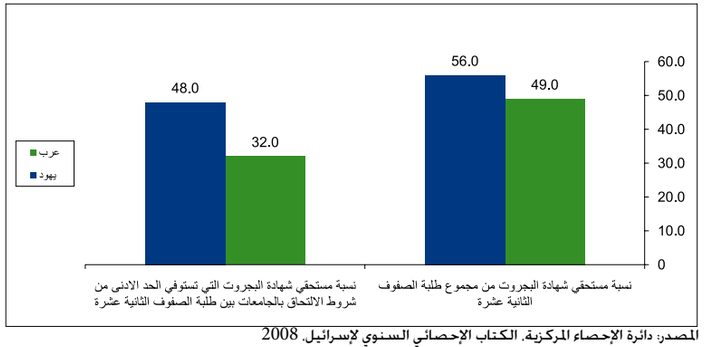

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل، 2008

امتحانات الميتساف

يستعرض الرسم 3.11 علامات امتحانات الميتساف (مؤشّرات النجاعة والنموّ المدرسيّ) لطلاّب عرب ويهود في مراحل الصفوف الخامسة والثامنة. نشير هنا أنّ امتحانات الميتساف تشمل أربعة مجالات تعليميّة: اللغة الأمّ؛ الإنجليزيّة؛ الرياضيّات؛ العلوم. يُستشفّ من الرسم أنّ علامات الطلاّب اليهود تفوق علامات الطلاّب العرب في الصفوف الخامسة والصفوف الثامنة. الفجوة بين اليهود والعرب في الصفّ الخامس هي 14.0 نقطة مئوية، وفي الصفّ الثامن تبلغ 15.0 نقطة مئوية.

الرسم 3.11: معدّل العلامات في امتحانات الميتساف في صفّي الخامس والثامن في التعليم العبريّ وفي التعليم العربيّ

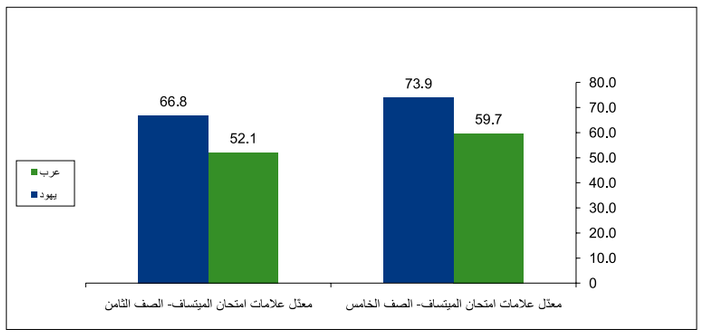

المصدر: وزارة التربية والتعليم، تقارير ميتساف بين العامين 2007-2003

حتّى العام 2003، تركّزت وزارة التربية والتعليم في الأهداف التالية: مساواة الفرص وتقليص الفجوات بين أبناء الجمهور العربيّ وأبناء الجمهور اليهوديّ؛ معالجة مركّزة في أبناء الشبيبة في خطر؛ تدعيم التحصيل العلميّ وتشجيع الامتياز. في العام 2008، تراجعت هذه الأهداف حتّى أسفل قائمة الأهداف المركزيّة لوزارة التربية والتعليم، ممّا يدلّ على الإبقاء على سياسة الإقصاء وتجاهل الاحتياجات التربويّة الأساسيّة للأولاد العرب. ينبغي على الدولة أن ترصد الموارد لجهاز التعليم العربيّ، والاستجابة لاحتياجات الجمهور العربيّ المتنوّعة على نحوٍ مباشر ومعقول، بغية جَسْر الفجوات القائمة.

الفصل الرابع:
مؤشّر التشغيل

السكّان العرب في إسرائيل عامّة، يعانون نسَبَ بطالة مرتفعة، ونَسَبَ مشاركة ضئيلة في القوّة العاملة، وخاصة النساء من بينهم. إضافة الى ذلك، هناك صعوبات التأقلم وقِصَر دورة حياة الأعمال الصغيرة (العائليّة)، التي تشكّل حصّة كبيرة من اقتصاد السكّان العرب.

التغيّرات الجذريّة التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيليّ (تطوّر فروع اقتصاديّة كثيرة الاعتماد على التكنولوجيا؛ انكفاء الفروع التقليديّة؛ تراجُع دولة الرفاه؛ انكماش القطاع العامّ؛ غياب سياسة حكوميّة) هذه التغيّرات سرّعت، على نحو ملحوظ، حشْر وإقصاء المواطنين العرب في هامش الاقتصاد الإسرائيليّ. فنسبة المشغّلين العرب من مُجْمَل المشغّلين في الدولة هي 11%، بينما يشكّل السكّان العرب 20% من عدد السكّان الكلّيّ. وتصل نسبة أجر المشغّل من السكّان العرب إلى ما يقرب من 70% من المعدّل العامّ. 18.5% فقط من النساء العربيّات يشاركن في القوّة العاملة؛ وهذا معطى لم يتغيّر، على نحو ملحوظ، منذ عام 1995 (الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 1996، 2008). أضف إلى ذلك أنّ غالبيّة المشغَّلين العرب يعملون في قطاعات جُلّ اعتمادها على قوّة العمل، وتتميّز بأجر منخفض (صناعة غير مهنيّة؛ بناء؛ زراعة). يغيب السكّان العرب غيابًا شبه كامل عن الفروع الاقتصاديّة "الراقية" التي تتميّز بأجورها المرتفعة (تكنولوجيا المعلومات (الهايتك)؛ المصارف؛ التأمين والأموال؛ الكهرباء؛ المياه). كذلك إنّ تمثيل السكّان العرب في المهن "الراقية" (أكاديميّين؛ مهن حرّة وتقنيّة؛ مديرين) منخفض قياسًا إلى تمثيل السكّان اليهود. وعلى وجه العموم، يعاني السكّان العرب عوائقَ في وعي مجموعة الأغلبيّة وفي انغلاق هذه المجموعة، وقلّةَ فُرص العمل -طبعًا-. وتتمثّل هذه العوائق في التمييز من جانب أصحاب العمل اليهود، من ناحية، وفي نقص أماكن التشغيل في المناطق التي غالبيّة سكّانها من العرب، من ناحية أخرى.

قيمة مؤشّر التشغيل 2008: 0.3851

تشير الدلائل الثلاثة (نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة؛ نسبة غير المشغّلين؛ ميّزات المشغّلين) إلى اتّساع الفجوات في مجال التشغيل في السنة الفائتة. ارتفعت نسبة المشارَكة في القوّة العاملة لدى المجموعتين السكّانيّتين، ولكن الارتفاع لدى اليهود أعلى بكثير. انخفضت نسبة غير المشغّلين في صفوف اليهود، بين الرجال والنساء على حدّ سواء، بينما ارتفعت نسبة غير المشغّلين عامّة لدى السكّان العرب، ويبرز، على نحو خاصّ، الارتفاع في نسبة النساء العربيّات غير المشغّلات. وقد سُجّلت خَوّلات ضئيلة في قيم متغيّرات توزيع المشغّلين حسب المهنة؛ أمّا في التوزيع حسب فروع التشغيل، فقد اتّسعت الفجوات، وبخاصّة في الفروع التالية: الصناعة؛ الكهرباء والمياه؛ المصارف؛ التأمين والأموال. في المقابل، تقلّصت الفجوة في فرع التربية، الذي

يُعتبر، أسوة بفروع التمريض والرفاه، "ملجأً" للأكاديميّين العرب، ولا سيّما النساء من بينهم.

نتيجة لاتّساع الفجوات، ارتفع مؤشّر عدم المساواة في التشغيل لعام 2008 بـ 3.9% قياسًا إلى مؤشّر العام 2007، الذي كانت قيمته 0.3705، كما يظهر في الرسم 4.1. وينبع الارتفاع في مؤشّر عدم المساواة من العوامل التالية: ميل نحو الانخفاض في نسبة مشاركة النساء العربيّات في القوّة العاملة، في مجموعة الأعمار 34-25؛ اتّساع الفجوة بين نسَب المشغّلين من اليهود ومن العرب في المهن الأكاديميّة؛ اتّساع الفجوة بين نسَب المشغّلين من اليهود ومن العرب في فروع الصناعة، والكهرباء والمياه، والمصارف، والتأمين والأموال. في المقابل، طرأ ارتفاع على نسبة العرب المشغّلين في فرع التربية.

الرسم 4.1: قيمة مؤشّر التشغيل 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007

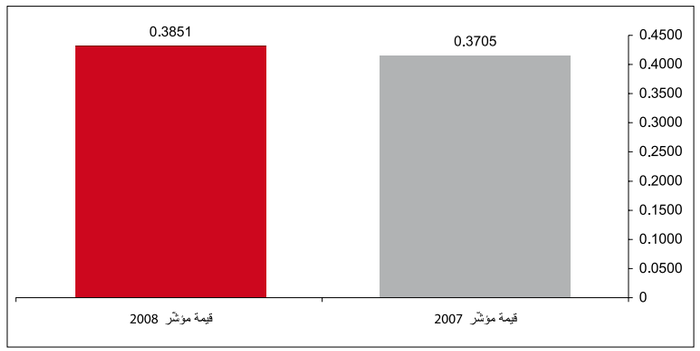

دلائل ومتغيّرات

يتضمّن مؤشّر التشغيل ثلاثة دلائل هي: نِسَب المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة؛ نسبة غير المشغّلين؛ ميّزات المشغّلين[44].

دلائل	متغيّرات
المشاركة في القوّة العاملة	1. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	2. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	3. نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
غير المشغّلين	4. نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
ميزات المشغّلين	5. توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة (بالنِّسَب المئويّة).
	6. توزيع المشغّلين حسب الفروع (بالنِّسَب المئويّة).

44 تَظهر بعض ميّزات القوّة العاملة، وكذلك ميّزات المشغّلين، في المؤشّر دون اعتماد التقسيم إلى فئة رجال وفئة نساء. وفي اعتقادنا، كان يجدر أن تُعْرَض المعطيات من خلال التقسيم بين الرجال والنساء، وذلك بسبب التباين الكبير بينهما في نسبة المشاركة في القوّة العاملة، وكذلك في نسَب البطالة، وأنواع التشغيل؛ لكن المعطيات المفصّلة حول النساء والرجال اليهود والعرب لم تكن متوافرة قبل العام 2003، وفي هذه المرحلة لم نتمكّن من إدخال هذا المعطى في المؤشّر، وذلك لأنّ قيم المتغيّرات في المؤشّر هي معدّل السنوات الخمس الأخيرة. لذا، قمنا بإضافة التوزيع الجندريّ حسب معطيات دائرة الإحصاء المركزيّة للعام 2007، دون إضافتها في هذه المرحلة إلى المؤشّر.

وصف المتغيّرات

المشارَكة في القوّة العاملة

نسبة المشارَكة في القوّة العاملة حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

يدلّ الرسم 4.2 على المشاركة في القوّة العاملة في صفوف اليهود والعرب، رجالاً ونساءً. ويشير إلى مساواة شبه كاملة بين الرجال اليهود والعرب من حيث المشارَكة في القوّة العاملة. في المقابل، تتكشّف فجوة واسعة في المشاركة في القوّة العاملة بين النساء من المجموعتين السكّانيّتين، إذ إنّ نسبة المشارَكة في صفوف النساء اليهوديّات هي 55.7%، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف هذا المعطى في صفوف النساء العربيّات (18.5%). عُرُض فُرَص للعرب، وبخاصّة للنساء العربيّات، في مناطق تركيزهم السكّانيّ، محدودٌ. كما أنّ غياب التطوير الاقتصاديّ، ولا سيّما تطوير مناطق تشغيل، يؤدّي إلى نقص شديد في أماكن العمل لدى السكّان العرب.

ومن الجدير بالذكر أنّه، مقارنة بمعطيات مؤشّر العام 2007، لم يطرأ تغيّر على مشاركة الرجال اليهود والعرب على حدّ سواء في القوّة العاملة، بينما ارتفعت نسبة مشارَكة النساء العربيّات من 17.9% إلى 18.5% فقط.

الرسم 4.2: نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة في سنّ الـ 15 فما فوق حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

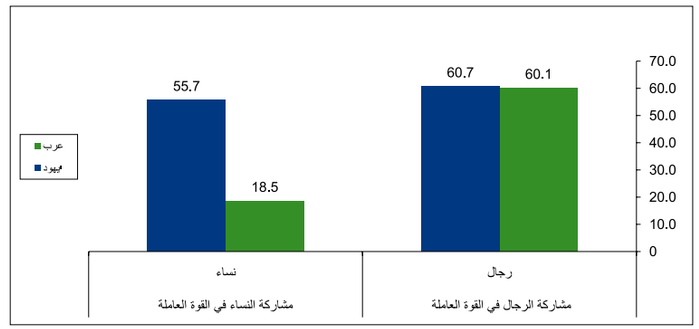

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008

نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ

يدلّ الرسم 4.3 على نسبة مشارَكة اليهود والعرب في القوّة العاملة في مجموعات عمُريّة مختلفة. ويُستدلّ من الرسم أنّ نسبة المشارَكة في القوّة العاملة في جميع المجموعات العمُريّة أعلى في صفوف اليهود. وقد سُجّلت الفجوات الأوسع في مجموعات الأعمار: 34-25؛ 44-35؛ 54-45؛ 64-55.

الرسم 4.3: نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب السنّ والمجموعة السكّانيّة

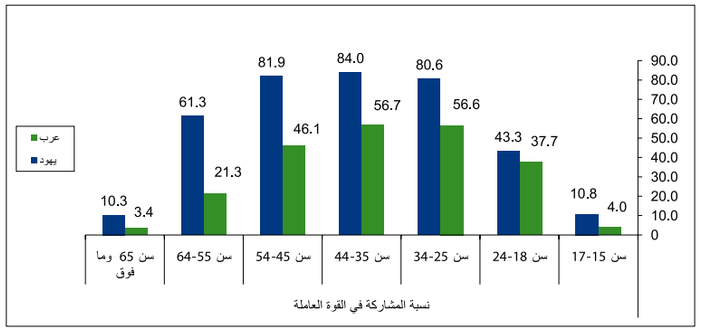

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008

نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب عدد سنوات الدراسة

يدلّ الرسم 4.4، في مايلي، على نسبة المشارَكة في القوّة العاملة، في صفوف اليهود والعرب حسب سنوات الدراسة. ويُستدَلّ من الرسم أنّ نسبة مشارَكة مَن تلقّوا 12-9 وَ 15-13 سنة دراسيّة في القوّة العاملة أعلى في صفوف اليهود. في حين تتقلّص الفجوة في صفوف الذين درسوا 16 سنة دراسيّة فما فوق (77.3% في صفوف اليهود، مقابل 75.5% في صفوف العرب). ومن الجدير ذكره أنّ نسبة مشارَكة العرب الذين تلقّوا 8-5 سنوات دراسيّة في القوّة العاملة أعلى مقارَنةً باليهود من الفئة نفسها- 33.3% في صفوف العرب، مقابل 26.6% في صفوف اليهود.

الرسم 4.4: نسبة المشارَكة في القوّة العاملة المدنيّة حسب سنوات الدراسة، والمجموعة السكّانيّة

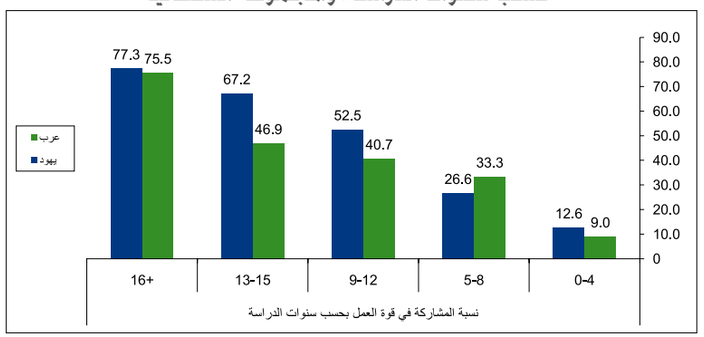

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008.

غير المشغَّلين

يدلّ الرسم التالي، 4.5، على نسبة غير المشغّلين في صفوف اليهود والعرب، رجالاً ونساءً. ويشير إلى فجوة بين نسب غير المشغّلين من اليهود والعرب تميل إلى صالح السكّان اليهود. وهذا ينطبق على الرجال وعلى النساء. فنسبة غير المشغّلين من الرجال اليهود هي 8.2%، في حين هي 10.3% بين الرجال العرب.

هنا يجدر أن نشير إلى أنّ الفجوة بين النساء أكبر. فنسبة غير المشغّلات اليهوديّات هي 9.6%، بينما نسبة غير المشغّلات العربيّات هي 14.0% (انظروا الرسم 4.5).

الرسم 4.5: نسبة غير المشغّلين حسب الجنس والمجموعة السكّانيّة

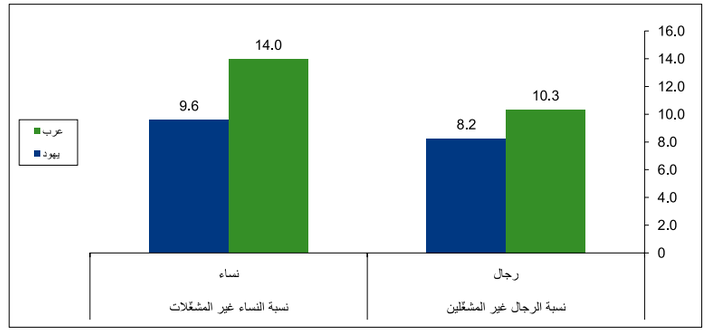

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008.

المشغَّلون

توزيع المشغّلين حسب المهنة

يدلّ الرسم 4.6 على تمثيل اليهود والعرب في مهن مختلفة، ويمكن أن نلاحظ أنّه في مجال "العمّال المهنيّين في الصناعة والبناء وما إليه" يزيد تمثيل العرب بضعفين ونصف عن تمثيل اليهود. كذلك إنّ تمثيل العرب أعلى في مجال "العمال غير المهنيّين". في المقابل، يفوق تمثيلُ اليهود تمثيلَ العرب في المجالات: "وكلاء، وعاملي مبيعات، وعاملي خدمات"؛ "موظّفين"؛ "مديرين"؛ "مهن حرّة وتقنيّة"؛ "أكاديميّين". وعليه، ينتج أنّ للعرب تمثيلاً فائضًا في المهن التي تعود بأجر منخفض ولا تتطلّب استثمارًا في الرأسمال الإنسانيّ، مقابل تمثيل فائض لليهود في المهن التي تدرّ دخلاً مرتفعًا وتتطلّب استثمارًا كبيرًا في الرأسمال الإنسانيّ. ومن الجدير أن نذكر أنّ هذا الوضع يُمكِّن من استبدال العمّال العرب بعمّال أجانب بسهولة.

الرسم 4.6: توزيع المشغّلين حسب المهنة والمجموعة السكّانيّة

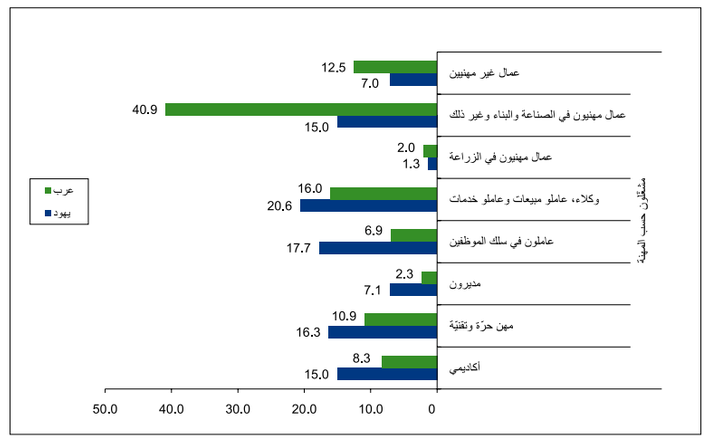

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008

توزيع المشغّلين حسب الفرع الاقتصاديّ

يدلّ الرسم التالي، 4.7، على التشغيل حسب الفروع، في صفوف اليهود والعرب. ويُستدَلّ من هذا الرسم أنّ ثمّة فجوة عميقة، على نحوٍ خاصّ، بين اليهود والعرب في فرع الخدمات المهنيّة (نسبة اليهود المشغّلين في هذا الفرع هي 14.6%، بينما نسبة العرب 6.2%). وفي مجال المصارف والتأمين والأموال، تضاهي نسبة اليهود أربعةَ أضعاف نسبة العرب، وتتقلّص هذه الفجوة تقلّصًا فعليًّا في فرع التربية (13.1% في صفوف اليهود، مقابل 13.0% في صفوف العرب).

ويمكن أن نرى، من خلال الرسم، أنّ تمثيل العرب بارز في مجالات معيّنة، ويزيد فيها عن تمثيل اليهود. وتبرز الفجوة -أشدّ ما تبرز- في مجالَيْ تجارة الجملة والتجارة بالمفرّق، ومجال البناء، ومجال الزراعة. وتظهر فجوة عميقة شديدَ عمْقٍ في مجال البناء، حيث نسبة العرب هي 19.5% (وهي نسبة تضاهي ستّة أضعاف النسبة نفسها لدى اليهود- 3.5%).

الرسم 4.7: توزيع المشغّلين حسب فروع التشغيل والمجموعة السكّانيّة

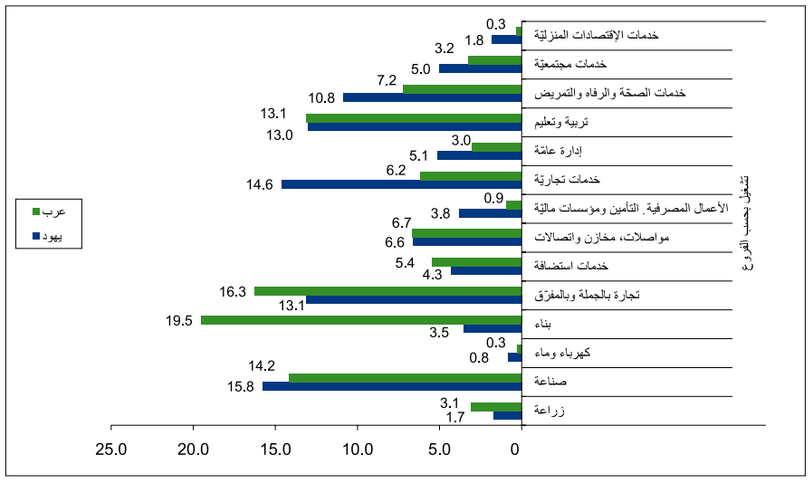

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة، الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل، 2008

لم يتخطّ الإقصاء والتمييز العربَ عامّة، وخاصّة الأكاديميّين من بينهم، في سلك الخدمات العامّة على وجه التحديد. فمعاناة العرب لا تنحصر في انعدام حصولهم على التمثيل اللائق في سلك الخدمات العامّة (خدمات الدولة)، بل إنّه حتّى أولئك العاملون منهم في خدمات الدولة لا يشغلون وظائف ذات نفوذ في عمليّة صنع القرار، ويعمل معظمهم في وظائف هامشيّة وقطاعيّة.

في العام 2004، حدّدت الحكومة (قرار 1402 من يوم 27/1/2004) هدفًا واضحًا في هذا المضمار: حتّى نهاية العام 2008 سيكون 10% من موظّفي الدولة من العرب. بطبيعة الحال، لم يتحقّق هذا الهدف؛ لذلك جرى تَحْيينه وتعديله: ففي نهاية عام 2007 قرّرت الحكومة (قرار رقم 2579 من يوم 11/11/2007) أن يتمّ تحقيق الهَدف المذكور (10% على الأقلّ من موظّفي الدولة سيكونون من العرب) حتّى نهاية العام 2012؛ وفي بداية العام 2008، قرّرت الكنيست، بدعم من الحكومة، إقامة لجنة تحقيق برلمانيّة في موضوع استيعاب عاملين عرب في سلك خدمات الدولة، وقد بدأت هذه اللجنة (ويرأسها عضو الكنيست د. أحمد طيبي) عملها بتاريخ 18/3/2008. في بداية العام 2009، قُرّر (قرار رقم 4436 من يوم 25/1/2009) تخصيص موارد إضافيّة، من بينها: زيادة نحو 20 مِلاكًا تخصيصيًّا في كلّ سنة؛ زيادة وظائف للطلاّب؛ إقامة مخزن فاحصين للجان القبول

للوظائف في سلك خدمات الدولة: تأسيس برنامج تدريب وتمرين للعاملين الجدد.

على الرغم من هذه القرارات، لم يحصل أن واكبت وتيرةُ زيادة المشغّلين العرب في سلك خدمة الدولة الأهدافَ التي حدّدتها الحكومة. ويدلّ الرسم التالي، 4.8، أنّ نسبة العرب في سلك خدمات الدولة، حسب مؤشّر العام 2008، هي 6.0% فقط (في 2007 كان هذا المعطى 5.2%). كذلك إنّ وضع النساء العربيّات في سلك خدمات الدولة مؤسف للغاية: فالنساء العربيّات يشكّلن 36.4% فقط من موظّفي الدولة العرب، مقابل نسبة -68.0% حصّة النساء اليهوديّات من موظّفي الدولة اليهود عامّة.

الرسم 4.8: توزيع المشغّلين في سلك خدمة الدولة حسب المجموعة السكّانيّة - مؤشّر 2008 (بالنسب المئوية)

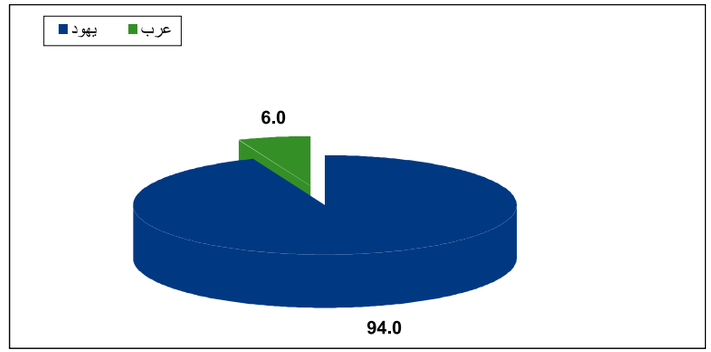

المصدر: تقارير سنويّة لمأموريّة خدمات الدولة، 2008-2004

الفصل الخامس:
مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ

في ثمانينيّات القرن المنصرم، بدأ حصول تغيير في سياسة الرفاه الاجتماعيّ في إسرائيل، انعكس في تقليص الخدمات الاجتماعيّة، وفي تقليص حجم الإنفاق الاجتماعيّ الذي تنفقه شبكة الأمان الاجتماعيّ. في المقابل، شَرَعَ أثر الضرائب المباشرة ومدفوعات التحويل على تقليص مستويات الفقر ينقص. وقد تميّز النصف الأوّل من العَقد الحاليّ بتقليصات واسعة في أجهزة الرفاه الاجتماعيّ، ولكن هذه العمليّة صُدّت في منتصف العَقْد. فمُذّاك أخذ الإنفاق الحكوميّ على جوانب اجتماعيّة مختلفة يرتفع، حيث ازداد الإنفاق على خدمات التمريض لمن يعانون من محدوديّة عقليّة، ولآخرين يعانون إعاقات مختلفة.

لم تواكب هذه الزيادةُ الارتفاعَ الحاصل في عدد المحتاجين لخدمات الرفاه الاجتماعيّ، كما أنّ الفقر اتّسع وتعمّق في صفوف فئات المحتاجين من السكّان، لا سيّما في صفوف السكّان العرب.

إضافة إلى ذلك، بدأت عمليّة خصخصة الخدمات الاجتماعيّة، وبضمنها قسم كبير من الخدمات التي على الحكومة والسلطات المحلّيّة أن تقدّمها، بموجب القانون، لعدد من الفئات المحتاجة: المسنّين؛ الأطفال والأحداث؛ مَن يعانون من محدوديّة عقليّة أو من محدوديّة جسمانيّة، عائلات؛ المدمنين على المخدّرات والكحول؛ السجناء المحرّرين؛ عائلات السجناء؛ القادمين الجدد؛ المشرّدين. أصبحت هذه الخدمات تقدّم، أكثر فأكثر، بواسطة منظّمات غير حكوميّة، ومنظّمات تطوّعيّة وأخرى ربحيّة. وقد أُطلقت على الخصخصة -في الأدبيّات التي تناولتْها- تسميتان: "اقتصاد السوق" وَ "الخصخصة الزاحفة". وفي ما يلي بعض الخدمات التي طالتها الخصخصة على هذا النحو أو ذاك:

- خدمات للمسنّين: بيوت للمسنّين وأطر إسكان محميّة؛
- خدمات للأولاد: داخليّات وعائلات حاضنة؛
- خدمات لذوي الحاجات الخاصّة: مساكن؛ بيوت خاصّة وشقق في محيطهم الاجتماعيّ؛ مصانع محميّة؛ نواد اجتماعيّة؛ مَأوى للأولاد لقضاء النهار؛ خدمات تشخيص القدرات.
- خدمات لمن يعانون من محدوديّات جسمانيّة: أُطُر سكن في المجتمع المحلّيّ؛ نُزُل؛ نوادٍ اجتماعيّة؛ مراكز تشغيل؛ مساعدة في البيت؛ مصانع محميّة.
- خدمات للعائلات وبضمنها العائلات الأحاديّة الوالدين (أحاديّة الوالديّة): ملاجئ؛ بيوت انتقاليّة للنساء المضروبات وأولادهنّ؛ مراكز علاج للعنف المنزليّ؛ مراكز للعائلات الأحاديّة الوالديّة؛ مراكز لضحايا الاعتداءات الجنسية؛ مخيّمات للأمّهات؛ مراكز اتّصال بين الوالدين والأولاد وبرامج لتحضير الأزواج للحياة الزوجيّة ولتعزيز القدرة على الوالديّة.خدمات للأحداث من الذكور والإناث: نواد اجتماعيّة علاجيّة؛ ملاجئ؛ وبيوت انتقاليّة للأحداث المشرّدين من الذكور والإناث؛ دوريّات لتقديم العون للأحداث المتسكّعين؛ خدمات استشارة وعلاج للأحداث في مجال الصحّة.حاليًا تُقدّم هذه الخدمات منظّماتٌ غيرُ حكوميّة وَ/أو جمعيّات ومنظّمات خاصّة تجاريّة[45].

45 أوري أفيرام، جوني چال ويوسي كاطان. **بلورة سياسة اجتماعيّة في إسرائيل، وجهات وقضايا**. القدس، مركز طاوف لدراسة السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل، 2007.

إضافة إلى الآثار السلبيّة المعروفة لعمليّة الخصخصة (انظروا: أڤيرام وآخرون، 2007)، تشمل هذه العمليّة أيضًا تقليصات واقتطاعات. وينعكس تأثير عمليّة الخصخصة في معطيات مؤشّر العام 2008 في انخفاض حصّة الإنفاق على الخدمات الاجتماعيّة، سواء أكان ذلك بصورة نسبيّة أم بصورة مطلقة، قياسًا إلى معطيات مؤشّر 2007. ويبرز في السنة الحاليّة انخفاض حصّة الإنفاق على الخدمات الاجتماعيّة، المحسوبة ضمن المؤشّر، من مجموع الإنفاق القوميّ العامّ المحسوب خصّيصًا للمؤشّر- من 25.2% في مؤشّر العام 2007 إلى 24.1 في العام 2008.

قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ للعام 2008: 0.6009

قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ هي الأعلى بين المؤشّرات التجميعيّة؛ وقد بلغت في هذا العام 0.6009. وتدلّ قيمة المؤشّر على اتّساع الفجوات بين اليهود والعرب بنحو 7.4%، مقارَنةً بمؤشّر العام 2007. وينبع الارتفاع في قيمة مؤشّر 2008 من اتّساع الفجوة بين اليهود والعرب في الدلائل الثلاثة لمؤشّر الرفاه. وتظهر في الرسم التالي قيمة مؤشّر العام 2007 (وهي 0.5595)، وقيمة مؤشّر 2008 (وهي 0.6009).

الرسم 5.1: قيمة مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ 2008 مقابل قيمة مؤشّر 2007

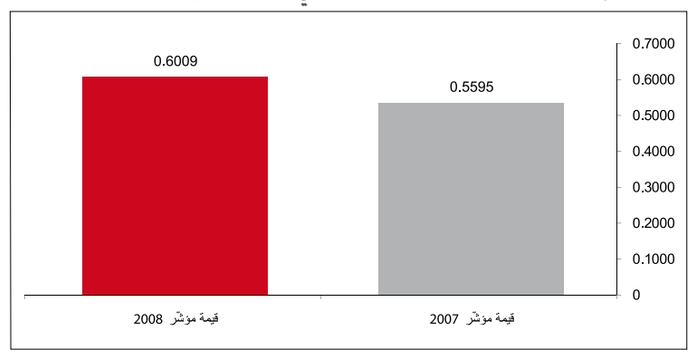

دلائل ومتغيّرات

يتضمّن مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ ثلاثة دلائل: الإنفاق على خدمات الرفاه في أقسام الرفاه المحلّيّة، وانتشار الفقر، وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر.

دلائل	متغيّرات
الإنفاق على الرفاه	1. مجموع معدّل الإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد
	2. معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ الواحد
انتشار الفقر	3. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
	4. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل
	5. انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة
تأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر	6. نسبة الناجين من الفقر بعد مدفوعات التحويل في صفوف العائلات والأنفس والأولاد
	7. نسبة الناجين من الفقر على ضوء مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة في صفوف العائلات والأنفس والأولاد

عيّنة بلدات

هنالك اثنان من متغيّرات مؤشّر الرفاه الاجتماعيّ- "مجموع معدّل الإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد" وَ "معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ الواحد"- لم يُؤخذا في الحسبان بصورة تجميعيّة (بالنسبة لمجمل السكّان اليهود والعرب معًا، أو كلاً على حدة)، وذلك لأنّ المعطيات بخصوصهما يُنشر كلّ منها عن كلّ بلدة على حدة. في هذه الحالة، نأخذ عيّنة من البلدات لحساب هذين المتغيّرين. تشمل هذه العيّنة أحد عشر زوجًا من البلدات، في كلّ زوج بلدة يهوديّة وأخرى عربيّة متماثلتان من حيث عدد السكّان وتابعتان للمنطقة الجغرافيّة نفسها (انظروا الجدول "أ").

الجدول "أ": عيّنة بلدات يهوديّة وعربيّة

المنطقة	بلدات يهوديّة		بلدات عربيّة	
	اسم البلدة	عدد السكّان في 2007 (بالآلاف)	اسم البلدة	عدد السكّان في 2007 (بالآلاف)
منطقة الشمال	نهاريّا	51.0	الناصرة	65.5
	مجدال هعيمك	24.8	سخنين	25.1
	حتسور هجليليت	8.6	عين ماهل	11.0
منطقة حيفا	كريات موتسكين	39.6	أمّ الفحم	43.3
	بنيامينا- چڤعات عاداه	11.2	جسر الزرقاء	11.7
منطقة المركز	روش هعاين	37.9	الطيّبة	34.8
	كريات أونو	27.4	الطيرة	21.5
	يهود- نيڤيه إفرايم	25.8	قلنسوة	17.8
منطقة القدس	كريات يعاريم	3.3	أبو غوش	5.9
منطقة الجنوب	ديمونا	33.6	رهط	42.2
	يروحام	8.5	كسيفة	10.7

الإنفاق العامّ على الرفاه الاجتماعيّ

يبيّن الرسم 5.2، في ما يلي، مجموع معدّل الإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه للفرد الواحد بمعطيات مؤشّر العام 2008، كما وردت في العيّنة في الجدول "أ". وبالرغم من أنّه سُجّل ارتفاع، في صفوف اليهود وفي صفوف العرب، قياسًا إلى السنة الفائتة، إلاّ أنّ الفجوة بين المجموعتين السكّانيّتين لم تتغيّر. ويُظهر الرسم أيضًا أنّ الإنفاق السنويّ المعدّل على الفرد الواحد، في السلطات المحلّيّة العربيّة التي جرى فحصها، ارتفع من 348.1 شيكلاً جديدًا، حسب مؤشّر العام 2007 إلى 360.0 شيكلاً جديدًا في مؤشّر العام 2008 (ارتفاع بنسبة 3.4%). وقد ارتفع معدّل الإنفاق في صفوف اليهود من 508.6 شيكل جديد في مؤشّر 2007 إلى 527.6 في مؤشّر -2008 ارتفاع بنسبة 3.7%.

الرسم 5.2: المجموع الكلّيّ المعدّل للإنفاق العامّ (الحكومة والسلطات المحلّيّة) السنويّ على الرفاه (بالشيكل -للفرد).

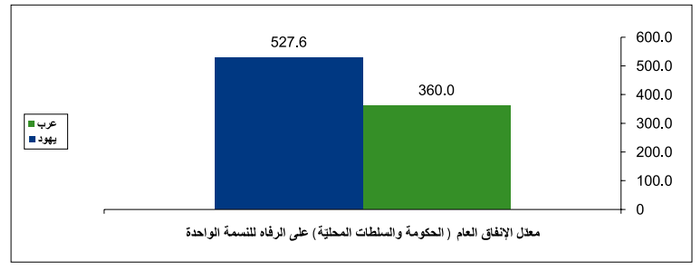

المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعيّ، الإنفاق على الرفاه في سلطات عربيّة ويهوديّة منتقاة 2008، بواسطة قسم إتاحة المعلومات.

عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ

يشكّل عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ في أقسام الرفاه الاجتماعيّ المحلّيّة متغيرًا يكشف بعدًا إضافيًّا لتخصيص الميزانيّات في مجال الرفاه -الميزانيّة المخصّصة لكلّ معالَج. كلّما كان معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ الواحد أقلّ، كانت الميزانيّة المخصّصة للمُعالَج أكبر. ويستعرض الرسم 5.3، في ما يلي، معدّلَ عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ وَفْق معطيات مؤشّر العام 2008، ويبلغ معدّل هذا العدد في البلدات العربيّة 501.2، أي إنّ هناك ارتفاعًا بـ 16.7% مقابل معدّل العدد في العام 2007 إذ كان حينذاك 429.2. في المقابل، طرأ انخفاض قدره 3.7% في معدّل عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ في البلدات اليهوديّة- من 348.7 وَفْق مؤشّر العام 2007 إلى 335.7 في 2008.

في معطيات مؤشّر العام 2007، كان معدّل عدد المعالَجين لكلّ عامل اجتماعيّ في صفوف العرب أعلى بـ 23.0% من نظيره في صفوف اليهود؛ وخلال سنة واحدة تضاعف هذا المُعطى فأصبح 49.3% -وهو تغيير يدلّ على انخفاض حادّ في الميزانيّة المرصودة لكلّ معالَج من السكّان العرب مقارَنةً بالسكّان اليهود. كما يدلّ على اتّساع الفجوة بين اليهود والعرب.

الرسم 5.3: معدّل عدد المعالَجين للعامل الاجتماعيّ في بعض البلدات اليهوديّة وبعض البلدات العربيّة

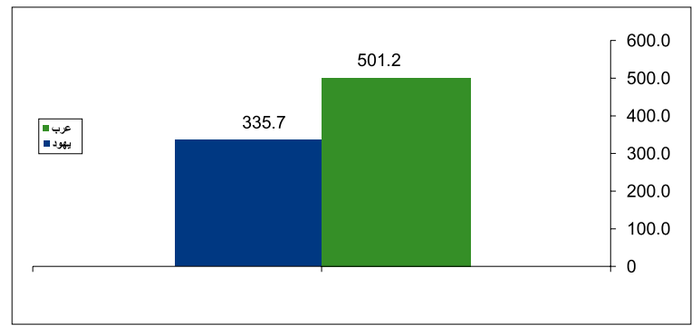

المصدر: وزارة الرفاه الاجتماعيّ، الإنفاق على الرفاه في سلطات عربيّة ويهوديّة منتقاة 2007، بواسطة قسم إتاحة المعلومات.

انتشار الفقر في صفوف العائلات والأنفس والأولاد

منذ السبعينيّات، يجري احتساب الفقر في إسرائيل بناءً على أساس نسبيّ متّبَع في العالم كلّه، وبموجبه فإنّ الفقر هو ظاهرة عَوَز نسبيّ يجب أن يقاس حسب مستوى الحياة السائد في كلّ مجتمع. وتُعرّف العائلة كفقيرة إذا كان مستوى حياتها، كما يتبيّن من دخلها، أقلّ بقدر كبير من مستوى حياة المجتمع عامّة؛ وعلى وجه التحديد، إذا كان الدخل الحرّ للنسمة المعياريّة[46] في العائلة أقلّ من نصف متوسّط ذلك الدخل[47].

وتشهد نسبة الفقر في صفوف العائلات العربيّة ارتفاعًا مستمرًّا؛ ففي العام 2003، كانت نسبته 48.4% بينما ارتفع في العام 2007 إلى 51.4%. وهنا يجدر أن نشير إلى أنّ الارتفاع في مستوى الفقر، في صفوف العائلات العربيّة، سريع جدًّا، ففي الفترة الواقعة بين العامين 2001 وَ 2006 ارتفعت نسبة الفقراء العرب بـ 31.1%، مقابل ارتفاع بـ 2.1% في صفوف العائلات اليهوديّة. ويأتي الفقر المتسارع في صفوف السكّان العرب كنتيجة واضحة ومباشرة للتقليصات ولسياسة الإقصاء التي اتّبعتها حكومات إسرائيل المتعاقبة. في الفترة الواقعة بين العامين 2006-2001، على سبيل المثال، طرأ انخفاض بين 40% وَ 50% في مخصّصات الأولاد ومخصّصات ضمان الدخل، إضافة إلى التصلّب في شروط دفع رسوم البطالة.

إضافة إلى ذلك، عانى السكّان العرب، أثناء الأزمة الاقتصاديّة التي دامت في السنوات 2003-2001، من مستويات بطالة مرتفعة. هذا في حين لم يصل تأثير النتائج الإيجابيّة للازدهار الاقتصاديّ الذي بدأ في العام 2004 إلى أسفل، أي إلى الفروع الاقتصاديّة التقليديّة التي تتميّز بتمثيل فائض للسكّان العرب. إنضافت إلى ذلك سياسة الإقصاء المتواصلة بكل ما يتعلق بالمناطق الصناعية والتشغيليّة في صفوف الجمهور العربي. وبعبارة أخرى، إنّ الفجوات بين العرب واليهود هي نتيجة سياسة التقليص والإقصاء من سوق العمل، وهي سياسة لا يرافقها استجابة وبدائل عمليّة طويلة الأمد، لدمج السكّان العرب وتحسين أوضاعهم في المركّبات المختلفة لسوق العمل والاقتصاد الإسرائيليّ.

في الرسم التالي، 5.4، يمكن أن نرى أنّ انتشار الفقر في أوساط السكّان العرب يفوق انتشاره في صفوف السكّان اليهود، سواء أكان ذلك قبل مدفوعات التحويل والضرائب أم كان بعدها. ويبيّن الرسم أنّ نحو 60.4% من الأنفس في صفوف السكّان العرب يقبعون تحت خطّ الفقر، مقارَنة مع 26.9% في صفوف اليهود. أمّا بعد مدفوعات التحويل والضرائب، فيصبح 54.0% من الأنفس في صفوف العرب تحت خطّ الفقر، مقارَنةً بنحو 16.5% في صفوف السكّان اليهود (انظروا الرسم 5.4).

تُعتبر منظومة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل؛ التأمين الوطنيّ؛ ضريبة التأمين الصحّيّ) أداة هامّة إضافيّة، وقد تكون الأهمّ، لتمكين الحكومة من التأثير على إعادة توزيع الدخل. تكون هذه المنظومة من الضرائب أكثر فاعليّةً كلّما كانت تقدّميّة أكثر (أي إنّ الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفع يدفعون ضرائب أكثر، بينما يدفع الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض ضرائب أقلّ). تأثير هذه الأداة كوسيلة لتوزيع أكثر إنصافًا هو تأثير غير فعّال، لا سيّما في صفوف السكّان العرب، وذلك بسبب مستوى الأجور المتدنّي للعرب؛ فغالبيّة السكّان العرب يقبعون تحت الحدّ الأدنى لدفع الضرائب، ولا يستفيدون من التسهيلات التي تقدّمها الحكومة عند جباية الضرائب المباشرة، مثل استعادة ضرائب حسب قيمة نقاط التسهيل الضريبيّ. على ضوء هذه الحقائق، يدور نقاش بين قادة الاقتصاد الإسرائيليّ بخصوص تفعيل سياسة ضريبة دخل سلبيّة، لأنّ هذه تُمكّن من تقديم مِنَح مخصّصة

46 النسمة المعياريّة في العائلة تأخذ بعين الاعتبار مبدأ الأفضليّة للزيادة. وحدة المرجعيّة هي عائلة مؤلّفة من شخصين، أي تتكوّن من نسمتين معياريّتين. وللعائلة المؤلّفة من نسمة واحدة ما يعادل 1.25 نسمة معياريّة، أي إنّ حاجات العائلة ذات النسمة الواحدة لا تُقدّر وكأنّها مساوية لنصف حاجات عائلة من نسمتين وإنّما أكثر من ذلك. وهكذا، فإنّ حاجات عائلة من أربع نسمات قيمة 3.2 نسمات معياريّة، كما أنّ قيمة حاجاتها لا تساوي ضعفَيْ قيمة حاجات عائلة من نسمتين وإنّما أقلّ.

47 مستويات الفقر والفجوات الاجتماعيّة 2007، تقرير سنويّ، مؤسّسة التأمين الوطنيّ، 2008.

لمن يعملون لكنّهم يقبعون تحت الحدّ الأدنى لدفع الضريبة –وهم الأكثر تعرُّضًا لأن يتحوّلوا إلى فقراء– دون أن يُضطرّوا إلى التوجّه إلى مؤسّسة التأمين الوطنيّ للحصول على مخصّصات. وعليه فإنّ الضريبة السلبيّة هي بمثابة عمليّة دفع، بواسطة جهاز الضريبة، وَفق الأجر الذي يتلقّاه العامل.

وعليه، فإنّ معطيات المؤشّر (كما يظهر في الرسم 5.4) تدلّ على أنّ انتشار الفقر في صفوف العرب أكثر ارتفاعًا، إن كان ذلك بين الأولاد أو بين الأنفس أو العائلات. كما أنّ انتشار الفقر في صفوف العرب يبقى أكبر، مقارنة باليهود، بعد مدفوعات التحويل وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة معًا.

الرسم 5.4: انتشار الفقر في صفوف العائلات، والأنفس، والأولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، بعد مدفوعات التحويل، وبعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة.

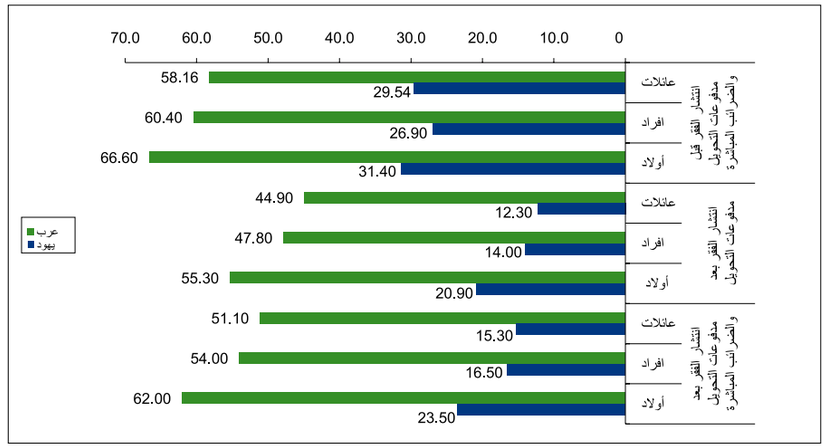

المصدر: مؤسّسة التأمين الوطنيّ، تقرير الفقر وغياب المساواة في المدخولات، 2008.

نسبة تراجع انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة

يُبيّن الرسم التالي، 5.5، تأثير مدفوعات التحويل وتأثير مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة على انتشار الفقر، بكلمات أخرى، يستعرض الرسم نسبة الناجين من الفقر في أعقاب مدفوعات التحويل فقط، وفي أعقاب مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة معًا. ويمكن أن نلاحظ من الرسم أنّ تأثير هذه المدفوعات على السكّان اليهود يفوق تأثيرها على العرب بكثير، وتبرز الفجوة بين المجموعتين السكّانيّتين، أكثر ما تبرز، في تأثير مدفوعات التحويل فقط، وفي أعقاب مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة معًا على العائلات، إذ تؤدّي مدفوعات التحويل إلى تخليص 22.9% فقط من العائلات العربيّة من الفقر، مقابل تخليص 58.2% من العائلات اليهوديّة (نحو ضعفين ونصف).

ويتّضح من الرسم 5.6 أنّه بحسب مميّزات هذه الوُجهة، واعتمادًا على المعطيات التي أوردها التأمين الوطنيّ، لم ينجُ من الفقر، نتيجة مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة، في العام 2007، سوى 9.2% من الأنفس وَ 5.2% من الأولاد العرب الفقراء؛ بينما بلغت هذه النِّسَب في صفوف اليهود أربعة أضعاف قيمتها بين العرب (36.8% من الأنفس الفقيرة، وَ 21.3% من الأولاد الفقَراء نجوا من الفقر). ويعود تفسير هذا الأمر إلى أنّ سياسة الرفاه

الاجتماعيّ التي تنتهجها الحكومة تؤدّي الى خلاص المسنّين والقادمين الجدد والعائلات الأحاديّة الوالديّة من الفقر بنسب عالية (57.5%، 46.7% وَ 33.0% حسب الترتيب– تقرير الفقر 2008)؛ وكما هو معروف، إنّ حجم هذه المجموعات أكبر نسبيًّا، في صفوف اليهود. في المقابل، في صفوف العرب نسبة عالية من العائلات ذات المعيل الواحد وعائلات بدون معيل وعائلات تضمّ 4 أولاد فما فوق، وتصل نسَب النجاة من الفقر في صفوف هذه العائلات إلى 24.4%، 14.9% وَ 10.4% –حسب الترتيب–. وفي الواقع، إنّ سياسة المخصّصات والضرائب المباشرة لا تتناسب، في الوقت الحاضر، مع مسبّبات الفقر التي تميّز حالة السكّان العرب.

الرسم 5.5: نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة حسب المجموعة السكّانيّة

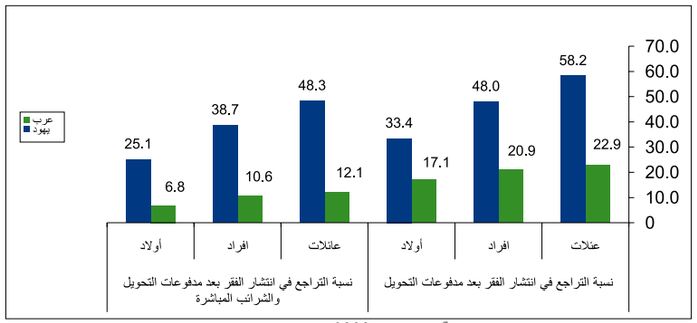

المصدر: تقرير الفقر وانعدام المساواة في توزّع المدخولات 2008

الرسم 5.6: نسبة الأنفس والأولاد الذين ينجون من الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة 2007–2000 حسب المجموعات السكّانيّة

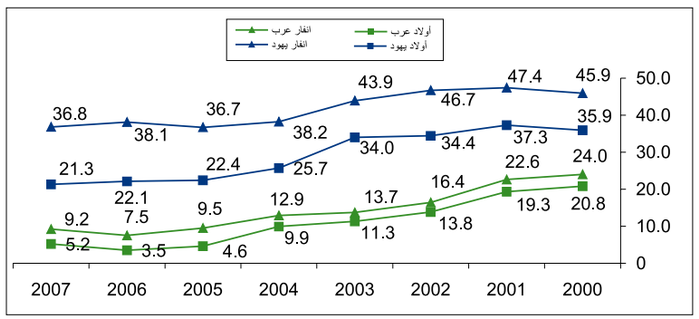

المصدر: تقارير الفقر وانعدام المساواة في توزّع المدخولات 2008–2000

وتدلّ هذه المعطيات الصعبة على فجوات بين السكّان العرب والسكّان اليهود آخذة في الاتّساع في ما يتعلّق بمجال الرفاه. كذلك، تشير النتائج الأوّليّة حول نهاية العام 2008 وبداية العام 2009، التي حصلنا عليها من وزارة الرفاه الاجتماعيّ، إلى ارتفاع في كوادر القوّة العاملة في أقسام الرفاه بنسبة 18.8% في البلدات العربيّة المشمولة في العيّنة، مقابل ارتفاع بنسبة 2% في البلدات اليهوديّة في العيّنة. وتشير النتائج أيضًا إلى ارتفاع بـ 8.3% في الميزانيّات المرصودة للبلدات العربيّة في العيّنة، مقابل ارتفاع بنسبة 5.7% في البلدات اليهوديّة في العيّنة. وإذا تواصلت هذه الوجهة لفترة ممتدّة، فسوف تظهر آثارها في المستقبل القريب.
على الرغم من ذلك، تُوجِب معطيات مؤشّر العام 2008 الاستمرارَ في اتّخاذ إجراءات فوريّة وانتهاج سياسة

طويلة الأمد لسدّ الفجوات. حيث يعاني مجال الرفاه في إسرائيل من التقليصات. منذ ثمانينيّات القرن المنصرم. ويبدو أنّ الحكومات الإسرائيليّة المختلفة اتّخذت خطوات مختلفة رمت عبْرها إلى تقليص برامج الرفاه بطرق شتّى. من بين هذه الخطوات خفْضُ القيمة الحقيقيّة للمخصّصات. ورفع مستوى التصلّب في شروط الاستحقاق لبرامج مختلفة. بما في ذلك اللجوء المتزايد الى المعايير الانتقائيّة والى الخصخصة. تضاف إلى هذا عمليّةُ الخصخصة التي تقضم اليوم كلّ مجالات خدمات الرفاه. تقريبًا.

على ضوء ذلك. ولتحسين وضع السكّان العرب. ثمّة حاجة إلى العمل في ثلاثة اتّجاهات:

1. شمل حقوق الرفاه الاجتماعيّ في تشريعات مناسبة. واعتماد معيار موحّد لجميع فئات السكّان.
2. استثمار مكثّف في فئات سكّانيّة معيّنة لا تلائم سوق العمل. في صفوف السكّان العرب.
3. دمج السكّان العرب. على نحو فعليّ. في جميع مستويات الاقتصاد الإسرائيليّ. ابتداءً من المناصب الراقية والوظائف في القطاعين العامّ والخاصّ حتّى تطوير مناطق صناعة وتشغيل في البلدات العربيّة.

الفصل السادس:
مؤشر المساواة الموزون 2008

قيمة مؤشّر المساواة 2008: 0.3600

يشمل المؤشّر الموزون المؤشّرات الخمسة التجميعيّة في المجالات التالية: التربية والتعليم؛ الإسكان؛ الصحّة؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعيّ. وقد حُدّد وزن كلّ من المؤشّرات التجميعيّة حسب حصّة كلّ منها في الإنفاق القوميّ. يتضمّن الإنفاق القوميّ جميع المصروفات -العامّة والخاصّة- في كلّ واحد من المجالات. يمكن للإنفاق القوميّ -بهذا المفهوم- أن يشكّل قاعدة اختبار لتقدير قيمة كلّ واحد من المجالات الخمسة في دولة إسرائيل بالتلاؤم مع سياسة الحكومة. يشمل الإنفاق العامّ مصروفات الحكومة والحكم المحلّيّ والمؤسّسات التي لا تبتغي الربح؛ بينما يشمل الإنفاق الخاصّ مجموع مصاريف القطاع الخاصّ التجاريّ. والأُسَر والأفراد. بناءً على ذلك. تتأثّر قيمة المؤشّر الموزون من التغيير في قيم المؤشّرات التجميعيّة. ومن التغيّرات في مجمل الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من مجالات المؤشّر الخمسة.

يتحرّك مدى قيم المؤشّر. بين "1-" وَ "1". عندما تكون قيمة المؤشّر صفرًا. فهو يشير إلى المساواة التامّة؛ وكلّما انحرف المؤشّر نحو قيمة "1". دلّ الأمرُ على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة اليهوديّة. وعندما ينحرف المؤشّر نحو قيمة "1-". أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكّانيّة العربيّة. إرتفاع في قيمة المؤشر يشير الى ارتفاع في غياب المساواة.

تشير قيمة مؤشّر المساواة الموزون للعام 2008 إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب: 0.3600 في العام 2008 مقابل 0.3500 لمؤشر العام 2007(راجعوا الرسم 6.1). يشكل الأمر ارتفاعا بنسبة 2.8% في مؤشّر عدم المساواة العام بين اليهود والعرب.

الرسم 6.1: قيم المؤشّرات الموزونة 2007-2008

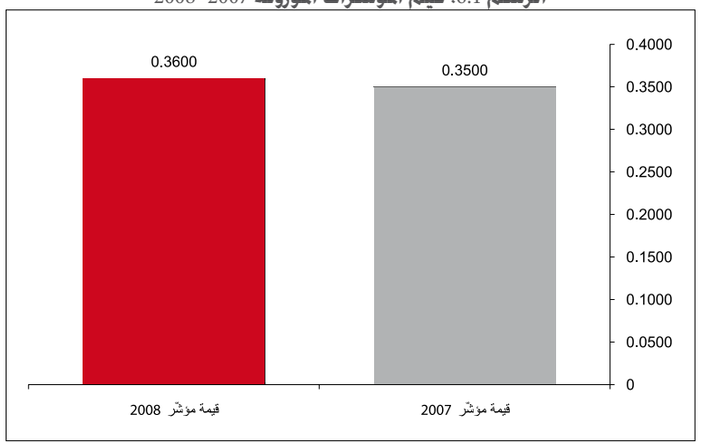

تغيّرات في المؤشّرات التجميعيّة

التغيير في قيم المؤشّرات التجميعيّة يشكّل نتاجًا لتغيّر في واحد أو أكثر من العوامل التالية:

1. **تغيير في حصّة السكّان العرب واليهود من مجموع السكّان في إسرائيل:** نسبة السكّان العرب داخل المجموعة السكّانيّة العامّة في إسرائيل تتّجه نحو الارتفاع. وعليه فالفرضية هي أن الحصة التي تحتاجها هذه المجموعة من "كعكة" الموارد القومية ستتزايد بالتلاؤم مع تكاثرها الطبيعي. وما يعنيه هذا الأمر هو أنّه إذا لم يطرأ تغيير على قيم المتغيّرات بشكل يواكب وتيرة تزايد حصّة السكّان العرب في المجموع العامّ للسكّان في إسرائيل، فسيرتفع مستوى انعدام المساواة. بين بيانات مؤشر 2007 و 2008 حصلت زيادة بنسبة 0.1 نقطة مئوية في حصة الجمهور العربي من المجموع العام للسكان في إسرائيل- من 19.9% إلى 20.0% (دائرة الإحصاء المركزيّة).

2. **تغيير في قيم المتغيّرات:** درجة تأثير التغيير في قيمة المتغيّرات على نتائج المؤشّر تتأثّر بقوّة التغيير وبعدد المتغيّرات التي طرأ عليها التغيير. كلّ ذلك بالنسبة إلى عدد المتغيّرات في هذا المؤشّر: يؤثّر التغيير في المتغيّر الواحد على نتائج المؤشّر بقوّة أكبر كلّما كان عدد المتغيّرات في المؤشّر أقلّ. وبالعكس.

يظهر في الرسم 6.2 قيمة المؤشّر الموزون وقيمة المؤشّرات التجميعية الخمس في العام 2007 وفي العام 2008.

الرسم 6.2: قيم المؤشّرات التجميعيّة في الصحّة،والإسكان،والتعليم، والتشغيل، والرفاه الاجتماعيّ، ومؤشّرات المساواة الموزونة 2007-2008

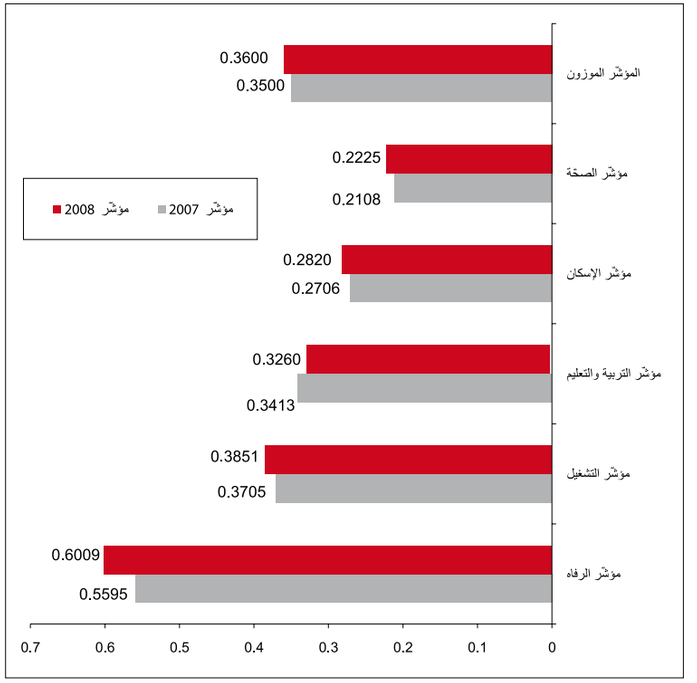

احتساب الإنفاق القوميّ على الصحّة ، والإسكان، والتربية والتعليم، والتشغيل، والرفاه الإجتماعي

الصحة

يشمل الإنفاقُ القوميّ الجاري على الصحّة حصة ميزانية الدولة التي تشمل تحويلات ماليّةً لصناديق المرضى ولمؤسّسات أخرى لا تبتغي الربح، وتوفيرَ الخدمات الصحّيّة بواسطة مؤسّسات الصّحّة الحكوميّة. ويشمل كذلك الإنفاقَ القوميّ على الصحّة، وضريبةَ الصحّة، والمصروفاتِ المباشرةَ للأسَر على الأدوية والخدمات الطبّيّة.

مجموع الإنفاق القوميّ الجاري على الصحّة بالأثمان الجارية: 52،030 **مليون شيكل**

الإسكان

الإنفاق القوميّ على الإسكان: يقدّر الإنفاق القوميّ الخاصّ على الإسكان على أساس الزيادة في مساحة البناء المُعَدّ للسكن، وبالتلاؤم مع ارتفاع أسعار خدمات الإسكان للأسَر. وهذه تشمل صيانةَ الشقّة الجاريةَ، واستهلاكَ خدمات الشقّة الذي جرى احتسابه بتقييد أجر بديل لشقّة في شقق متساوية من حيث المساحة في بلدة أو منطقة معطاة. تشمل المصروفات الحكوميّة في هذا المجال المادّة 42 (منَح وسوبسيديا) وكذلك المادّة 70 (الإسكان من مجموع ميزانيّة وزارة الإسكان).

الجدول 6.1: مركبات الإنفاق القومي على الإسكان 2007

	مليون شيكل
الانفاق الخاص على الإسكان	68،681
المادّة 42 – ميزانية وزارة البناء والإسكان	1،614
المادّة 70– ميزانية وزارة البناء والإسكان	3،506
المجموع	73،801

المصدر: دائرة الإحصاء المركزيّة . الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2008، ميزانية الدولة 2007، موقع وزارة المالية www.mof.gov.il

مجموع الإنفاق القوميّ الجاري على الإسكان للعام 2007: 73،801 **مليون شيكل**

التربية والتعليم:

يشمل الإنفاقُ القوميّ الجاري على التعليم الإنفاقَ العامَّ والإنفاقَ الخاصَّ على مؤسّسات التعليم: التعليم قبل الابتدائيّ، والابتدائيّ، والثانويّ، والنظريّ والتكنولوجيّ، والمدارس الدينيّة ("يشيفاه")، والمدارس التوراتيّة، ومؤسّسات التعليم فوق الثانويّ، ومؤسّسات التعليم العالي، ومؤسّسات لدورات واستكمالات للكبار.

مجموع الإنفاق القوميّ على التعليم بالأثمان الجارية: 52،971 **مليون شيكل**.

التشغيل

الإنفاق القوميّ على التشغيل: لا تُجري دائرة الإحصاء المركزيّة تقديرًا للإنفاق القوميّ على التشغيل. وبغية احتساب الإنفاق القوميّ في هذا المضمار، استُعرِضتْ جميعُ بنود الميزانيّة (في جميع الوزارات الحكوميّة) التي تهتمّ بتشجيع التشغيل.

الجدول 6.2 مركّبات الإنفاق القوميّ على التشغيل 2007

الوزارة	اسم البند في الميزانيّة	رقم البند	مليون شيكل
ديوان رئيس الحكومة	مساعدة للأفراد- تشغيل	40611	21.9
	مساعدة المصالح التجاريّة	40612	246.3
وزارة الماليّة	إرشاد وتأهيل عاملين	50707	0.074
	مشروع "عتبديم" للقطاع العامّ	50708	2.8
	استثمار في الشركات (قطارات إسرائيل، أجسام مأزومة وغيرها)	8306	1046.0
وزارة الأمن الداخليّ	تشغيل وإنتاج	71010	27.7
وزارة التربية والتعليم	استكمال وإرشاد	202203	10.1
وزارة الرفاه الاجتماعيّ	تشغيل المعاقين في أجسام عامّة وخاصّة	230618	63.6
	وحدة العمّال الأجانب	68	42.8
وزارة الصحّة	استكمال وإرشاد	240402	0.02
وزارة استيعاب القادمين الجدد	مساعدة في تدعيم التشغيل في القطاع الخاصّ	300219	18.7
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد	300220	37.3
	مساعدة في تشغيل القادمين الجدد المستقلّين، مبادرات مهنيّة- تجاريّة	300223	9.2
دعم منتوجات عامّة		32	4427.9
وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل		36	1778.0
	دعم فروع الاقتصاد	38	2066.7
	دعم فروع الصناعة	76	55.9
وزارة السياحة		37	261.7
سوبسيديا للاعتمادات الماليّة وتخفيض الأسعار	تأمين الربط بالفروع المختلفة في الاقتصاد (تأمين الربط بالمؤشّر و/ أو قيمة العملة، دعم اعتمادات ماليّة للفرع وغيرها)	44	15.7
المجموع			10,133

المصدر: ميزانيّة الدولة 2007، موقع وزارة الماليّةwww.mof.gov.il

المجموع العامّ للإنفاق القوميّ على التشغيل بالأثمان الجارية: 10،133 مليون شيكل

الرفاه

يشمل مجموعُ الإنفاق القوميّ على الرفاه جميعَ الدعومات الماليّة لمؤسّسة التأمين الوطنيّ بحسب بنود التأمين الوطني بما في ذلك مصروفات الإدارة (لا يشمل ضريبة الصحة)، وميزانيّة التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ، وكذلك الدعومات غير المالية[48] لمؤسّسة التأمين الوطنيّ، والسلطات المحلّيّة، والمؤسّسات القوميّة، والمؤسّسات الحكوميّة التي لا تبتغي الربح، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ.

الجدول 6.3: مركّبات الإنفاق القوميّ على الرفاه 2007

	مليون شيكل
دعومات مالية لمؤسّسة التأمين الوطنيّ	47,089
السلطات المحلّيّة، المؤسّسات القوميّة، المؤسّسات الحكوميّة التي لا تبتغي الربح	8,483
ميزانية التنفيذ لوزارة العمل والرفاه الاجتماعيّ	4,466
المجموع	60,038

المصدر: تقرير التأمين الوطني 2007،ميزانية الدولة 2007، موقع وزارة المالية www.mof.gov.il، الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل 2008.

مجموع الإنفاق القومي على الرفاه بأثمان جارية= 60.038 مليون شيكل.

48 الدعومات غير المالية ذات القيمة المالية مثل: العتاد المنزلي، الإسكان، الغذاء او الخدمة ذات القيمة المالية.

تغييرات في الإنفاق القوميّ على الصحّة والإسكان والتربية والتعليم والتشغيل والرفاه

يستعرض الجدول 6.4 مَبالغ الإنفاق القوميّ بملايين الشواقل[49] في كلّ واحد من مجالات المؤشّر الخمسة (الصحّة، الإسكان، التربية والتعليم، التشغيل والرفاه الاجتماعيّ) بالأسعار الجارية. حصل ارتفاع في مبلغ الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من المجالات، ما عدا مجال الرفاه. ينبع التراجع في مجال الرفاه من سببين: السبب الأول هو خصخصة عدد من الخدمات الاجتماعية (راجعوا فصل الرفاه)؛ والسبب الثاني هو تقليصات في جزء من مخصصات مؤسسة التأمين الوطني، من خلال تقليص المبلغ المخصّص، أو من خلال التّشديد في شروط الاستحقاق (راجعوا الرسم 6.3).

الرسم 6.3: الإنفاق القوميّ للمؤشّرات الخمسة التجميعيّة، مؤشّر 2007 ومؤشّر 2008 (ملايين الشواقل)

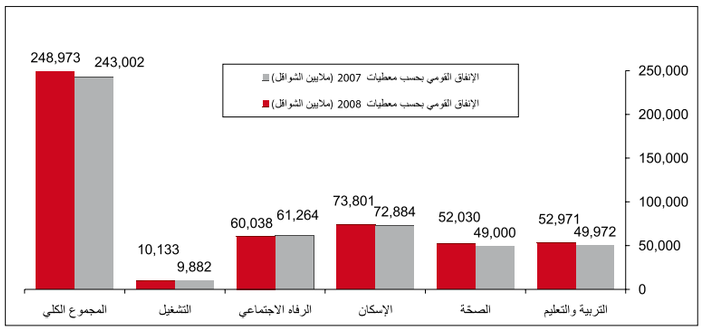

يُظهر الجدول 6.4 حصّة كلّ مجال (بملايين الشواقل) من مجموع الإنفاق القوميّ في المجالات الخمسة. وحسب حصة كل واحد من المجالات من مجموع الإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة يتحدّد وزن المؤشّر التجميعيّ في كلّ واحد من المجالات: مجال الإسكان هو الأكثر "ثقلاً" بسبب حصّته المرتفعة في الإنفاق القوميّ (29% على غرار وزنه في مؤشّر 2007- 30%). التدريج في المجالات المتبقيّة بقي مماثلا لمؤشر 2007 هذا هو التدريج بترتيب تنازليّ للمجالات المتبقية في بيانات 2007: الرفاه الاجتماعيّ، التربية والتعليم، الصحّة والتشغيل (25.2%، 20.6%، 20.2%، 4.1% على التوالي).هذا هو التدريج في بيانات مؤشر 2008: الرفاه الاجتماعيّ، التربية والتعليم، الصحّة والتشغيل (24.1%، 21.3%، 20.9%، 4.1% على التوالي). ما يلي التغييرات مقارنة بالسنة الفائتة: تراجع 1.1 نقطة مئوية في حصة الإنفاق القومي على الرفاه مقارنة بالإنفاق القومي في المجالات الاخرى (من 25.2% إلى 24.1%)، ارتفاع 0.7 نقطة مئوية في حصة كل واحد من المصروفات القومية في التربية والصحة، واستقرار في حصة الإنفاق القومي في التشغيل (4.1%).

49 حول طريقة احتساب الإنفاق القوميّ في كلّ واحد من المجالات الخمسة، راجعوا فصل المقدّمة والشروح ص16-19

جدول 6.4: احتساب قيمة المؤشر الموزون

مجال	الإنفاق القومي 2007 (ملايين الشواقل)	الإنفاق القومي 2008 (ملايين الشواقل)	الوزن من مجموع إنفاق 2007 (%)	الوزن من مجموع إنفاق 2008 (%)	مؤشر 2007	مؤشر 2008	حصته في المؤشر الموزون 2007	حصته في المؤشر الموزون 2008	مساهمة لمؤشر 2007 (%)	مساهمة لمؤشر 2008 (%)
الصحة	49,000	52,030	20.2	20.9	0.2108	0.2225	0.0425	0.0465	12.1	12.9
الإسكان	72,884	73,801	30.0	29.6	0.2706	0.2820	0.0812	0.0835	23.2	23.2
التربية والتعليم	49,972	52,971	20.6	21.3	0.3413	0.3260	0.0702	0.0694	20.1	19.3
التشغيل	9,882	10,133	4.1	4.1	0.3705	0.3851	0.0151	0.0157	4.3	4.4
الرفاه الاجتماعي	61,264	60,038	25.2	24.1	0.5595	0.6009	0.1411	0.1449	40.3	40.2
	243,002	248,973	100.0	100.0			0.3500	0.3600	100.0	100.0

نسبة مساهمة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة في قيمة المؤشّر الموزون

تتعلّق نسبة مساهمة كلّ واحد من المؤشّرات التجميعيّة في المؤشّر الموزون بقيمة المؤشّر التجميعيّ ووزنه. يتعلّق التغيير بنسبة مساهمة كلّ واحد من المؤشّرات (مقارنة بمؤشّر 2007)، في قوّة التغيير في قيم المؤشّرات وأوزانها.

نسبة المساهمة الأعلى لقيمة المؤشّر الموزون هي لمؤشر الرفاه، الذي وصل إلى 40.2%، بتغيير طفيف عن مؤشر 2007، الذي وصلت المساهمة فيه إلى 40.3%. السبب في استقرار نسبة مساهمة مؤشرً الرفاه ترتبط بتحولات بين تراجع حصة الإنفاق القومي على الرفاه، وبين ارتفاع مؤشر الرفاه (ارتفاع ملحوظ بنسبة 7.4%، من 0.5595 إلى 0.6009) بين العامين 2007 و 2008. بقيت نسبة مساهمة مؤشر الإسكان في مؤشر 2008 مستقرّة على غرار قيمته في مؤشّر 2007، للسبب ذاته. ارتفعت حصة مجال التربية والتعليم في مجموع الإنفاق القومي في معطيات مؤشر 2008 إلى مستوى 21.3%، وفي المقابل تراجعت قيمة المؤشر، ونتج عن ذلك تراجع في المساهمة النهائية لمجال التربية للمؤشر من 20.1% إلى 19.3%. حصل ارتفاع ملحوظ في مساهمة مجال الصحة لعلامة المؤشّر، وذلك نتيجة ارتفاع وزن مؤشر الصّحة، وارتفاع قيمة المؤشر ذاته. حصل ارتفاع طفيف في مساهمة مجال التشغيل، وذلك نتيجة ارتفاع قيمة مؤشّر التشغيل.

مفتاح الدلائل والمتغيرات

مؤشر الصحة			عرب		يهود	
دلائل	رقم	المتغيّر	2007	2008	2007	2008
متوسط العمر المتوقع	1	متوسط العمر المتوقع عند الولادة- ذكور	74.9	75.0	78.4	78.7
	2	متوسط العمر المتوقع عند الولادة- إناث	78.5	78.7	82.4	82.5
سلوك معزّز للصحة	3	نسبة المدخنين في سن 20 فما فوق- ذكور	43.1	42.4	30.3	29.5
	4	نسبة المدخنين في سن 20 فما فوق-إناث	6.9	6.9	20.8	20.6
نسب الوفاة (كل 1000 نسمة)	5	نسبة ولادات الرضع لكل 1000 ولادة حي	8.4	8.0	3.6	3.2
	6	وفاة في سن 1-4 – ذكور	0.7	0.7	0.2	0.2
	7	وفاة في سن 1-4 – إناث	0.5	0.5	0.2	0.2
	8	وفاة في سن 10-14 – ذكور	0.3	0.3	0.1	0.1
	9	وفاة في سن 10-14 – إناث	0.1	0.1	0.1	0.1
	10	وفاة في سن 20-24 – ذكور	1.2	1.2	1.0	0.9
	11	وفاة في سن 20-24 – إناث	0.3	0.3	0.3	0.3
	12	وفاة في سن 40-44 – ذكور	1.9	2.0	1.8	1.8
	13	وفاة في سن 40-44 – إناث	1.0	1.0	0.9	1.0
	14	وفاة في سن 60-64 – ذكور	15.9	15.8	10.6	10.4
	15	وفاة في سن 60-64 – إناث	9.9	9.6	6.0	5.9
	16	وفاة في سن 80-84 – ذكور	87.2	90.2	78.1	76.8
	17	وفاة في سن 80-84 – إناث	87.7	87.4	63.3	62.1

مؤشر الإسكان			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2007	2008	2007	2008
توافر الإسكان	1	نسبة القاطنين في شقة ممتلكة	93.0	92.6	70.0	69.7
	2	قيمة شقة ممتلكة (آلاف الشواقل)	617.4	656.8	769.4	783.8
	3	نسبة الشقق التي تبنى بمبادرة حكومية من مجموع بدايات البناء بغرض السكن في المدن والقرى التي يبلغ تعداد سكانها 10000 مواطن فما فوق.	3.3	1.6	24.2	21.9
رفاهية الإسكان	4	معدل الغرف في الشقة الواحدة	4.0	4.0	3.9	3.9
	5	معدل الأنفس في الغرفة الواحدة	1.4	1.4	0.9	0.8
جودة الإسكان	6	معدل الإنفاق الشهري للأسرة على الإسكان	1612.0	1642.6	2647.6	2663.2
	7	معدل الإنفاق الشهري للاسرة على مدفوعات الأرنونا	202.8	199.4	258.6	267.0

مؤشر التعليم			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2007	2008	2007	2008
موارد جهاز التعليم	1	معدل عدد الطلاب في الصف في المرحلة الابتدائية	29.0	29.0	24.4	24.6
	2	معدل عدد الطلاب في الصف في المرحلة فوق الابتدائية	30.4	30.5	27.8	27.6
	3	معدل ساعات التدريس للطالب في المرحلة الابتدائية	1.6	1.6	1.9	1.9
	4	معدل ساعات التدريس للطالب في المرحلة الابتدائية	1.7	1.7	2.0	2.0
بنية تحتية تربوية	5	نسبة المعلمين الأكاديميين	67.2	71.0	74.5	75.7
	6	نسبة المعلمين غير المؤهلين	5.6	4.8	3.2	3.3
المشاركة في التعليم	7	نسبة المشاركة في روضات الأطفال والحضانات اليومية في سن عامين	6.1	7.5	35.2	39.8
	8	نسبة المشاركة في روضات الأطفال والحضانات اليومية في سن 4-3	57.5	66.3	89.3	89.1
	9	نسبة الترسب بين طلاب الصفوف التاسعة- الثانية عشرة	8.0	7.0	4.0	4.0
	10	نسبة الطلاب في الجامعة من مجموع الفئة العمرية 34-20	3.2	3.3	9.3	9.0
نواتج تربوية	11	متوسط عدد سنوات الدراسة حسب المجموعة السكانيّة	11.1	11.1	12.7	12.7
	12	نسبة أصحاب 8-0 سنوات دراسيّة من مجموع أبناء 15 عاما فما فوق	30.0	29.0	10.0	10.0
	13	نسبة أصحاب 13 سنة دراسية فما فوق من مجموع أبناء 15 عاما فما فوق	19.0	19.0	44.0	45.0
	14	نسبة مستحقي شهادة البجروت من مجموع طلاب صفوف الثانية عشرة	50.0	49.0	56.0	56.0
	15	نسبة مستحقي شهادة البجروت التي تستوفي الحد الأدنى من شروط القبول للجامعات من المجموع الكلي لطلاب الصفوف الثانية عشرة	32.0	32.0	47.0	48.0
	16	معدل علامات الميتساف- الصفوف الخامسة	58.9	59.7	73.6	73.9
	17	معدل علامات الميتساف- الصفوف الثامنة	52.8	52.1	67.7	66.8

• خضعت المتغيرات التي أشير إليها باللون الأصفر في جدول " دلائل ومتغيرات" لتحويل معاكس. لمزيد من التفاصيل- راجعوا فصل " مقدّمة وشروح" ص- 17. في بند " عرض رياضي".

مؤشر التشغيل			عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2007	2008	2007	2008
المشاركة في القوة العاملة المدنيّة	1	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 15 فما فوق- ذكور	59.8	60.1	60.4	60.7
	2	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 15 فما فوق- ذكور	17.9	18.5	55.1	55.7
	3	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 17-15	4.0	4.0	10.4	10.8
	4	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 24-18	37.7	37.7	43.1	43.3
	5	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 34-25	56.8	56.6	80.3	80.6
	6	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 44-35	56.7	56.7	83.3	84.0
	7	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 54-45	46.3	46.1	81.7	81.9
	8	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 64-55	21.4	21.3	59.9	61.3
	9	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في سن 65 فما فوق	3.1	3.4	10.2	10.3
	10	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 4-0 سنوات دراسية	8.9	9.0	12.2	12.6
	11	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 8-5 سنوات دراسية	32.8	33.3	27.3	26.6
	12	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 12-9 سنة دراسية	40.3	40.7	52.3	52.5
	13	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 15-13 سنة دراسية	47.1	46.9	67.7	67.2
	14	نسبة المشاركة في القوة العاملة المدنية في صفوف أصحاب 16 سنة دراسية فما فوق	75.8	75.5	77.9	77.3
غير المشغّلين	15	نسبة غير المشغّلين- رجال	11.2	10.3	8.8	8.2
	16	نسبة غير المشغّلات- نساء	13.1	14.0	10.2	9.6
ميزات المشغّلين	17	نسبة المشغّلين في مهنة اكاديمية	8.4	8.3	14.7	15.0
	18	نسبة المشغّلين في مهن حرّة وتقنيّة	10.4	10.9	16.3	16.3
	19	نسبة المشغّلين كمديرين	2.3	2.3	7.3	7.0
	20	نسبة المشغّلين في الأعمال المكتبيّة	6.9	6.9	18.0	17.7
	21	نسبة المشغّلين كوكلاء مبيعات وعمال خدمات	16.2	16.0	20.1	20.6
	22	نسبة المشغّلين كعمّال مهنيين في الزراعة	2.1	2.0	1.4	1.3
	23	نسبة المشغّلين كعاملين مهنيين في الصناعة والبناء وآخرين	40.7	40.9	15.2	15.0
	24	نسبة المشغّلين كعمال غير مهنيين	12.7	12.5	7.2	7.0
	25	نسبة المشغّلين في فرع الزراعة	3.0	3.1	1.8	1.7
	26	نسبة المشغّلين في فرع الصناعة	15.4	14.2	15.9	15.8
	27	نسبة المشغّلين في فرعي الكهرباء والماء	0.4	0.3	0.9	0.8
	28	نسبة المشغّلين في فرع البناء	17.8	19.5	3.5	3.5
	29	نسبة المشغّلين في فرع التجارة بالجملة وبالمفرّق	13.2	16.3	16.2	13.1
	30	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاستضافة	5.4	5.4	4.2	4.3
	31	نسبة المشغّلين في فرع المواصلات والتخزين والاتصال	6.6	6.7	6.6	6.6
	32	نسبة المشغّلين في فرع المصارف والتأمين والرفاه والتمريض	1.0	0.9	3.7	3.8
	33	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات التجارية	6.3	6.2	14.2	14.6
	34	نسبة المشغّلين في فرع الإدارة العامّة	3.1	3.0	5.4	5.1
	35	نسبة المشغّلين في فرع التربية والتعليم	12.5	13.1	13.0	13.0
	36	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الصحّة والرفاه والتمريض	7.3	7.2	10.9	10.8
	37	نسبة المشغّلين في فرع الخدمات المجتمعيّة	3.4	3.2	5.0	5.0
	38	نسبة المشغّلين في فرع خدمات الاقتصادات المنزلية.	0.6	0.3	1.7	1.8

مؤشّر الرفاه الاجتماعي		عرب		يهود	
دلائل	رقم	متغيّر	2007	2008	2007	2008
الإنفاق على الرفاه	1	مجموع الإنفاق العام (الدولة والسلطات المحلية) للنسمة على الرفاه	348.0	360.0	508.6	527.6
	2	معدل عدد المعالجين للعامل الاجتماعي الواحد	429.0	501.2	349	335.7
انتشار الفقر	3	انتشار الفقر في صفوف العائلات قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	56.9	58.2	30.4	29.5
	4	انتشار الفقر في صفوف الأنفس قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	59.2	60.4	27.4	27.0
	5	انتشار الفقر في صفوف الاولاد قبل مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة.	65.7	66.6	31.4	31.4
	6	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل	40.9	44.9	11.8	12.3
	7	انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل	43.5	47.8	13.1	14.0
	8	انتشار الفقر في صفوف الأولاد بعد مدفوعات التحويل	50.5	55.3	19.2	20.9
	9	انتشار الفقر في صفوف العائلات بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	47.8	51.1	15.0	15.3
	10	انتشار الفقر في صفوف الأنفس بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	50.3	54.0	15.7	16.5
	11	انتشار الفقر في صفوف الاولاد بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة	58.0	62.0	21.7	23.5
	12	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- عائلات	28.1	22.9	61.0	58.2
	13	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- أنفس	26.7	20.9	52.1	48.0
	14	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل- أولاد	23.1	17.1	38.9	33.3
	15	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- عائلات	16.0	12.1	50.1	48.3
	16	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- أنفس	15.0	10.6	42.6	38.7
	17	نسبة التراجع في انتشار الفقر بعد مدفوعات التحويل والضرائب المباشرة- أولاد	11.8	6.9	30.8	25.1

مراجع

أبو عصبة، خالد (2007). **التعليم العربيّ في إسرائيل: معضلات أقلّيّة قوميّة**. القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات العامّة.

أبو عصبة، خالد (2005). " جهاز التعليم العربي في إسرائيل: تطور وصورة وضع راهنة"، لدى حيدر،عزيز (محرر). **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (1)**. القدس: معهد فان لير . هَكيبوتس هّميؤوحاد،ص 201- 221.

أفيرام، أوري،جوني،غال وكاتان،يوسي (2007). **تصميم السياسة الاجتماعية في إسرائيل- اتجاهات وقضايا**. القدس، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل.

إبشطاين، ليئون وحوريف طوفيا (2007). **غياب المساواة في الصحة وفي الجهاز الصحي: عرض المشكلة وخطوط لسياسات مواجهتها**. القدس: مركز طاوب.

بالس، ناحوم (2008). **تقليص حجم الغرفة التدريسيّة: استحقاقات مالية وتربوية**. القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل.

بن نون، غابي ونير،كيدار (2007). **مقارنات دولية بين الاجهزة الصحية : الولايات المتحدة**، OCED، **وإسرائيل، 1970-2005**. القدس: وزارة الصحة: قسم الاقتصاد والتامين الصحي.

داوود، نهاية (2008)." بين الثقافة والحالة الاجتماعية- الاقتصاديّة: عوامل تساهم في عدم المساواة في الصحة بين اليهود والعرب في إسرائيل"، لدى عادل مناع، محرر، **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل (2)**. القدس: معهد فان- لير، هَكيبوتس هَميؤوحاد، ص 385-408.

دغان بوزاغلو، نوغا (2007). **حقوق اجتماعية في إسرائيل: الحق في التعليم العالي**. تل أبيب: مركز ادفاه.

تقرير لجنة تسوية السكن البدوي في النقب (لجنة غولدبيرغ) (2008). القدس.

تقرير الفقر وغياب المساواة في المدخولات (2008). مؤسسة التامين الوطني.

تقرير لجنة التحقيق الرسميّة لاستيضاح الصدامات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر 2000 (2003). القدس: أيلول.

تقرير وزير الصحّة حول التدخين في الأعوام 2007-2008 (2008). تل هاشومير: وزارة الصحّة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض.

الإنفاق العام على تلاميذ المرحلة الابتدائية في إسرائيل 2003 (2007). دائرة الإحصاء المركزيّة.

رصد الموارد للخدمات الاجتماعية، القدس، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل،2007.

حيدر علي (محرر) **تقرير سيكوي 2007: مؤشّر المساواة بين المواطنين العربي واليهود في إسرائيل**. القدس، حيفا، 2008.

حيدر علي (محرر) **تقرير سيكوي 2006: مؤشّر المساواة بين المواطنين العربي واليهود في إسرائيل**. القدس، حيفا، 2007.

طربيه، جلال (2005). **الوضع الصحّي للجمهور العربي في إسرائيل 2004**. تل هشومير: وزارة الصحّة، المركز القوميّ لمراقبة الأمراض.

يفتاحئيل أورن (2000). **الأراضي، التخطيط وغياب المساواة: تقسيم الحيز بين اليهود والعرب في إسرائيل**. تل أبيب : مركز أدفاه.

أحجام الفقر والفجوات الاجتماعية- 2007، تقرير سنوي، مؤسسة التامين الوطني، 2008.

مناع عادل (2008). " الثابت والمتحول في كينونة المواطنين العرب في إسرائيل"- صورة الوضع" داخل مناع، عادل، محرر. **كتاب المجتمع العربي في إسرائيل(2)**. معهد فان- لير. هَكيبوتس هَميؤوحاد. ص 37-13.

الحالة الصحية للرضع والاطفال البدو حتى سن السادسة في البلدات الثابتة والقرى غير المعترف فيها في النقب. المركز القومي للإشراف على الأمراض. نشرة رقم 314. مكتب الصحة- لواء الجنوب. كانون الأول 2008.

كوهين – نيفوت، مريم، الانفوغين- فرانكوفيتش، شريت وتومر راينفيلد (2001). **التسرّب العلنيّ والمخفيّ في صفوف الشبيبة**. القدس: جوينت- معهد بروكدايل، مركز الأولاد والشبيبة.

سفيرسكي باربرا (2008). **مدفوعات المشاركة مقابل الخدمات الصحيّة: اتفاق غير مقترنٍ بالأفعال**. تل أبيب : مركز أدفاه.

سلطات محلية في إسرائيل – 2006 **معطيات مادية ومالية** (2007) دائرة الإحصاء المركزيّة.

شاي، شموئيل وآخرون (2005) **استحقاق وعدم استحقاق شهادة البجروت: تحليل التحصيل لطلاب المدارس الثانوية في إسرائيل بحسب متغيرات ديمغرافية ومدرسيّة**. القدس: معهد فان- لير.

شاي، شموئيل وتسيون، نعميكا (2003). **التعليم والعدل الاجتماعي في إسرائيل: حول المساواة في الفرص في التعليم**. القدس: معهد فان لير.

الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل (2008). دائرة الإحصاء المركزيّة.
الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل (2007). دائرة الإحصاء المركزيّة.
الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل (1998). دائرة الإحصاء المركزيّة.
الكتاب الإحصائيّ السنويّ لإسرائيل (1996). دائرة الإحصاء المركزيّة.

Zalta, Edward N. (ED.) (1998). **Stanford Encyclopedia of Philosophy**. Stanford CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University.

United Nation Development Programme, "Inequality and Human Development" **Human Development Report 2005**. New York: United Nations Developments Programme, 51–71.

الهيئة الإدارية لجمعية سيكوي

رئيسان مشاركان
بروفيسور محمد أمارة
بروفيسور جابريئيل سلومون

أعضاء الهيئة الإدارية
د. أيمن إغباريّة
بروفيسور محمد أمارة
د. يوسف جبّارين
السيدة أفيراما غولان
بروفيسور عبد الله غرّة
د. نهاية داوود
د. رمزي حلبي
بروفيسور شلومو حسّون
د. ألون ليئيل
السيدة باتسي لندا
السفير (المتقاعد) بنيامين نافون
المحامية نسرين عليمي – كبها
السيد شموئيل شاكيد
السيدة ماري شفيتسر
د. ماري توتري

رؤساء الهيئة الإدارية السابقون
د. خالد ابو عصبة
بروفيسور يتسحاق جال نور
السفير المرحوم حنان بار-أون
د. حاتم كناعنة
المرحوم د. يسرائيل كاتس

طاقم سيكوي

مديران مشاركان
المحامي علي حيدر
السيد رون چيرليتس

أعضاء الطاقم
مها أبو صالح، مديرة مشاركة، قسم السياسات المتساوية
نايف أبو شرقيّة، مدير مشارك،برنامج المشاركة بين السلطات المحليّة
ميخال بليكوف، مركّزة أبحاث ومعلومات، قسم السياسات المتساوية
غيلا بن شطريت، مديرة حسابات
كفاح دغش، مديرة مشروع تطوير القيادات والمبادرة المجتمعية العربية
روت فايشنيك- فينر، مديرة مشاركة، قسم السياسات المتساوية
حاسيا حومسكي- بورات، مركّزة مجموعة سيكوي، مسجاف
علاء حمدان، مركز معلومات وابحاث،دائرة الأبحاث
حاجيت ناعالي- يوسف، مديرة مشاركة،برنامج المشاركة بين السلطات المحليّة
رناء إسمير، مديرة المكتب،حيفا
ياسر عوّاد، مدير مشروع التمثيل الملائم والمساواة في العمل
كارل باركيل، مدير تطوير الموارد
باتيا كالوش، مركزة معلومات الموارد
نيرا كراسنه، مركّزة موقع الانترنت

أنهوا عملهم في عامي 2008 و 2009:
وجدي بيادسة
د. جبران جبران
شولي (شالوم ديختير)
راحيلا يناي
منار محمود

SIKKUY FUNDING SOURCES – 2008–2009

Abroad

Jacob and Hilda Blaustein Foundation
Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
Lois and Richard England Foundation
European Union
Fohs Foundation
Ford Foundation – New Israel Fund
Foundation for Middle East Peace
Friends of Sikkuy in San Antonio
Bob and Doris Gordon
Paul Guilden
Robert and Ardis James Foundation
Kahanoff Foundation
Zanvyl and Isabelle Krieger Fund
Harvey Krueger
Levi Lassen Foundation
Brian Lurie
Albert E. Marks Charitable Trust
Joseph and Harvey Meyerhoff Family Charitable Funds
New Israel Fund
New Israel Fund of Canada
P.E.F. Israel Endowment Funds, Inc.
Sigrid Rausing Trust
Professor Donald L. Rubin
Alan B. Slifka Foundation
Sid Topol
UJA Federation of New York
Arthur and Andrea Waldstein
Fred and Joyce Zemans
Zivik
Zukerman Family Foundation

In Israel

Friends of Sikkuy in Israel
Landa Family Foundation

جمعيّة سيكوي

هي تنظيم مشترك للعرب واليهود، من مواطني الدولة، الذين أخذوا على عاتقهم تحقيق المساواة المدنيّة في ما بينهم. أُسّست الجمعيّة في العام 1991، وتنشط من خلال مركزين، يقع أحدهما في القدس، والآخر في حيفا. للجمعيّة هيئة إداريّة مشتركة من العرب واليهود، ورئيس عربيّ، وآخر يهوديّ، ومديران عامّان، أحدهما يهوديّ والآخر عربيّ. وينبثق جدول أعمال الجمعيّة ونشاطاتها من الحوار المتواصل والصريح بين العرب واليهود -أعضاء الطاقم المهنيّ والهيئة الإداريّة؛ وجميعهم ينتمون إلى التيّارات المركزيّة في مجتمعاتهم.

غاية جمعيّة سيكوي هي **تعزيز المساواة في جميع المجالات وعلى جميع الصُّعُد بين المواطنين اليهود والعرب الفلسطينيّين في إسرائيل، من خلال المحافظة على كرامة الإنسان.**

تعمل الجمعيّة على ثلاثة مستويات:

مقابل الحكومة

دائرة تدعيم سياسة المساواة

إتاحة الموارد العامّة للمواطنين العرب

مسح العوائق القائمة في الوزارات الحكوميّة وفي الحكم المحلّيّ، والتي تمنع مُتاحيّة الموارد العامّة للمواطنين العرب. بمساعدة مؤشّر المساواة وطواقم الخبراء في مجالاتهم، يقوم عاملو الدّائرة بتدعيم تغييرات في سياسة الوزارات الحكوميّة، وفي سُبل إتاحة الموارد.

مؤشّر المساواة

تطوير متميّز ومتفرّد لدائرة الأبحاث في جمعيّة سيكوي لقياس التمييز ضدّ المواطنين العرب-الفلسطينيّين في إسرائيل. يعزّز المؤشّرَ خبرةُ خبراء الإحصاء في إسرائيل، ويعتمد في مرجعيّته على مؤشّرات أخرى في العالم. من شأن تقبُّل أصحاب القرار للمؤشّر أن يدعّم التغيير في سياسة التمييز.

برنامج خاصّ للتمثيل الملائم والمساواة في التشغيل للمواطنين العرب في سلك خدمة الدولة، وفي الشركات الحكوميّة والجامعات والقطاع الخاصّ.

في الحكم المحلّي

يعمل برنامج المشاركة بين السلطات المحلّيّة على بناء أطر تنظيميّة للتعاون بين سلطات محلّيّة يهوديّة وأخرى عربيّة في منطقة وادي عارة ومنطقة ساحل الكرمل.

في صفوف الجمهور العامّ

في أوساط الجمهور اليهوديّ: نقيم مجموعات عمل لمواطنين يأخذون على عاتقهم دفع مساواة المواطنين العرب باليهود نحو مركز الخطاب اليهوديّ، والعمل على مكافحة التمييز ضدّ المواطنين العرب في كلّ ما يتعلّق بالحصول على خدمات الدولة ونشاطات إضافيّة.

في أوساط المواطنين العرب: نقوم بتنفيذ برنامج لتنمية القيادات وتنفيذ المبادرات المجتمعيّة في منطقة ساحل الكرمل، وقضاء عكّا، في سبيل تشكيل مجموعات من الأكاديميّين وأصحاب القدرات العرب، الذين سيقومون بتعزيز المجتمع المحلّيّ وتحقيق المساواة.

شارع همشوروت راحيل 17، بيت هكيريم، القدس، 96348
هاتف: 02-6541225 فاكس: 02-6541108 بريد الكتروني: jerusalem@sikkuy.org.il
جادة بن غوريون 57، ص.ب. 99650 حيفا 31996
هاتف: 04-8523188 فاكس: 04-8523065 بريد الكتروني: haifa@sikkuy.org.il
www.sikkuy.org.il